الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية ـ أدرار

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم العلوم الإنسانية

الرقم التسلسلي: ....

رقم الجرد: .....

الحزب الدستوري التونسي الجديد ودوره في استقلال تونس 1934 - 1956.

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في التاريخ

تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالب:

خديجة مخلوفي

إشراف الدكتور:

د. بن موسى حمادي

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الصفة	الجامعة الأصلية
أ.د. عبد الله خي	رئيسا ومناقشا	جامعة ادرار
د. موسى حمادي	مشرفا ومقررا	جامعة ادرار
د. ختير صافي	عضوا مناقشا	جامعة ادرار

نوقشت بتاريخ:

السنة الدراسية: 1437- 1438هـ/2021 - 2022.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République algérienne populaire et démocratique

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

UNIVERSITE AHMED DRAYA - ADRAR

BIBLIOTHÈQUE CENTRALE

Service de recherche bibliographique

N°.....B.C/S.R.B//U.A/2021

جامعة احمد دراية - ادرار

المكتبـــة المركـــزية

مصلحة البحث البيليوغرافي

الرقم.....م .م/م.ب.ب /ج.أ/2021

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): حمادي بن موسى

المشرف مذكرة الماستر.

الموسومة بـــ : تطـــور الدستـــور في الموســـى الحديـــد ودوره في استقلال تونس 1934 - 1956

من إنجاز الطالب(ة): مخلوفي حديدة

و الطالب(ة): /

كلية : العلوم الانسانية و الاجتماعية و العلوم الاسلامية

القسم : العلوم الانسانية

التخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

تاريخ تقييم / مناقشة: 2021/06/07

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.

وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في : 2021/07/06

مساعد رئيس القسم:

مساعد رئيس قسم العلوم الإنسانية
مكلف بمابعد التدرج والبحث العلمي
د. بابا عبد الله

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

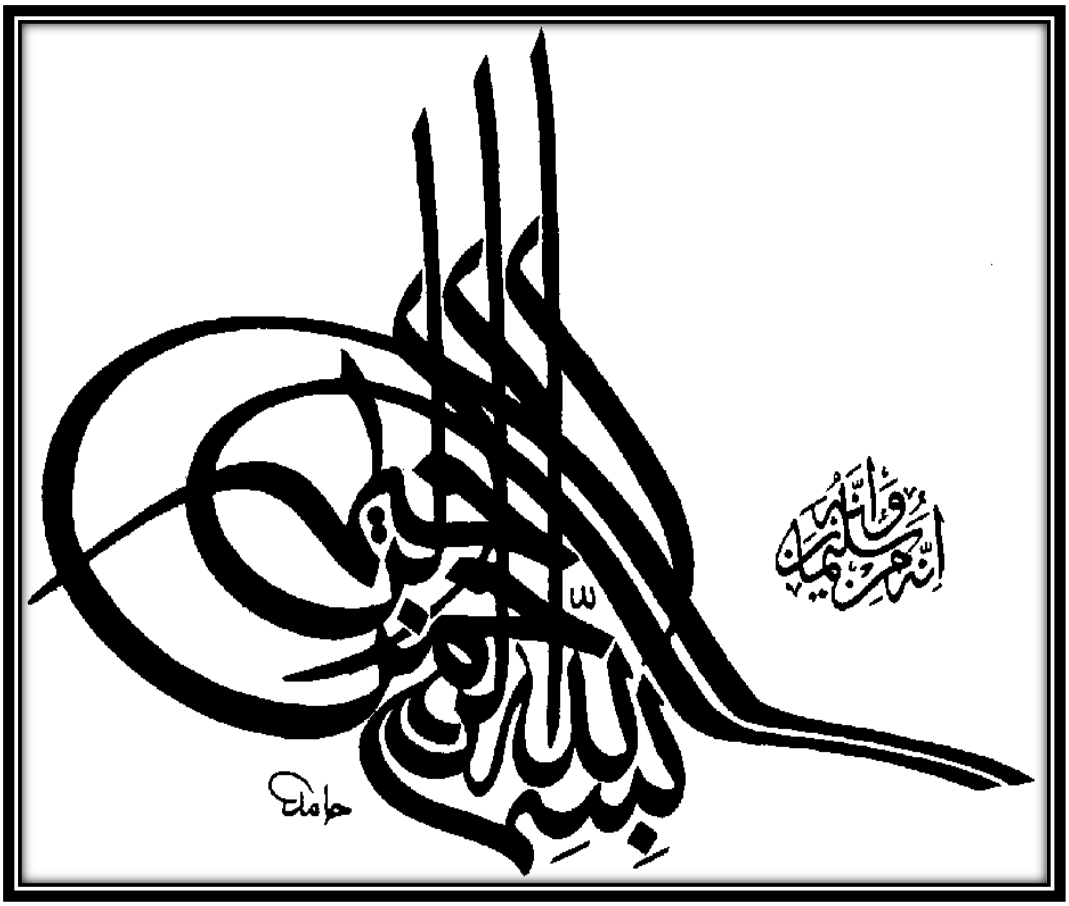
بسم الله الرحمن الرحيم
إنه من سليمان وإنه

الإهـداء

إلى والدي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

إلى والدتي بارك الله في عمرها وجازها عنا كل خير

الى إخوتي وأخواني الطيبين.

إلى دفعة 2020-2021.

خديجة.

شكـــر وعرفان

احمد الله واشكره على توفيقه لي في اتمام هذه المذكرة واوجه خالص شكري إلى الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل استاذي الفاضل: " بن موسى حمادي " فكان لي نعم العون بتوجيهاته ونصائحه العلمية، كما اتقدم بالشكر الى جميع اساتذتي جزاهم الله خيرا.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر والثناء إلى كل من قدم لي الدعم والتسهيلات متمنياً لهم دوام الصحة والعافية

إن شاء الله.

خطة البحث

مقدمة.

الفصل الأول: فرض الحماية الفرنسية على تونس 1881.

المبحث الأول: التنافس الاوربي على تونس اواخر القرن 19 وفرض الحماية الفرنسية عليها.

المبحث الثاني: بعض مظاهر المقاومة الوطنية في تونس.

المبحث الثالث: الحركة الوطنية التونسية بعد الحرب العالمية الاولى.

الفصل الثاني: تأسيس الحزب الدستوري التونسي

المبحث الأول: تأسيس الحزب الدستوري القديم1920 م.

المبحث الثاني: أزمة الحزب وردود الفعل المختلفة منه.

المبحث الثالث: ظهور الحزب الدستوري الجديد 1934م.

الفصل الثالث: النضال السياسي للحزب الدستوري الجديد ودوره في الاستقلال 1939– 1956.

المبحث الأول: نشاط الحزب الدستوري الجديد 1939-1945م.

المبحث الثاني: مفاوضات الاستقلال.

المبحث الثالث: الاستقلال التام.

خاتمة.

ملاحق.

قائمة المصادر والمراجع.

فهرس.

مقدمة

تميزت نهاية القرن التاسع عشر بتزايد التنافس الاستعماري بين القوى الأوروبية للاستحواذ على أكبر عدد ممكن من المستعمرات، وفي هذا الإطار فرضت الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881م وكانت أول تجربة لنظام الحماية في تاريخ الاستعمار الفرنسي.

عانت تونس على غرار بقية الدول الأخرى، من هذه السياسة الاستعمارية، حيث فرضت عليها الحماية الفرنسية تحت تهديد القوة العسكرية، بمقتضى معاهدة باردو، والتي دعمت بمعاهدة المرسى سنة 1883م، والتي جردت تونس من سيادتها في مجالات الدفاع والسياسة الخارجية، وأصبحت فرنسا تتحكم في كل شؤون البلاد وتمارس كل الأساليب القمعية والوحشية من أجل تحقيق مطامعها، لكن الشعب التونسي منذ الوهلة الأولى دافع عن أرضه ولم يرضى بالوجود الفرنسي، وظهرت المقاومة الشعبية كأول رد فعل له حيث مزجت هذه المقاومة بين النضال السياسي والمسلح، وامتد هذا الكفاح من الاحتلال إلى غاية الاستقلال، معتمدا على نخب وطنية كان لها الدور الكبير في التوعية والإصلاح، لتبدأ بالظهور بشكل واضح بعد الحرب العالمية الأولى في شكل أحزاب وطنية سياسية ، ساهمت في نشر الوعي الوطني، ووقفت في وجه المشاريع الاستعمارية التي حاولت طمس الشخصية التونسية ومن بين هذه الأحزاب "الحزب الدستوري التونسي" الذي انبثق عنه في الثلاثينيات "الحزب الدستوري التونسي الجديد" سنة 1934، بقيادة الزعيم الحبيب بورقيبة الذي استطاع الدفاع عن قضية وطنه وشعبه من أجل التخلص من الاستعمار الفرنسي، بالرغم من العراقيل التي واجهها خلال رئاسته للحزب وصولا إلى الاستقلال.

وعلى هذا الأساس وقع الاختيار لدراسة الحزب الدستوري التونسي الجديد الذي حددناه بفترة زمنية امتدت منذ تأسيسه سنة 1934م إلى غاية استقلال تونس سنة 1956م، نظرا لنشاطه في تلك الفترة ومدى تأثيره سواء داخل تونس أو خارجها. لذا جاء عنوان المذكرة كالتالي:

" الحزب الدستوري التونسي الجديد ودوره في استقلال تونس 1934-1956 "

- أسباب اختيار الموضوع:

يمكن إيجاز أسباب ودوافع إختيار الموضوع كما يلي:

- البحث عن واقع الحزب الدستوري التونسي الجديد والدور الذي قام به في الحركة الوطنية التونسية.

- محاولة معرفة الأساليب التي اتبعها القادة التونسيون للتخلص من تسلط الاستعمار الفرنسي.

– عدم تطرق الدراسات السابقة للموضوع على مستوى جامعتنا.

– أهداف الموضوع:

– يهدف هذا العمل إلى معرفة ردة فعل السياسيين التونسيين من التواجد الفرنسي داخل الأراضي التونسية.

– معرفة أهم الطرق التي انتهجتها شخصيات الحركة الوطنية في التخلص من المستعمر وكيف ساهموا بإسترجاع استقلال تونس.

– إشكالية الموضوع:

وتتمحور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة حول تحديد مراحل تطور الحزب الدستوري التونسي الجديد والدور الذي لعبه في الدفاع عن مصالح التونسيين من سنة 1934

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

– كيف كانت الأوضاع العامة في تونس قبل نشأة الحزب الدستوري التونسي الجديد؟

– ماهي ظروف نشأة هذا الحزب؟

– ما هي المطالب التي رفعها الحزب؟

– كيف ساهم نشاط الحزب في إثراء الحركة الوطنية التونسية؟

– المنهج المتبع في الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي، حيث استعرضنا مختلف الاحداث والوقائع التاريخية والسياسية من حيث تسلسلها الزمني. وكذلك استخدمنا المنهج التحليلي لإبراز بعض المواقف وردود الفعل اتجاه الحزب الدستوري وكذلك تحليل بعض الاحداث.

– خطة البحث:

ولتنظيم هذا العمل وضعنا خطة على النحو الآتي:

– **الفصل الأول:** تناولت فيه الحماية الفرنسية على تونس ومظاهر المقاومة وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تناولت فيه فرض الحماية الفرنسية على تونس، أما المبحث الثاني: ردود الفعل الأولية المتمثلة في المقاومة المسلحة والمقاومة السياسية، وجاء الحديث في الفصل الثالث عن: الحركة الوطنية التونسية بعد الحرب العالمية الاولى وأبرز اتجهاتها.

– **الفصل الثاني:** عنوناه بتأسيس الحزب الدستوري التونسي وتم تقسميه الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تطرقنا فيه الى تأسيس الحزب الدستوري القديم 1920م، وابرز نشاطاته، والمبحث الثاني: تحدثنا فيه عن ازمة الحزب وردود الفعل المختلفة منه، اما المبحث الثالث: تناولت فيه تأسيس الحزب الدستوري الجديد 1934م، ونبذة مختصرة عن زعميه لحبيب بورقيبة.

– **الفصل الثالث:** النضال السياسي للحزب الدستوري الجديد ودوره في استقلال تونس 1945-1956م، وقمنا بتقسميه ايضا الى ثلات مباحث:

المبحث الأول: عرضنا فيه نشاط الحزب الدستوري الجديد من سنة 1939الى سنة 1945، تطرقنا في المبحث الثاني كذلك الى مفاوضات الاستقلال ومراحلها، اما المبحث الثالث: فقد خصصناه في الحديث عن استقلال تونس التام.

– صعوبات البحث:

لقد واجهت خلال انجاز هذا البحث العديد من الصعوبات والعقبات منها:

– قلّة المادة العلمية، وصعوبة الحصول عليها، وإن وُجدت تميّزت بالتقصير في إيفاء الموضوع حقّه الكامل فأغلبها يتحدث عن الموضوع بصفة عامة.

- المصادر والمراجع:

ولمعالجة هذا الموضوع والإجابة عن اشكاليته، شرعنا في جمع المادة العلمية اللازمة من المصادر والمراجع اهمها:

-كتاب تونس الشهيدة لعبد العزيز الثعالبي.

- الحبيب ثامر في مؤلفه هذه تونس.

- أحمد توفيق المدني في كتابه حياة كفاح الجزء الأول.

أما المراجع فقد استخدمنا بعض ما اتصل اتصالا مباشرا بالحزب الدستوري الجديد أو بتاريخ تونس المعاصر عامة وأهمها:

- سلسلة مؤلفات علي المحجوبي (انتصاب الحماية الفرنسية على تونس، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين، جذور الحركة الوطنية التونسية).

-كتاب الحركة الوطنية التونسية لمؤلفه طاهر عبد الله تاريخ تونس المعاصر لأحمد القصاب.

-كتاب مناصرية يوسف المعنون ب الحزب الحر الدستوري التونسي 1919-1934، وغيرها.

وفي الأخير نتمنى أن اكون قد وفّقت في إنجاز هذا البحث، وإعطاء هذا الموضوع حقّه من الدراسة.

الفصل الأول: فرض الحماية الفرنسية على تونس 1881.

المبحث الأول: التنافس الاوربي على تونس اواخر القرن 19 وفرض الحماية الفرنسية عليها.

المبحث الثاني: بعض مظاهر المقاومة الوطنية في تونس.

المبحث الثالث: الحركة الوطنية التونسية بعد الحرب العالمية الاولى.

يحتوي هذا الفصل على بداية سقوط تونس تحت الحماية الفرنسية، من خلال الذرائع التي وضعتها لبسط نفوذها عليها، وقد هيئت لهم الظروف ذالك بسبب ضعف بايات تونس وتبعيتهم للدول الاوربية الذين اشتد التنافس بينهم للحصول على هذه الدولة ذات الاهمية البالغة. كما حاولنا دراسة السياسة التى انتهجتها فرنسا لتوطيد دعائم الاستعمار في تونس. ورد في هذا الفصل ايضا رد فعل الشعب التونسي ومقاومته العسكرية والسياسية والتي سرعان ماتطورت بسبب تبلور الوعي الوطني لدى التونسيين وتزايد النخبة المثقفة فظهرت الحركة الوطنية في شكلها الجديد المنظم، وهذا لمجابهة الاستعمار الفرنسي الذي زاد من حدة تسلطه عن الطريق المشاريع والقوانين الجزرية. فكان مصير غالبيتهم النفي والاعتقال وحل الاحزب السياسية.

المبحث الاول: التنافس الاوربي على تونس اواخر القرن 19 م وفرض الحماية الفرنسية عليها 1881.

تعرضت تونس في أواخر القرن 19م الى تقهقر سياسي، جراء فساد وضعف السلطة الحاكمة، أدى ذلك الى تدخل الدول الأوربية (بريطانيا، فرنسا وايطاليا)[1]، حيث أبدت هذه الدول اهتماما مبكرا بهذا البلد الصغير، خاصة وأن اهتماماتها كانت تخضع لعوامل استراتيجية واقتصادية وسياسية واجتماعية، فالبلاد التونسية لا تبعد عن صقلية سوى ب 140 كم، تكون معها المضيق الفاصل بين حوضي البحر المتوسط فصار احتلالها اذا يشكل أهمية بالغة، اذ يسمح بمراقبة طريق العبور بين غربي هذا البحر وشرقه، مما يسهل مراقبة طرق الملاحة والتجارة المتوسطية، حيث كان ميناء بنزرت[2] بمثابة الموقع الاستراتيجي لدى القوى العظمى، كونه يتمركز بين حوضي المتوسط من جيهة ومحطة لتزود السفن بالمؤن والوقود من جهة أخرى.[3]

سمح ميناء بنزرت لانجلترا بحماية طريق تجارتها الهندية خصوصا بعد فتح قناة السويس عام1869م[4]، وهو الأمر الذي جعل من المنطقة محل تنافس اقتصادي بين القوى الأوروبية، لأن بلدانا مثل فرنسا وانجلترا كانت انذاك في أمس الحاجة الى إيجاد اسواق ومجالات لاستثمار فائض رؤوس الاموال ومصنوعاتها التى تغمر اسواقها الداخلية[5]، ومما زاد الأمر تعقيدا أن البلدان الاوربية الاخرى كانت قد وضعت حواجز جمركية لحماية صناعتها الناشئة من مزاحمة الصناعات الفرنسية والانجليزية وتولد عن هذا الضعف الاقتصادي ازمة اجتماعية اذا صحب انخفاض الاجور انتشار البطالة في صفوف العمال وتعذر على الشباب العثور على مناصب شغل فشكلت هذه البطالة عاملا من عوامل الاضطراب والفوضى سواء في فرنسا أو في انجلترا[6]، أمام هذه الاوضاع كان من المناسب جدا لهاتين الدولتين ان توسعا نشاطاهما التجاري والمالي في تونس، غير أن هذا التوسع لم يكن يمثل رهانا بالنسبة للدول الاوربية نظرا

---

[1] – علي المحجوبي: **انتصاب الحماية الفرنسية على تونس**، تع عمر بن ضو و آخرون، سراس للنشر تونس، 1976، ص 26.

[2] – بنزرت: مدينة ساحلية في اقصى شمال القارة الافريقية وعاصمة ولاية بنزرت في الجمهورية التونسية وتقع على بعد 65 كم، شمالي مدينة تونس.

[3] – نفسه، ص 26.

[4] – أصبحت طريق الهند منذ فتح قناة السويس عام 1869تمر بالبحر الابيض المتوسط، فهذه القناة بين البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر الذي يتصل بالمحيط الهادي عن طريق مضيق باب المندب.

[5] – علي المحجوبي: المرجع السابق، ص26.

[6] – شايب قدادرة: **الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائر،1934–1954**، دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة،2006 /2007 ص47.

لضعف المقدرة الشرائية لدى السكان التونسين ــ رغم أنه يغمر البلاد بالبضائع الأوربية ويعمل بالتالي على اضعاف ركائز الصناعة المحلية ــ فهو في نهاية المطاف لايوفر لهذه الدول ارباحا ذات أهمية.[1]

أما التوسع المالي فقد تم في البداية عن طريق القروض التى كانت تقدم للباي محمد الصادق[2] بنسب مرتفعة جدا، وهذه الاموال كانت تأتي في واقع الامر من فرنسا وانجلترا وايطاليا اذ قبلت هذه البلدان في المرحلة الاولى انقسام السوق التونسية ولم تلبث ان استغلت عجز حكومة الباي على تسديد ديونها، لتهيمن على مالية الايالة في سنة 1870م.[3]

بدأ اهتمام الانجليز بتونس يضعف منذ حصول هذه الاخيرة على جزيرة قبرص 1878، بعد تخليهم عن الخط الحديدي وبيعه بالمزاد العلني في جويلية 1880، فانتزعت شركة ملاحة جنوه خط تونس "حلق الواد المرسى"، وهكذا تكون شركة (روبطينو) الايطالية قد كسبت هذا المزاد على حساب شركة السكك الحديدية الفرنسية (بون قالمة) (Bone-Guelma-). دفعت هذه الجرأة ــ التي اتسمت بها السياسة الايطالية بتونس والتى دعمت مركز ايطاليا ومصالحها بتونس ــ بفرنسا الى التدخل بصفة جدية في الايالة، فأصبح قنصلها (تيودور روستان)Theodoore Roustan يبذل قصارى جهده لضمان التفوق الفرنسي في البلاد التونسية. فكان هذا الامر يستدعي الحصول على اكثر ما يمكن من الامتيازات لفائدة رجال الاعمال الفرنسيين، فقد تحصل روستان منذ 1876 على امتياز مد خط مجردة لفائدة شركة (باتينيول) (Batignolles) التي عهدت بإنجازه ، فيما بعد إلى فرعها بالجزائر المعروفة بشركة (بون–قالمة) وقد دشنت هذه الأخيرة في شهر أفريل سنة 1879 الجزء الأول 100 كم من هذا الخط الحديدي الذي سيربط بين تونس والجزائر.[4]

تحصلت نفس الشركة سنة 1880 على امتياز مد الخطوط الحديدية الرابطة بين تونس وسوسة من جهة وبين تونس وبنزرت من جهة أخرى. ثم توصلت في نهاية الأمر إلى الحصول على امتياز مد كل

---

[1] – علي المحجوبي: المرجع السابق، ص27.

[2] – محمد الصادق باي: بن حسين بن محمود باي، ولد في 07 فيفري 1813 ورث الحكم عن اخيه بشكل طبيعي سنة 1859. وهو الباي الثاني عشر من سلسلة الاسرة الحسينية الحاكمة في تونس وكان أكثر البايات ضعفا فقد امتاز بالخمول والميل الى الترف دون حدود. ينظر: الشيباني بن بلغيت، **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي 1859–1882**: عبد الجليل التميمي، مؤسسة التميمي لمبحث العلمي والمعلومات، صفاقس، 1995، ص65.

[3] – نفسه، ص ص 31،32.

[4]– أمال واعر: **بورقيبة ودوره في الحزب الدستوري الجديد 1934–1956**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في تاريخ المعاصر، جامعة محمدخيضر بسكرة 2016/2015، ص14.

السكك الحديدية بالبلاد التونسية. وفي نفس السنة تحصلت شركة (باتينيول) على امتياز حفر ميناء بتونس العاصمة. وقد اهتمت الشركات الرأسمالية الفرنسية بشراء الاراضي التونسية مثلما اهتمت بحفر الموانئ ومد الخطوط الحديدية[1]. ولم يتوان تيودور روستان في استعمال شتى الوسائل التي تجبر الحكومة التونسية على منح امتيازات للمؤسسات الفرنسية، وكان القنصل الفرنسي يعتقد في قرارات نفسه بأن كل الأساليب جائزة ما دامت تسهل عمل المؤسسات الفرنسية في تونس. وهو يرى أن الاستعمار الاقتصادي يكتسي أهمية بالغة اذ يعتبر مدخلا للتدخل السياسي بل والعسكري متى قررت الحكومة الفرنسية إحتلال تونس، فقد كان (روستان) متحمسا لتطبيق هذا البرنامج خصوصا بعد التغير الذي طرأ على موقف الدول الأوربية.

فإذا استثنينا ايطاليا فإن باقي الدول الأوربية أصبحت منذ سنة 1878م لا ترى مانعا من انتصاب الحماية الفرنسية على تونس، وقد تبلورت هذه النظرة في كواليس مؤتمر برلين المنعقد من 13 جوان إلى جويلية 1878، حيث شجعت كل من انجلترا وألمانيا فرنسا على بسط نفوذها على تونس. فانجلترا مثلا تخلت عن تونس لفائدة فرنسا مقابل هيمنتها على قبرص ووجدت حكومة الجمهورية نفس الدعم من ألمانيا اذ ايد المستشار الألماني (بسمارك Bismarck) المقترح الإنجليزي المتعلق بتونس رأسا من وراء ذالك الى منح تعويضات لفرنسا لصرف نظرها عن مقاطعتي (الالزاس واللورين) اللتين ضمتهما ألمانيا منذ سنة 1870. وقد أكد بسمارك ذلك في 4جانفي1879 في حديث له مع سفير فرنسا ببرلين (الكونت دي سانت فاليي) قائلا: (إني أعتقد بأن الاجاصة التونسية قد نضجت وآن لكم أن تقطفوها).[2]

وهكذا يمكن القول بأن فرنسا صارت تتصرف بكل حرية في تونس منذ أن تخلت ألمانيا وانجلترا عن هذه المسألة غداة مؤتمر برلين.

لم تكن ايطاليا لتتخلى بالطبع عن مطامعها في تونس، إلا أنها لم تلق دعما فعليا يمكنها من تحقيق غاياتها[3] ورغم كل الظروف الملائمة لفرنسا إلا أنها ظلت مترددة، فهي لم تزل تعيش تحت تأثير هزيمتها سنة 1870م، كما كانت أنظار الرأي العام الفرنسي متجهة نحو الحدود الألمانية بينما كان متطرفو اليسار واليمين يروجون لفكرة الأخذ بالثأر حتى احتمال شن حرب على ألمانيا لاسترجاع

[1]- شوقي أبو خليل: **الإسلام وحركات التحرر العربية**، دار الرشيد، مصر، 1976، ص 106.

[2] -علي المحجوبي: **انتصاب الحماية الفرنسية على تونس**، المرجع السابق ص ....

[3] -شايب قدادرة: المرجع السابق، ص46.

مقاطعتي الالزاس واللورين أمرا واردا، وعلاوة على كل ذلك فقد اعتبر الرأي العام الفرنسي وعدد كبير من رجال السياسة تأييد بسمارك للتدخل الفرنسي في تونس مناورة يقصد بها المستشار الألماني تعكير العلاقات الفرنسية الإيطالية وعزل فرنسا على الصعيد الأوربي.[1]

بات من المؤكد ألا يؤيد الشعب في هذا الظرف كل سياسة تعرض أمن فرنسا للخطر، وهذه الظروف ستؤثر كثيرا في السياسة الفرنسية وستشل كل تحرك فرنسي داخل الايالة لمدة ثلاث سنوات تقريبا.

إذا كان وزير الخارجية (وادنقتون Wadding) قد أعد مشروعي حماية في سنتي 1878م و1881م فإن المعاهدتين بقيتا حبرا على ورق بسبب العداء الإيطالي والمعارضة الشديدة التي ابداها (قمبطا Gambetta)، وإصرار محمد الصادق باي على عدم قبولهما، إلا ان موقف رئيس مجلس النواب الفرنسي سرعان ما تغير ووافق فكرة ارسال جيوش فرنسية لهذه البلاد في شهر مارس 1881، وهو مادفع برئيس الحكومة الفرنسي (جول فيري Jules ferry[2]) الى التدخل مباشرة في شؤون الايالة في نفس الشهر.[3]

تذرعت الحكومة الفرنسية بضرورة حماية الحدود الجزائرية لتبرير تدخلها في تونس مدعية أن هذه الحدود تتعرض باستمرار لهجومات القبائل التونسية وبالخصوص قبائل بني خمير. وآخر حدث سجل في هذا المجال تمثل في إغتيال مواطن من أولاد سدرة من قبيلة خمير في شهر فيفري 1881، حيث عثر عليه رفقة فتاة من قبيلة ناهد الجزائرية كانت على موعد معه في مقاطعة قسنطينة، وكان هذا الحدث كافيا لتدخل القوات الفرنسية في الايالة. حيث جرت إثره عدة مناوشات بين قبيلتي ناهد وخمير أدت الى تدخل سلطات الفرنسية بالجزائر ثم آل الامر الى المواجهة بين الجيوش الفرنسية والقبائل التونسية يومي 30 و31 مارس 1881، فإستغل (جول فيري) هذا الوضع بطرح المسألة أمام البرلمان الفرنسي وطلب

[1]- فيصل ش محمد موسى: **موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، منشورات الجامعة المقترحة، بنغازي ،1997، ص130.

[2] – جول فيري 1832-1893: أحد رجال الدولة الفرنسية، برز في عهد الجمهورية الثالثة، وهو مهندس التشريع المدرسي، وعضو طاقم حكومة الدفاع الوطني، تقلد العديد من المناصب.

[3] – علي المحجوبي: المرجع السابق ص 44.

منه اعتمادات مالية لتنظيم حملة عسكرية لمعاقبة القبائل التونسية القاطنة على الحدود وردعها. وصادق أعضاء البرلمان على ذلك في 7افريل 1881م.[1]

الملاحظ أن المناوشات على الحدود بين القبائل التونسية والقبائل الجزائرية لم تكن وليدة شهر مارس1881م بل تعود الى زمن بعيد حيث سجلت سلط الجزائر ما لايقل عن 2380 حادثة فيما بين سنة 1870م وسنة 1881م أي بمعدل 200 حادثة في السنة.[2]

هذا يدل على أن الحكومة الفرنسية لم تعر أي اهتمام لهذه المسألة، إلا عندما أقرت العزم على بسط حمايتها على البلاد التونسية. فلم تكن قضية خمير إذن سوى حجة واهية اتخذتها الحكومة الفرنسية لتشرع منذ شهر افريل 1881 م في احتلال تونس.

في 24 افريل 1881، تسربت كتيبة فرنسية تضم 35000 رجل من الجزائر الى البلاد التونسية بقيادة الجنرال (لوجيرو Logerot) واحتلت مدينة الكاف في 26 أفريل، وسوق الاربعاء في 29 افريل، وفي 01 ماي استسلمت مدينة بنزرت دون مقاومة [3]، وفي يوم 08 ماي زحف الجنرال (بربيار Breart) على مدينة تونس، وفي الثاني عشر من نفس الشهر دخل في حامية إلى قصر باردو بمعية القنصل الفرنسي "روستان" بعد أن أعلم الباي رسميا بهذه المقابلة.[4]

1- معاهدتي الحماية:

- معاهدة باردو 12 ماي 1881م:

اجتمع الباي محمد صادق بمجلس الدولة التونسي ليعرض عليه امر المعاهدة [5]، فلقي معارضة من طرف المجلس والذين طالبوا بالمقاومة ودعوة الشعب للجهاد فتجاهل الباي تلك المواقف بعد ما هدده الفرنسيون بالخلع من منصبه وتعيين اخيه "الطيب باي " ففي الثامنة من مساء ذالك اليوم (12

[1]- صلاح العقاد: **المغرب العربي**، دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة الجزائر- تونس- المغرب الاقصى، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة- ص190.

[2] - قدادرة الشايب: المرجع السابق، ص48.

[3]- شوقي عطا الله الجمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (تونس_الجزائر_المغرب)**، المكتبة المصرية،1977، ص ص307-308.

[4] - علي المحجوبي: المرجع السابق، ص44.

[5] - معاهدة باردو: ينظر الملحق رقم (01).

ماي 1881م) وقع الباي على المعاهدة [1] وبذالك كانت تونس اول تجربة لنظام الحماية في تاريخ الاستعمار الفرنسي بغرض اسكات المعارضة الدولية، وخاصة ايطاليا واقناع الحكومة الفرنسية بانها لن تتكلف اعباء مالية جديدة فهي ستشرف فنيا على الادارة الوطنية التونسية فقط وان يكون الاحتلال العسكري مؤقتا فالمطلع على بنود معاهدة باردو لايشعر بحقيقة الاهداف الاستعمارية فهي مصبوغة بطريقة توحي كأنها لاتمس صميم استقلال تونس وحقوقها كدولة ذات سيادة. الحقت فرنسا معاهدة باردو، بمعاهدة اخرى في (08 جويلية 1883م) عرفت بمعاهدة المرسى.

– معاهدة المرسى 08 جويلية 1883 م:

جاءت إتفاقية المرسى الكبير[2]، لتوسع قاعدة النفوذ الفرنسي في عهد الباي علي بن حسن [3] ، وكانت أكثر وضوحا وصراحة في فرض الاحتلال حيث اقرته ومنحته حق الاشراف على تونس الداخلية، وأكدت فيها فرنسا سيطرتها التامة على البلاد بحجة قيام ثورة وطنية مسلحة ضد قوات الاحتلال فمن الناحية الادارية قسمت تونس الى 19 ادارة وعلى راس كل ادارة مشرف مدني فرنسي، علاوة على ذالك احتل الفرنسيون، جميع وظائف الدولة الكبيرة والصغيرة اما في المجال السياسي حالت الحماية دون مشاركة التونسيين في أي نشاط سياسي والمظهر الوحيد لمشاركتهم في الحياة العامة هو مجالس البلديات في المدن والمجالس الخاصة بالمديريات.[4]

فبموجب هاتين المعاهدتين جمع المقيم العام الفرنسي السلطات التشريعية والتنفيذية وألغى الوزارات التونسية، وبالتدريج ازال الامتيازات الممنوحة سابقا للأجانب ووجه الاقتصاد التونسي صوب مصالح بلاده.

[1] – حسن محمد جوهر: **تونس**، دار المعارف، مصر،1961، ص 51.

[2] – معاهدة المرسى: ينظر الملحق رقم (02).

[3] – علي بن حسين: او علي باشا باي تمت له البيعة اما باب القصبة، عهد صلح الجزائريين، اهتم بالعمران، وهو أول من اتخد باردو مقرا للايالة. انظر: حسن حسني عبد الوهاب: **خلاصة تاريخ تونس**، ط3، دار الكتب العربية الشرقية، تونس، ص 51.

[4]– ناهد ابراهيم دسوقي: **دراسات في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر**، ط1، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص 247.

2- ملامح السياسة الفرنسية في تونس:

أ – سياسيا:

بمجرد استيلاء فرنسا على تونس أصبحت المشكلة التونسية تحتل مكانا ممتازا في السياسة الفرنسية التي لم تكن واضحة جلية في أول أمرها لأن معاهدة باردو لم تتحدث على نقطة حماية بل أبقت على السيادة التونسية كاملة غير منقوصة وكان المستعمرون ينادون بوجوب القضاء على الدولة التونسية والحاقها بفرنسا ويطالبون بإجلاء الجيوش الفرنسية عن تونس فأتخذ رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك (جول فيري) موقفا وسطا وقال ":أن فرنسا لا تريد استعمار تونس ولاترمي إلى إدماج ترابها في التراب الفرنسي وان احتلالها لها إنما هو ضمان لبقائنا في الجزائر " فسياسة فرنسا نحو تونس تتلخص في كلمتين (لا إلحاق ولا انسحاب)[1].

والواقع ان سلطة الحماية قد جردت الباي من جميع صلاحياته وذالك بتأويلها نصوص المعاهدات طبقا لأوامر لاحقة يتخدها المقيم العام الفرنسي، فصار الباي يوقع على الاوامر دون ان يستشار في صياغتها، فالمقيم العام الفرنسي هو صاحب الكلمة الاولى في تونس لاسيما بعد ان الحقت فرنسا معاهدة باردو بمعاهدة" المرسى الكبير 08 جويلية 1883، والتى اتخدها ((بول كامبو)) اداة للاستيلاء على السيادة الداخلية التونسية وانشاء ادارة حديثة تكون الة في قبضته، ليتمكن من حكم البلاد التونسية حكما فرنسيا مباشرا.

فقد قامت فرنسا بعدها باصدار مرسوم يقضي الى اخضاع الادارات الى سلطة المقيم العام ومساعديه من الموظفين والعسكريين والمدنيين ومنح المقيم العام تفويضا باسم الحكومة الفرنسية للمصادقة على جميع الإجراءات التي تحددها الصيغة القانونية وبذلك أصبح صاحب النفوذ الحقيقي ، لنجدها بعد ذلك تعتمد على تعويض المجلس التشريعي الذي كان يمثل البلاد أصدق تمثيل وله الحرية التامة فيتولى السلطة التشريعية بمجلس صوري تحت اسم (المجلس الشورى) وجعلته خاصا بالفرنسيين المقيمين بتونس والغرض منه هو تنسيق جهود الجالية الفرنسية وجهود حكومة الحماية لاستنزاف ثروة البلاد واستغلالها وهكذا مثلت الحماية حركة تطور فأبعدت التونسيين عن تولي حكم بلادهم.[2]

---

[1] – علي بلهوان: **تونس الثائرة**، مؤسسة هنداوي، 2018، ص ص13-14.

[2] – ثامر الحبيب: **هذه تونس**، مطبعة الرسالة، ص 34.

وفي 02 فبراير عينت الحكومة عددا من التونسيين أعضاء في هذا المجلس واختارتهم من بين المتابعين لها المخلصين لسياساتها وعلى الرغم من أن عدد أعضاء الفرنسيين بلغ 22 منتخبين بالإقتراع العام فإن عدد الأعضاء التونسيين المشاركين بلغ 18يتم تعيينهم باختيار المقيم الفرنسي.[1]

ب – اقتصاديا:

بمجرد ان احتل الفرنسيون تونس اخذو يفكرون في أحسن الوسائل لهجرة العنصر الاوربي اليها واستيطانها. دون مراعاة اختلاف الوضع القانوني بين المحمية والمستعمرة. غير انه لم يكن من المعقول ان تلجا الحماية إلى سياسية الاستعمار الرسمي بينما هي تريد ان تثبت للرأي العام الفرنسي ان تونس لا تكلف حكومتهم شيئا. ولذلك اكتفت في الفترة الاولى بتشجيع الاستعمار الحر وكانت المشكلة هي ايجاد الوسيلة التي تطمئن الراغبين في استغلال الاراضي بثبوت ملكيتهم وحريتهم في التعامل عليها لذا فقد كانت الهيمنة على الفلاح التونسي حيث ومن 1881م الى 1892م فتحت البلاد التونسية امام الراسمالين الفرنسيين. وهو ما هيا اعمال الانتزاع الريفي التي تمت من 1881الى 1920.[2]

استمرت الحماية على اتباع سياسة اغتصاب الاراضي واقتطعتها للفرنسيين وعلى خزينة الدولة ووزعتها عليهم ومنحتهم كل التشجيعات المادية و، ثم استحدثت لهم وظائف من العدم يتقاضون عليها أجورا من خزينة الدولة التونسية بالإضافة أيضا إلى إفتكاك مساحات أرضية واسعة من أيدي التونسيين بدعوى التهاون في إستثمارها إلى غير ذلك من المبررات الواهية المختلفة وتمكين الفرنسيين منها بحيث كان حوالي 9000 معمر في أواسط الثلاثينات ممتلكا لمساحة قدرها 77.000 هكتار من أجود الأراضي وأصلحها مع العلم أن المعمرين مجهزين بقروض طائلة من الميزانية المحلية ومستعملين الآلات الفلاحية العصرية في حين ظلت الأراضي المتبقية بيد أهل البلاد ضئيلة الإنتاج لحاجتها إلى رؤوس الأموال وهذا ما يفسر عدم تناسب الإنتاج مع الأراضي المزروعة إذا ماقورن بتنصيب الإنتاج الذي كان يحصل عليه الكولون فمساحة الملكيات الأروبية كانت تعادل تقريبا 5/1الأراضي المزروعة المقدرة إجمالا بـ 386.000 هكتار.[3]

[1]– درمونة يونس: **تونس بين الإتجاهات**، مكتب تونس الحرة، دار الكتاب العربي، مصر، ص41.

[2]– صلاح العقاد: المرجع السابق، ص 200.

[3]– عبد الحميد زوزو: **تاريخ الاستعمار والتحرر في افريقيا واسيا**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص75.

استطاعت هذه الجالية الفرنسية الضخمة السيطرة على حياة البلاد الإقتصادية من مناجم وصناعات ووسائل نقل وتجارة وزراعة. فقد امتلك المعمرون أخصب الأراضي واستغلوها بأحدث الآلات الفلاحية ولم يقتصر هؤلاء على الفلاحة بل تعداها إلى إمتلاك المناجم ومصائد الأسماك والبنوك والمصارف والمصانع في شكل شركات، فأحدث ذلك تقلبات بعيدة الأثر على أحوال المجتمع التونسي فبدأت الصناعات التقليدية تتدهور والمهن الحرة والحرف تنقرض.

كانت الضرائب واقعة كلها على عاتق التونسيين ولم يدفع الفرنسيون منها إلا قليل رغم أنهم كانوا يملكون كل الوسائل الاقتصادية وبيدهم ميزانية البلاد[1]. وبذلك سعى الفرنسيون إلى إفقار التونسيين وتشتيتهم وإبادتهم، وشجعت فرنسا الهجرة إلى تونس وفتحت أبواب الوظائف أمامهم من أجل السيطرة على البلاد.

جـ – اجتماعيا وثقافيا:

لقد انعكست السياسة الاقتصادية على الأحوال الاجتماعية للشعب التونسي فسادت روح المحق والقضاء المبرم على الشعوب. فانتشرت الأمراض خاصة المعدية منها وفتكت بالشعب وعمّ الفقر والجوع وكثر عدد المتسولين [2]، بسبب انتقال قسط كبير من الثروات البلاد التونسية لفائدة الاوربيين وخصوصا الفرنسيين منهم وذالك على حساب السكان الاصليين، فتلك البرجوازية الفرنسية التى تكونت إثر انتصاب الحماية هيمنت تدريجيا على قطاعي الفلاحة والتجارة.

ومن الناحية الاخرى كان المسلمون لا يتمتعون بأي ضمان إجتماعي يحميهم من حوادث الشغل وغيرها[3]، سيطرت السلطة الفرنسية على التعليم فاخضعته لنظم فرنسية حتى اصبح الطالب التونسي يتقن الفرنسية على حساب لغته العربية، فقد بقيت المسالة متصلة بتطوير التعليم عند التونيسين من بين اهم الوسائل التى سعت السلطات الفرنسية الى التعجيل بمعالجتها لذا كان من الواجب الشروع في تأسيس وتجهيز عدد من المدارس الصغيرة في مختلف اقاليم البلاد خاصة وان من شان التأخر في القيام بهذه المهمة

[1] – حسيبة طيبوني، نور الهدى زوبة: **تطور الحركة الوطنية التونسية ودورها في مواجهة الحماية الفرنسية (1904–1919)**، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص الظاهرة الاستعمارية في الوطن العربي، جامعة خميس مليانة_معهد العلوم الانسانية والاجتماعية،2014 /2015، ص15.

[2] – نفسه، ص18.

[3] –يوسف مناصرية، **دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميين 1919–1934**، هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 54.

ان اوشك بدفع التونسيون انفسهم الى ايجاد تعليم يتماشى وطموحاتهم ويتعارض مع الفرنسيين فمنذ انتصاب الحماية عمدت السلطات الفرنسية الى التضييق على تعليم الاهالي وبشكل خاص التعليم الاسلامي منه عبر العديد من العراقيل والذي زادته الضائقة المالية تأزما فقد برزت هذه المعالم مع بروز شخصية "ماشويل" الذي عمل على فرنسة التونسيين الى اقصى حد ممكن عبر ادخاله عالم التعليم العصري حتى وان كان في ذالك مايتعارض ونظرته له[1].

كان بصيص الأمل يتمثل بجامع الزيتونة الذي اقتصر التعليم فيه على العلوم الدينية واللغوية ونشر الثقافة الاسلامية لذالك كان جامع الزيتونة الحصن الحصين للثقافة العربية الاسلامية لكل المغرب العربي والذي لم يستطيع الفرنسيون السيطرة عليه[2].

حاولت فرنسا منذ اللحظات الأولى من فرض الحماية طمس كل مقومات الثقافة التونسية من دين ولغة وعادات وتقاليد وعزل أغلبية المواطنين بوضعهم في ظروف اجتماعية واقتصادية وصحية وثقافية سيئة جدا. بالإضافة إلى حصر التعليم الجامعي في أبناء الأوروبيين فقط.

[1]- محمد قدور: **السياسة التعليمية الفرنسية في تونس 1883-1939**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث ومعاصر، الرصيد الوطني للاطروحات، 2016/ 2017 ص38.

[2]- جميل بيضون، شحادة الناظور، وآخرون، **تاريخ العرب الحديث**، ط 1،دار الأمل للنشر والتوزيع، 1992، ص112.

المبحث الثاني: مظاهر المقاومة الوطنية.

1-المقاومة المسلحة:

أصبحت تونس محمية فرنسية بعدما سيطرت عليها القوات الفرنسية، وبالتالي ظن الفرنسيون أنه بمجرد خضوع الباي صاحب السلطة الشرعية على البلاد على اثر معاهدة باردو الموقعة بتاريخ 12ماي 1881 قد سهل عليهم مهمة الاستيلاء على البلاد، إلاّ أن سكان تونس رفضوا احتلال فرنسا للبلاد، إذ تشجعوا على القيام بالثورة بما رأوه من تخاذل الباي أمام الغزو الفرنسي، فبدأت الحركات المضادة الثائرة ضد الاستعمار، فأينما حلوا واجهوا مقاومات عديدة والتي انتشرت عبر البلاد منها: (ينظر الملحق رقم 05) مقاومة الشمال، فقد كان لقبائل خمير، وسكان الجبال دورا كبيرا في الدفاع عن البلاد فمنذ وصول السفن الفرنسية الراسية على ميناء طبرقة حتى اشتعلت نيران المقاومة، كما قامت عدة قبائل تونسية كأولاد "**بوسعيد" و"الحوامدة "و "أولاد عمر"** بمواجهة الاستعمار الفرنسي معلنة كذلك مواصلة الجهاد للدفاع عن تونس أيضا ضد الباي وأعوانه.[1]

فما إن دخلت القوات الفرنسية تونس حتى هبت القبائل لمقاومته فعطلت تقدمه ولم تتمكن من الاستيلاء على المدينة يوم 26أفريل 1881إلا بعد قصفها.[2]

برزت المقاومة بين قبائل "المثاليث" و"السواسي" و"أولاد سعيد" .....الخ، اجتمعت فيما بينها رغم خلافاتها لتوحيد كلمتها وتنظيم مقاومتها واختارت "علي **بن خليفة النفاتي" [3]** ، لما يملكه من خبرة وشجاعة ، وقد أبلوا البلاء الحسن واستعدوا لحماية البلاد، لكن مع حلول شهر جوان 1881بدأت قوة القبائل التونسية تتراجع، بعدما اضطر بعض القادة للفرار فأصبحت القوة غير متكافئة ، وبالتالي رأت القبائل التونسية الحل هو إعلان انتفاضة شاملة."فاستراتجيتهم مبنية على منع القوات الاحتلال من حصار مدينة صفاقس من جهة البحر لقطع الطريق أمام هؤلاء للتوغل داخل البلاد وهذا ما دفع علي بن خليفة التوجه لصفاقس والتخطيط للمقاومة وهكذا أكدت المقاومة التونسية في الشمال رفضها

[1]-الشيباني بن بنلغيث: **المرجع السابق**، ص216.

[2]- علي المحجوبي: **العالم العربي الحديث و المعاصر تخلف فالاستعمار فمقاومة**، دار محمد علي للنشر، تونس، 2009، ص120.

[3]- علي بن خليفة: مناضل تونسي، يعتبر من اوائل المجاهدين الذين قاوموا الاحتلال الفرنسي عند انتصاب الحماية، حيث تجمعت حوله القبائل والعروش، فكانت له مواجهات عنيفة مع القوات الاستعمارية الفرنسي، توفى سنة 1885.

للوجود الفرنسي معلنة حماسها في كل مكان وتنادي الشعب بأصواتها الثورة والجهاد "إن" الصادق باي" باع الوطن للرومي فاحلموا السلاح في وجهه ووجه أعوانه واطردوا الرومي من البلاد.[1]

أما في الجنوب فقد تميزت المقاومة المسلحة بالاضطرابات بصفاقس خلال شهر جوان1881، قام بها عامة السكان بالاشتراك مع جمع من قبيلة "المثاليث" وكانت الشائعات الرائجة آنذاك حول تدخل الدولة العثمانية لطرد فرنسا من البلاد التونسية، ممابعث الفزع في الجاليات الأوربية وكذلك أعيان المدينة الذين يخشون عمليات النهب التي قد يقوم بها الأعراب ونتيجة لذلك قام القنصل الفرنسي بصفاقس في جوان إلى اللجوء إلى باخرة (البشير) التونسية ليطمئن الجاليات الأوربية.

وقد أسس القائد "حسونة الجلولي" حراسا مدنيين لحماية الأوربيين من غضب السكان، لكن الثوار هاجموا القائد لتواطئه مع الفرنسيين وهذا الأخير لجأ إلى زاوية "سيدي علي الكراي" قبل أن يلتحق سرا في الفاتح من جويلية بإحدى السفن الفرنسية التي أرسميا "روستان" بالاتفاق مع الوزير الأول "مصطفى بن إسماعيل" إثر اضطرابات 28 جوان 1881، لقمع المقاومة، فتأسست لجنة لمدفاع عن المدينة برئاسة "محمد الشريف" ضابط المدفعية بحامية صفاقس، التي انضمت إلى المقاومة مع قائدها "محمد معتوق وبمساندة الشيخ محمد كمون.[2]

بعد وصول "علي بن خليفة" إلى المدينة في شهر جويلية مع أبناء قبيلته، والذي لقي الدعم من القوى الشعبية الإسلامية بحكم فتاوى الزيتونة المعادية للحمادية وكذا التعبئة الفعلية للزوايا استطاع أن يكبد الجيش الفرنسي خسائر كبيرة، خاصة في المناطق الداخلية والصحراوية، مما اضطر بالجيش الفرنسي بإعادة الانتشار واحتلال الإقليم برمته والتحكم في المدن الساحلية خاصة تونس العاصمة والقيروان. [3]

نتيجة لهذا لم تستطع المقاومة في "صفاقس وقابس" الصمود طويلا، أمام الأسطول الفرنسي حيث ضم 17 سفينة حربية و6000 جندي، فسقطت مدينة "صفاقس "16جوان 1881م. نتيجة لتفاوت التقني بين أسلحة الثوار التونسيين وقوات الاحتلال[4]، بالنسبة للمقاومة في الوسط فقد بدأت

---

[1]- سامية فاطمي: **الحزب الحر التونسي الجديد 1934-1956**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص، تاريخ العالم المعاصر، جامعة محمد بوضياف -المسيلة- قسم التاريخ، 2016/2015، ص14.

[2] - علي المحجوبي: **انتصاب الحماية الفرنسية على تونس**، المرجع السابق، ص ص48-49.

[3] -سالم برقوق: **الاستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي**، طاكسيج طوم للنشر والتوزيع، الجزائر،2009، ص61.

[4]- احمد القصاب: **تونس المعاصر (1881-1956)**، تع حمادي الساحلي، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986، ص ص 25-26.

مقاومة القبائل قبل إبرام معاهدة باردو. حيث كانت الدعوة التي وجهها الباي إلى قوات القبائل ف ي15 افريل 1881م بمثابة التعبئة العامة الحقيقية .ذلك أن قبائل "جلاص"، "ماجر"، "الفراشيش"، "بني يزيد"، و"أولاد عيار" قد نسيت آنذاك جميع خلافاتها التقليدية فاتحدت ضد العدو المشترك. واستعد الناس لمواجهة الغزاة فتهافتوا على شراء السلاح من المهربين الأوربيين خاصة الإيطاليين والمالطيين[1]، وبعد مشادات عنيفة بين الطرفين غير المقاومون التونسيون طريقتهم في القتال، لعدم مجابتهم للقوات الفرنسية فتخموا عن الهجوم المباشر واكتفوا بمراقبة المسالك التي تؤدي للقيروان لمنع القوات الفرنسية من التقدم نحو المدينة المقدسة، أما قوات الاحتلال فواصلت خطتها نحو تحقيق الهدف المرجو في احتلال الإيالة بغزوها للقيروان [2].

وهكذا انتهى الكفاح المسلح في تونس ضد المستعمر لتبدأ مرحمة جديدة من الكفاح في تونس وهي المقاومة السياسية بقيادة مجموعة من رواد الإصلاح في تونس الذين تأثروا بالإصلاح في المشرق العربي.

2- المقاومة السياسية:

بعد نهاية الكفاح المسلح في تونس ظهرت مرحلة جديدة من الكفاح وهو الكفاح السياسي بقيادة مجموعة من الرواد المصلحين في تونس الذين تأثروا بالإصلاح في منطقة المشرق العربي ومن أبرزهم "الطاهر بن عاشور" و"محمد السنوسي"، وكان له صلة وثيقة ببلاد المشرق وخاصة بتيار السلفية الحديثة الذي تزعمه "جمال الدين الأفغاني"، و"محمد عبده"، وكان الرواد متمسكين بالشخصية العربية الإسلامية وإحياء الإسلام مع الأخذ بالعلوم الغربية، التي تعد ضرورة للتقدم.

وقد عرفت السنوات الأولى من القرن 20 ظهور جماعة الحاضرة التي كانت نواتها رجال الإصلاح الذين تكتلوا سوية ومن أبرزهم "علي أبو شوشة"[3]، حيث عملت هذه الجماعة على تعليم

[1] – خليفة الشاطر، المرجع السابق، ص26.

[2] – محمود علي عامر: **تاريخ المغرب العربي المعاصر**، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2006، ص126.

[3] –علي ابو شوشة: ولد سنة 1859، من عائلة تنحصر من مدينة بنزرت التونسية، تلقى تكوينه بجامع الزيتونة والمدرسة الصادقية، كما كان عضوا ناشطا في الجمعية الخلدونية. ينظر: اسما قسطالي، فاطمة الزهراء بوزيان: **النضال السياسي والنقابي في تونس (1946–1956)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص الظاهرة الاستعمارية في الوطن العربي، جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة–كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التارخ، 2017/2016، ص13.

القراء بتاريخهم القومي، ومن أبرز الشخصيات أيضا البشير الاصفر[1]، الذي يعرف على أنه أبو النهضة الثاني وبمبادرته ظهرت الجمعية الخلدونية التي كانت تهدف إلى إبراز الحضارة العربية.

عام 1905تأسست جمعية خريجي الصادقية برئاسة "خير الله بن مصطفى"[2]، ومن هنا بدأ يتبلور الوعي لدى الشباب التونسي متوجهون نحو العمل السياسي التنظيمي[3]؛ حيث تأسست في سنة 1907أول حركة سياسية منظمة لمقاومة الاستعمار بقيادة "علي باشا حمبة"[4]، وانضم إليه عبد "العزيز الثعالبي" [5] في 1909، وتأثرت هذه الحركة في نظامها وأهدافها بحركة تركيا الفتاة وساهمت هذه الحركة بشكل فعال في دفع طريق النضال إلى الأمام، وبدأت في محاولة تنظيم الجماهير في اطار الحزب وخرجت بذلك من الإطار الذي أراده الفرنسيين أن تكون عليه، وهو مجموعة من المثقفين تكون في أيديهم، فكانت أول ضربة توجه للاستعمار الفرنسي من طرف التونسيين المثقفين [6]، وأول عمل قامت به "تونس الفتاة"هو إنشاء جريدة سميت "التونسي" وهي جريدة أسبوعية ناطقة بالفرنسية[7]، وتهدف للدفاع عن مصالح الشعب التونسي والمساواة، وطالبوا بحق الأهالي في التعليم وممارسته جميع الوظائف الإدارية والمساهمة في اتخاذ القرارات الحكومية بواسطة مجلس منتخب،ثم بعدها أسس الثعالبي جريدة "بريد تونس" حيث طور برنامجها مع الزمن فطالب فيه أصحابه بتمثيل التونسيين بالمجلس الاستشاري والمشاركة في

[1] –البشير صفر: 1865–1917، ولد بمدينة فيفري كان له أثرا طيبا لدى أساتذته بالمدرسة الصادقية، كما نظم بالخلدونية دروسا باللغة الفرنسية. ينظر: الصادق الزمرلي، **أعلام تونسيون**، تقديم وترجمة حمادي الساحلي، دار العرب الإسلامي بيروت، ط1، 1986، ص 121.)

[2] – خير الله بن مصطفى: ولد عام 1867، بتونس العاصمة، وتوفي عام 1965، صحافي واحد عناصر الحركة الاصلاحية التونسية.

[3] – الطاهر عبد الله: **لحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة**، ط2، دار المعرفة للطباعة والنشر، سوسة، تونس، ص39.

[4] –علي باشة حمبة: 1876–1918 من اصول تركية عريقة، كون جمعية قدماء الصادقية ولعب دورا هاما في اضراب طلبة جامعة الزيتوونة سنة 1916، ينظ: توفيق العيادي، **الحركات الاصلاحية والحركات الشعبية**، تونس، 1906–1912، ص 65.

[5] –عبد العزيز الثعالبي: (1847–1944) ولد بتونس داخل عائلة جزائرية، تلقى تكوينه بالزيتونة، ومع حلول سنة1907 انخرط في حركة الشباب التونسي، وقد كان له دور أساسيا من أجل تأسيس الحزب الحر الدستوري سنة 1920 ينظر: توفيق العيادي، نفس المرجع السابق، ص13.

[6] – الطاهر عبد الله: مرجع سابق، ص ص39–40.

[7] – شارل اندري جوليان: **المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي**، تع محمد مزالي، البشير بن سلامة، الشركة التونسية للتوزيع، الجزائر، 1985، ص 121.

تحصيل أراضي الدولة بواسطة بعث مراكز تونسية للتعمير، ودافعت بشدة عن مسألة تعليم الذكور والإناث أبناء التونسيين، وإلغاء القرارات التي تمنعهم من تقليد الوظائف الإدارية السياسية [1].

من هنا بدأت الحركة الوطنية التونسية تأخذ منعرجا أخر، فبينما كان عملها فيما قبل مختلطا بالإصلاح الاجتماعي والفكري، فإننا نجدها بعد تأسيس جريدة التونسي تدخل في ميدان السياسة من بابها الواسع.

في نفس السنة هاجمت الصحافة الفرنسية على رأسها جريدة" المعمر" الفرنسي "جريدة التونسي" التي تنعت التونسيين بالإنسانية والأخلاق وأنهم قوم لا يخضعون إلا للقوة، فزاد هذا الموقف من حدة الحركة الوطنية التونسية سياسيا خاصة بعد انضمام عبد العزيز الثعالبي إليها حيث أصبحت جريدة التونسي تنتشر باللغة العربية واضاف إليها نشرة وسماها "الاتحاد الإسلامي "صدرت في أول في أكتوبر1909 وضح فيها أهداف النخبة التونسية الحقيقية وأكد على وجوب اتحاد الشعب التونسي وتكاتفه [2]، كما خاضت الحركة الوطنية حربا أخرى سنة 1910م ضد الاستعمار الفرنسي وكانت بسبب محاولة اليهود اكتساب الحق في النظر في قضاياهم في المحاكم الفرنسية وهذا من اجل التخلي عن الجنسية التونسية واكتساب الجنسية الفرنسية [3].

ظهر بعدها ما يعرف بالتجنيس ولكن من زاوية مختلفة حيث اقنعت السلطات الفرنسية اليهود التونسيين بفرض العدلية التونسية والمطالبة بالجنسية الفرنسية، فاعتبر الوطنيون هذا الإجراء مساسا بسيادة البلاد وقامت مظاهرات قادها "علي باشا حامبه" وعندما تمسك اليهود بهذا المطلب، تطورت الحركة الوطنية إلى مقاطعتهم ماديا وأدبيا إلى أن تراجعت السلطات الفرنسية بعدم تطبيق إجراء التجنيس [4].

في أواخر سنة 1911 أعلنت إيطاليا الحرب على ليبيا ويذكر "أحمد توفيق المدني" في هذا الخصوص في كتابه حياة كفاح "لا أزال أتذكر ذلك اليوم الرهيب وهو أسوء يوم في حياتي، دون ريب

---

[1]- يوسف مناصرية: **الحزب الحر الدستوري (1919-1934)**، رسالة ماجستير، معهد التاريخ –جامعة الجزائر- 1986، ص28.

[2]- اسما قسطالي، فاطمة الزهراء بوزيان: المرجع السابق، ص14.

[3]- يوسف مناصرية: **الحزب الحر الدستوري (1919-1934)**، المرجع السابق، ص30.

[4] - نجيب صالح: **تاريخ العرب السياسي 1856-1956**، ط1، دار اقرأ، 1985، ص 305.

وقلبي يلتهب ودمي يفور واعصابي توشك أن تتحطم" [1] فقد كان لهذا الغزو آثار دموية على كافة البلاد العالم الإسلامي، لا سيما المغرب العربي، نظر لما للقطر الليبي من علاقة تاريخية، ودينية ولغوية، حيث تعالت الأصوات الرافضة لهذا الاحتلال من تونس والجزائر خاصة تونس حيث نجد أن الشباب التونسي يصدرون جريدة بمناسبة الحرب الإيطالية بعنوان" الاتحاد الاسلامي" وهو عنوان يدل على التضامن الذي كانت تمنحه النخبة التونسية للرد على الاحتلال الإيطالي وذلك من خلال تكوينهم للجان الشعبية وجمعيات لجمع التبرعات، والأسلحة كما تمكن العديد من التونسيين من الانضمام لصفوف المقاتلين واستشهد الكثير منهم، واعتقل كل من "علي حامبة باشا" وعبد "العزيز الثعالبي"[2] .

كما تعددت حركات الإضراب والاحتجاج بتونس خاصة في ديسمبر 1911وعم القلق الشارع التونسي تحت حادثة مقبرة زلاج [3]حيث تعود بوادر هذه الحادثة إلى الطلب الذي تقدمت به بلدية العاصمة لدى إدارة الملكية العقارية لتسجيل المقبرة بإسمها وذلك لحمايتها من محاولات الاغتصاب التي تقوم بها مستغلي مقاطع الحجارة، لذلك فإن طلب التسجيل أحدث ضجة لدى سكان العاصمة لأنه لم يصدر عن جمعية الأوقاف ولا عن شيخ المدينة وهو تونسي مسلم بل صدر من نائب البلدية ومدير الأشغال وهما فرنسيان مما زاد من حيرة الأهالي[4].

فاجتمعت جماهير لحماية المقبرة، وأصدرت القوات الفرنسية على تنفيذ قرارها بالقوة فاصطدمت مع الجماهير وانتشرت الثورة في أنحاء العاصمة، ولم تستطع السلطات الفرنسية قمعها إلا بعد عناء كبير وحملت جماعة علي باشا حامبة المسؤولية وعطلت جريدة التونسي [5].

وفي 08 فيفري 1912 بعد ثلاثة أشهر من حادثة زلاج ظهرت بتونس حركة إضراب عمال الترامواي وذلك لما داست عربة الترامواي التي كان يقودها حيث قام العمال محتجين عن تصرفات الشركة الأجنبية،وساندهم الشعب من أجل تلبية مطالبهم وفي مقدمتها المساواة حيث أن هذه الشركة كانت

---

[1] – احمد توفيق المدني: **حياة كفاح**، ج1، اللشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص63-64.

[2] – اسما قسطالي، فاطمة الزهراء بوزيان: مرجع سابق، ص 16.

[3] –مقبرة زلاج: سميت نسبة الى الشيخ محمد بن عامر الزلاج أحد متصوفة تونس وهو مدفون بهذه المقبرة التى توفى بها سنة 601 هـ، ينظر: علي المحجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية**، تعريب عبد الحميد الشابي، ط1، بيت الحكمة، تونس، 1999، ص 143.

[4] – خليفة الشاطر وآخرون: **تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال**، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005، ص76.

[5] – الحبيب ثامر: **هذه تونس**، مكتب المغرب العربي، مطبعة الرسالة، ص85.

تسخر طاقات العمال لمصلحتها الخاصة، دون تحقيق حاجياتهم، والمساواة بالأجور بين العامل التونسي والاجنبي [1]، وقد كان رد فعل الادارة الفرنسية متوقعا ان نفت زعماء المعارضة في 13مارس1912، منهم "علي باش حامبه" و"حسن قلاتي "[2] ، ومحمد نعمان وعبد العزيز لثعالبي خارج تونس، وقامت بحل الصحف التونسية وغلق المقاهي، وهكذا تم حل لجنة المقاطعة ومنع جريدة التونسي من الصدور، فأدرك حينها العديد من الشاب التونسي حقيقة الاسطورة التقدمية البرجوازية، غير أن حزب الشباب التونسي يقد ضرب ضربة قاصمة في الوقت الذي كان يربط فيه صلة حقيقية مع الجماهير الشعبية، وقد ساهم هذا الوضع في إدخال الحركة الوطنية في حالة ركود تام خلال الحرب العالمية الاولى [3].

[1] – اسما قسطالي، فاطمة الزهراء بوزيان: المرجع السابق، ص17.

[2] – حسن قلاتي: وهو مفكر وسياسي وكذلك محامي أصله جزائري درس بالزيتونة وفي معهد سان لويس وتخرج منها عام 1902، متحصل على إجازة في الحقوق، أنظر: الصادق الزمولي: المرجع السابق، ص333.

[3] – علي المحجوبي: **جذورالحركة الوطنية التونسية**، مرجع سابق، ص 152.

– المبحث الثالث: الحركة الوطنية التونسية بعد الحرب العالمية الأولى:

1- نشاط حركة الشباب التونسي:

وجد الشباب التونسيين أنفسهم في صف المنهزمين عندما انتهت الحرب وفي هذه الظروف لم تلق المبادرات التي يتخذونها أي صدى لدى القوى الحليفة وربما أضرت في نهاية الممر حتى بالقضايا التي يدافعون عنها وذلك سيكون مآل مذكرة قدمتها " هيئة جزائرية تونسية " لمؤتمر باريس الذي عقد في شهر جانفي 1919وفي هذه المذكرة التي تحمل إمضاء زعماء الشباب التونسيين في المنفى إلى جانب التنديد " بنظام الاستبداد والعنف والسلب " الذي تفرضه فرنسا على الشعب الجزائري- التونسي وقعت المطالبة بإسم "حق الشعوب في تقرير مصيرها" وخاصة أن تزامن إنتهاء الحرب العالمية الأولى مع وفاة أهم الشخصيات أمثال "محمد باش حامبة" وصالح الشريف1920، ما جعل الشباب التونسي يعمل على إعادة بناء الحركة الوطنية [1].

فبينما كان الثعالبي يدافع عن بلاده في الخارج كانت تونس تعاني من حدة السياسة الفرنسية في الداخل ما أقنع زعماء الحركة الوطنية بضرورة التنظيم السياسي والعمل على اعادة بنائها من جديد من خلال الشروع في تأسيس حزب وطني يواكب الوضع الجديد وينصف حقوق الاهالي [2].

لذلك نجد الثعالبي بعد الحرب العالمية الأولى كان قد حاول إحياء حزب تونس الفتاة وقام بالدعوة للقضية التونسية في الأوساط الدولية فقصد باريس عام 1919على رأس وفد تونسي لعرض قضية بلاده على مؤتمر الصلح [3]، معتمدا أساسا على مبادئ الرئيس الأمريكي "ودرو ولسن" ، غير أن الثقة لم تكن مطلقة في وفاء الأوربيين بوعودهم وهو ما جعل "الشيخ الثعالبي "يرد على "حسن قلاتي" لما سأله في جوان 1919عن إمكانية تطبيق مبادئ "ويلسون" في مستعمرات فرنسا بقوله :" إنه ليس طفلا لينخدع بذلك وانما سيعتمد عليها لبسط مطالب التونسيين أمام السياسيين الفرنسيين" وهو ما يدل على سعة تجربة الثعالبي وحنكته السياسية واستغلاله للأوضاع العالمية لبسط القضية التونسية بوجه جديد أقل

[1]- نفسه ص 217-218.

[2]- خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ج3، ص ص 86-87.

[3]- اسماعيل احمد باغي، شاكر محمود: **تاريخ العالم الاسلامي الحديث والمعاصر**، ج2، دار المريخ للنشر، الرياض، 1993، ص ص 100-101.

ما ينتج عنه التعريف بها، وقد كان الدكتور" أحمد السقا"[1] من العناصر المتخرجة من جامعة باريس والمتخصص في الميدان القانوني وخولت له النخبة القيام بمهمة تبليغ مطالب التونسيين المؤتمر فرساي فسافر إلى باريس بداية شهر أفريل 1919يحمل عريضة مطالب الشعب التونسي، وفي تونس استقبل المقيم العام في 1919 وفدا من أعيان تونس قدم مذكرة شفوية بمطالب البلاد، وقد رفع كذلك الحزب مذكرة إلى الباي "محمد الناصر" [2]، مطالبا بإصدار دستور واقتصر البرنامج الإصلاحي لهذا الحزب على السعي لإعادة السلطة التونسية[3].

من خلال النشاطات التي قام بها "عبد العزيز الثعالبي "رفقة "أحمد السقا" نستنتج أن الوفد عرف الرأي العام الفرنسي والعالمي بمطالبه وكسب تأييد عدة قوى لكن كل المساعي التي بذلها التونسيون باءت بالفشل فبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ولم يقع تطبيقه سوى على البلدان الأوربية التي تخضع لألمانيا والنمسا.

الا ان تغيير ميزان القوى بأوربا بصفة عامة وبفرنسا بصفة خاصة، لفائدة الأحزاب اليمنية في اكتوبر 1919، وتوليها السلطة في فرنسا كان بمثابة الضربة القاضية التي قضت على آمال النخبة التونسية بل وكان مفجرا للخلاف بين أعضائها الذين اختلفت اتجاهاتهم[4].

2- أبرز الاتجاهات الوطنية:

- اتجاه ثوري: سيطر على أصحابه فكرة الجامعة الإسلامية، فدعوا إلى الاستقلال الكامل ومعاداة الفرنسيين، يمثل هذا الاتجاه محمد باش حامبة.

- اتجاه إصلاحي: ينادي بالمساواة بين الفرنسيين والتونسيين، ويؤمن أصحابه بسياسة التعاون مع إدخال إصلاحات على نظام الحماية، وتحقيق حكم ذاتي في إطار الجمهورية الفرنسية، ويمثل هذا الاتجاه "حسن القلاتي.

---

[1]- احمد السقا: ولد في 13مارس 1892 بالمنستير، درس بتونس، وتابع دراسته العليا بتونس، استضاف الثعالبي في بيته حيث تقرر سفره إلى باريس عام 1919وشاركه في تحرير كتاب تونس الشهيدة، ينظر: يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص 65.

[2]- الباي محمد الناصر: هو الباي الخامس عشر من البايات الحسينين بتونس حكم من 1905 الى 1922.

[3]- عرفي علجية بشير: **المغرب العربي ما بين الحربين العالميتين 1919-1939**، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، ع9، جامعة بنغازي، 2015، ص 10.

[4] - علي المحجوبي: الحركة الوطنية التونسية ...، المرجع السابق، ص55.

– اتجاه معتدل :يسعى إلى النهوض بالتونسيين، ومشاركتهم في إدارة شؤون البلاد في ظل سلطة الحماية، ويمثله: "فرحات بن عياد" [1]، و"علي كاهية" و"الشاذلي القسطلي.

– اتجاه واقعي ملرن: يمثله الثعالبي الذي أخذ موقفا وسطا بين الإعتدال والتطرف، بعدما كان يطالب بالاستقلال التام، لكنّه عدل عن هذه السياسة لعدم جدواها فسلك بدلا من ذلك منهج الإصلاح[2].

إنّ بروز هذه التيارات، دفع بالأعضاء النافذين للحزب التونسي إلى الاجتماع يوم 1920/02/22لوضع حدّ للخلافات القائمة بينهم فاقترح "حسن القلاتي" أن تنحصر مطالب التونسيين على تحسين أجهزة الإدارة في البلاد التونسية دون المساس بالحماية، لكنّ اعضاء الحزب ، عارضو أي تعاون مع الاستعمار وأجابوا أنّ الشعب التونسي يرفض إعطاء أيّ حق لفرنسا في تونس، وتكررت اللقاءات السرية في تونس إلى أن توصل النقيضان إلى الاتفاق على برنامج عمل غايته الوصول إلى دستور لتونس، وعليه تقرر إرسال لجنة إلى باريس تعاون "الثعالبي "في مهمته، وأطلقوا على حركتهم اسم "الحزب الحر الدستوري التونسي.[3]

[1] – فرحات بن عياد: كان من الرعايا الإنكليز منذ أن طلبت عائلته الحماية الدبلوماسية من إنكلترا، ثم أصبح فيما بعد من الرعايا التونسيين المخلصين لفرنسا، ينظر: يوسف مناصرية: دور النحبة.....، مرجع سابق، ص 244.

[2]– نجوى غرايبية، فريدة تزات: **الحركة الوطنية التونسية مابين الحربين العالميين 1919–1939**، دراسة تاريخية تحليلية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة 08 ماي 1945_قالمة_ كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2020/2019، ص 56.

[3] – عبد العزيز الثعالبي: **تونس الشهيدة**، تق سامي الجندي، ط1، دار القدس، لبنان، 1975، ص 80.

نستنتج مما سبق ان الاستعمار الفرنسي قد سيطر على الشعب تونسي سيطرة تامة في كل الجوانب بدءا ابالجانب السياسي مرورا إلى الجانب الاقتصادي والاجتماعي وذالك من خلال فتح ابواب الهجرة الاوربية عامة والفرنسية بشكل خاص، اضافة الى تسليط الضرائب على التونسيين وإعفاء الفرنسيين منها والذين على العكس من ذلك فقد منحو العديد من الامتيازات واقتطعت لهم الاراضي واستحدثت لهم وظائف من العدم ، بل وحاولت محو الهوية الوطنية التونسية عن طريق محاربة التعليم العربي الإسلامي وفتح المدارس الفرنسية، غير أن هذا الشعب قد تصد بكل قوته لهذا المحتل فقد توحدت القبائل في كامل البلاد ورفعوا السلاح ضد المحتل ودافعوا عن الإسلام لكن، هذه المقاومات لم تستمر طويلا فظهرت نخبة دافعت عن مبادئ التونسيين وحقوقهم وطالبت بالإصلاحات عبر تأسيس الجرائد والعرائض وإلقاء الخطابات، وأحيانا المظاهرات؛ من هنا نستنتج ايضا ان النشاط السياسي في تونس ظهر مبكرا بسبب السياسة الاستعمارية في حد ذاتها لأنها كانت اقل حدة مما كانت عليه في الجزائر، وبعد الحرب العالمية الاولى تطورت هذه الانشطة إلى أحزاب سياسية لها مقراتها الخاصة، وبرامجها الواضحة.

الفصل الثاني: تأسيس الحزب الدستوري التونسي

المبحث الأول: تأسيس الحزب الدستوري القديم1920 م.

المبحث الثاني: أزمة الحزب وردود الفعل المختلفة منه.

المبحث الثالث: ظهور الحزب الدستوري الجديد 1934م.

يحتوي هذا الفصل على أبرز التغيرات السياسية التى عرفتها تونس بعد الحرب العالمية الأولى؛ حيث تحركت النخبة التونسية المتشبعة بالفكر القومي والتحرري، وبدأت في النشاط السياسي المنظم الذي تجسد في ظهور الحزب الدستوري القديم 1920، خاصة بعد مؤتمر باريس1919م، وصدور بعض القوانين الفرنسية الجديدة والتي سمحت بالنشاط السياسي، اذ دافعت النخبة الجديدة عن القيم الوطنية والمقدسات والإسلام وكرامة التونسيين التي انتهكت وأهينت في ظل الحماية الفرنسية المستبدة. ومن أبرز وجوه الحركة الوطنية التونسية عبد العزيز الثعالبي زعيم الحزب الدستوري التونسي، الذي تبنى هذه المهمة للوصول إلى الاهداف المرجوة، وعمل الحزب الدستوري التونسي على التعريف بقضيته الوطنية، وكسب تأييد محلي ودولي لبرنامجه، بالاعتماد على الصحافة وإرسال الوفود الى كلّ من سلطة الباي، والسلطة الفرنسية بفرنسا وتونس. كما ويتناول هذا الفصل أزمة الانشقاق التي تعرض لها الحزب والتي نتج عنها بروز حزب اخر عرف بالحزب الدستوري الجديد 1934م.

المبحث الأول: الحزب الدستوري التونسي القديم 1920م:

– تأسيس الحزب:

دفع انهزام اليسار الفرنسي في الانتخابات التشريعية التي أجريت في أكتوبر 1919م، وما انجر عنه من ظهور تيارات مختلفة في الحركة الوطنية التونسية_[1]، بـ "عبد العزيز الثعالبي" إلى توجيه خطابا في تونس يحث فيه الوطنيون التونسيون على ضرورة انشاء حزب سياسي للمطالبة بالدستور، حيث يقول أحمد توفيق المدني:[2] ((أنه في شهر فيفري من سنة 1920، جاءت رسالة من الشيخ "الثعالبي" قرأتها بنفسي يقول فيها ان حركة ولسن قد أخفقت وان الآمال المبنية عليها قد انهارت، وقد علمت الشعوب العربية كلها أنها لن تنال حقها إلا بجهودها وجهادها، ولهذا لزم الاستعداد لكفاح طويل مرير، وربما ولجت رحابه الأجيال، وأنه لم يعد بعد الآن في الإمكان المطالبة بإلغاء نظام الحماية، فذلك القول لايسمع له اليوم أحد إنما يجب أن نطلب بإعلان الدستور التونسي ، وأخذ زمام الحكم بأيدينا وإدارة بلادنا بأنفسنا وتكتفي فرنسا بالإشراف والحماية الخارجية، وأضاف وجوب تطوير الحزب وانتظامه وضرورة أن يدعى الحزب الدستوري، ويجب أن يشمل كل الطبقات التونسية))، وعلى ضوء هذه الرسالة عقدت ثلة من الشباب التونسي عدة اجتماعات بتونس لوضع برنامج مشترك يكون قاعدة لحزب سياسي يضم كل الوطنيين التونسيين وبعد جدال حماسي بين أنصار سياسة التشريك ودعاة التحرير وقع الاتفاق على مشروع مستوحى في خطوطه العريضة من مطالب " تونس الشهيدة ".[3]

وقد أرسل "فرحات بن عياد" بهذا القانون إلى" الشيخ الثعالبي" للإطلاع عليه وإبداء رأيه، ومراجعته، وفعلا أدخل عليه" الثعالبي" تعديلا جذريا وأعاده له في 18سبتمبر 1920، ليعتمد كقانون أساسي للحزب، الذي عرف في البداية باسم الحزب الحر الدستوري التونسي

---

[1]– ثلة من الاساتذة الباحثين بالمعهد الأعلى: **موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (1881–1964)**، جامعة منوبة، المعهد الاعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2008، ص ص 61-62.

[2] – أحمد توفيق المدني: مرجع سابق، ص173.

[3]– علي المحجوبي: الحركة الوطنية التونسية....، مرجع سابق، ص07.

المتحد، ووقع إدراج كلمة" المتحد" للتأكيد على طبيعة الحزب الذي يتجاوز الاعتبارات العقائدية والمذهبية.[1]

في الرابع عشر من مارس 1920، عقد أول اجتماع تأسيسي للحزب في منزل "علي كاهية" بنهج الباشا، وأقسم المؤسسون على يمين الإخلاص، وانتخبوا هيئة مسيرة للحزب، أطلق عليها اسم اللجنة التنفيذية، تتركب من" الثعالبي" رئيسا و"أحمد الصافي" أمينا عاما و"صالح فرحات" مساعدا له و"حمودة المنستيري " أمين المال و"محمد صالح خشاس" مساعدا له،[2] ولم يعلن عنه جهارا إلا يوم انعقاد مؤتمره الثاني في 03 جوان 1920، بالمرسى حيث تقرر الاعلان عنه واتخذت تونس مقرا له، واعترف به رسميا على إثر إستقبال الباي" محمد الناصر" للوفد الدستوري.[3]

وعليه فقد تأسس الحزب الحر الدستوري التونسي بزعامة عبد "العزيز الثعالبي" وكانت قاعدته الاجتماعية تتكون من المثقفين الليبراليين والبورجوازية الوسطى وكان ذو اتجاه عربي إسلامي.[4]

– مطالب الحزب وبرنامجه:

قدم حزب الدستور برنامجه إلى السلطات المحتلة والذي تميز بالاعتدال والرغبة في تحقيق الدفع إلى الأمام[5]، حيث قام الحزب على مطالب ومبادئ تقضي بإنقاذ تونس من العبودية وإنهاء هذا الوضع عن الشعب التونسي[6]، وكان برنامج الحزب عامة يطالب باستعادة تونس لحقوقها وسيادتها ويطالب بتطبيق دستور 1879م، وبتشكيل حكومة وطنية، ونقل السلطة التشريعية إلى المجلس الأعلى التونسي، كما

---

[1]– أحمد بن ميلاد، محمد مسعود: **الشيخ عبد العزيز الثعالبي والحركة الوطنية (1892–1940) مقدمة النشاط الفكري والسياسي للشيخ عبد العزيز الثعالبي في تونس من خلال وثائقه**، ج1، بيت الحكمة، قرطاج، ص188.

[2] – احمد الطويلي: **الزعيم عبد العزيز الثعالبي مسيرة نضاله الفكري والسياسي**، تونس، 2012، ص47.

– يوسف مناصرية: **الحزب الحر الدستوري**، مرجع سابق، ص60.[3]

[4]– محمد علي داهش: **دراسات في الحركات الوطنية والإتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**، منشورات الإتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2004، ص46.

[5] – عاطف عيد، **موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية: تونس، الجزائر**، بيروت، 1999، ص72.

[6]– محمد السعيد عقيب، **الحزب الدستوري التونسي القديم 1934–1956**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2010/2009، ص34.

طالب بالمساواة في الحقوق بين الفرنسيين والتونسيين واشاعة الديمقراطية والحريات العامة وشرعية النقابات، وأيضا جيش قومي واستعادة الأراضي التي استعمرت، وفتح جميع الوظائف الإدارية للتونسيين.[1]

لذلك نجد أن مطالب الحزب انقسمت إلى قسمين: مطالب بعيدة ومطالب قريبة. فالمطالب البعيدة تمثلت في:

1- الاستقلال الذاتي: حيث كان برنامجه يهدف مبدئيا إلى إلغاء نظام الحماية وتحقيق الاستقلال التام للبلاد، غير أن هذا الهدف صعب المنال في العشرينيات نظرا لميزان القوى والظروف السائدة بتونس وبفرنسا آنذاك من أجل ذلك وقع التركيز في بداية الامر على إرساء نظام دستوري[2].

2- الحكومة: تتألف الحكومة من الوزراء الذين يختارهم الأمير لتأليف الوزارة، ويتولى رئاستها، وتكون الوزارة مسؤولة أمام مجلس الأمة التونسي ويجب لبقائها في الحكم أن تتمتع بثقة الأغلبية.

3- مجلس الأمة التونسي: يتكون من أعضاء ينتخبهم التونسيون خاصة، ونظرا للظروف الراهنة يمكن للجاليات الأجنبية أن ينوب عنها ممثلين لا يمكن أن يتجاوز عددهم ثلث مجموع أعضاء المجلس، وفيما يخص الحقوق المدنية فإن كل تونسي له من العمر واحد وعشرون سنة له الحق في انتخاب الأعضاء التونسيين بمجلس الأمة.[3]

وإذا كان هذا البرنامج البعيد هو الوجه الحقيقي للحزب الدستوري، فان البرنامج السياسي الذي واجه به حكومة الباي والإقامة العامة هي المطالب القريبة للحزب، والتي تمثلت في تسعة مطالب وهي:

- مجلس تفاوضي مشترك بين التونسيين والفرنسيين، يملك حق وضع مناهج أعماله.

- حكومة مسؤولة أمام هذا المجلس.

---

[1] - بوشعير نسرين: **الحزب الدستوري التونسي القديم 1920-1934**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2019/2018، ص35.

[2] - علي المحجوبي: الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، المرجع السابق، ص60.

[3] -بوشعير نسرين: مرجع سابق، ص36.

- قبول التونسيين في جميع الوظائف العامة إذا استوت الكفاءات.

- الفصل بين السلط التشريعية والقضائية والتنفيذية.

- التساوي المطلق في المرتبات بين التونسيين والفرنسيين.

- سن مجالس بلدية في جميع المراكز التونسية يكون انتخابها بالاقتراع العام.

- مشاركة التونسيين في ابتياع أراضي الدولة المخصصة للمستعمرين.

- حرية الصحافة والاجتماع والتجمع.

- التعليم الاجباري العام.[1]

قام الحزب بنشر هذه المطالب والتي ركز من خلالها على تحرير الشعب التونسي من قيود الاستعباد ومنحه دستورا بموافقة الباي يمكنه من حق حكم شؤونه بنفسه، ويكون البرلمان منتخبا من طرف التونسيين فحسب، وتكون الحكومة مسؤولة أمامه، وعلى نفس القاعدة تنتخب المجالس البلدية والحجر التجارية والفلاحية، ولا يتألف الجيش التونسي إلا من التونسيين، وينبغي أن يخضع جميع السكان للعدالة التونسية إلا فيما يتعلق بقانون الحالة الشخصية. ويجب اتخاذ إجراءات لاسترجاع أرضي الاستعمار وإحياء الملكية الاهلية.[2]

أراد الحزب من هذه المطالب إلغاء سلطة المقيم العام الفرنسي، وابعاد نفوذ الفرنسيين التشريعي والتنفيذي والمالي، وكانت جل البنود في صالح التونسيين.

[1] -علي المحجوبي: الحركة الوطنية التونسية .....، مرجع سابق، ص ص 61-62.

[2]- شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، تر: المنجي سليم وآخرون، ط3، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص92.

– نشاطات الحزب:

أ) – نشاط الصحافة ودورها في تنامي الوعي الوطني:

كانت الصحافة هي الوسيلة الأولى التي اعتمد عليها الحزب في نشر آرائه ومبادئه بين صفوف الشعب، وكسب عضويتهم، فبالإضافة إلى الخطب التي كانت تلقى في المساجد، والنوادي، والساحات العامة، وكذلك الندوات الشعرية، هناك الصحافة العربية والفرنسية التي كانت تبث الدعاية للحزب بكامل أرجاء الوطن.

فقد قام بحملة صحفية كبيرة لتحسيس الرأي العام التونسي بضرورة منح دستور للبلاد، وأول مجلة تأسست كان مقرها في شارع "باب البنات" تحت اسم "الفجر"، وترأسها الشيخ" راجح ابراهيم"، وكان ظاهر المجلة علمي أدبي فكري وباطنها كانت أحد الوسائل لجمع الاموال للحزب وتغطية مصاريفه[1]، ولم يكتف الحزب بالاعتماد على مشاركة الشعب التونسي المادية والمعنوية، بل تعداها إلى جمع التبرعات من الشعب الجزائري.[2]

شهدت الصحافة خلال هذه الفترة انتعاشة قوية، تمثّلت في عودة الصحف القديمة الى الظهور، كصحيفة ا"لمنير"، و"مرشد الأمّة"، و"المشير" وغيرها، كما تأسّست صحف جديدة ناطقة بالعربية والفرنسية كانت كلّها تساند أطروحات الحزب الدستوري وتعمل على نشر مبادئه.[3]

نذكر من بين الصحافة العربية التونسية "النديم"، و"لسان الشعب"، و"الوزير"، وجريدة "الصواب" التي تبنت آراء الحزب رسميا واهتمت بالدعاية له. فكانت تشرح مطالبه، وتنوّه بغاياته، وتبث أفكاره، وتعلق على أعمال رجاله في الخارج والداخل. ولمّا عطّلت سلطة الحماية هذه الجريدة يوم 05 أفريل 1922م لاهتمامها بحادثة تنازل الباي عن العرش، خلفتها جريدة (الاتحاد)، ولما تعطلت هذه

[1] – أحمد توفيق المدني: **حياة كفاح**، المصدر السابق، ص 180.

[2] – يوسف مناصرية: **دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين**، ص ص 70-71.

[3] – خليفة الشاطر: مرجع سابق، ص88.

الأخيرة من طرف صاحبها بالإتفاق مع سلطة الحماية، أنشأ الحزب الدستوري جرائد أخرى عبر فيها عن آرائه السياسية وغيرها.[1]

ومن صحافة الحزب الفرنسية، نذكر جريدة "(صدى الصحافة l'école de la presse)" أسسها الشيخ الثعالبي في مارس 1923، و قد دافعت بشدة عن القضية التونسية، و لكنها توقفت عن الصدور على اثر محاكمة صاحب امتيازها، الفرنسي بول ستوكهولم، ثم أصدر جريدة أخرى سنة 1924سمّاها (الحر le libéral) لما صار الأستاذ "الشاذلي خير الله" عضوا في لجنة الحزب التنفيذية، أصدر جريدتيه (اللواء L'Etendard) و (la voix du Tunisien) التي

شارك فيها "أحمد الصافي" و "الصالح فرحات"، وغيرهما من أعضاء الحز البارزين.[2]

عملت كل هذه الجرائد العربية ولفرنسية على نشر الدعاية للحزب وكسب الأعضاء وجمع الأموال من الفلاحين، العمّال، والتجّار، والموظفين التونسيين. واثارتهم ضد سياسة سلطة الحماية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

كانت صحيفة "الصواب" تبدو هي اللسان الرسمي للحزب وتصدر مرة في الأسبوع.[3] وكان لبقية الصحف كذالك إمكانية التكلم بلسان الحزب، ولم يكن الصحافيون التونسيون يؤسسون صحيفة واحدة كبرى فقط تصدر يوميا بل عدة صحف أسبوعية مختلفة لأن القانون كان يضيق عليها، لذلك كان من الابتكار اصدار صحيفة يومية متنوعة الأسماء وبهذه الطريقة فإن تعطيل إحدى هذه الصحف يلغي الأخرى، حيث أن التونسي كان يقرا يوميا صحيفة أو صحيفتين ذات توجه واحد.

[1]- عمر بن قفصية، أضواء على تاريخ الصحافة 1860-1960، دار الطباعة المغريبية، تيطوان، ص ص 20-21.

[2] - شايب قدادرة، مرجع سابق، ص ص 123-124.

[3]- علي المحجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية**.....، مرجع سابق، ص273.

أسس الحزب الدستوري لجنة تحرير مكونة من "محي الدين القليبي"[1]، "المنصف المنستيري"،"محمد معلي"، "توفيق المدني"، عثمان الكعاك وآخرين، وهذه اللجنة هي التي تمد الصحف بالمواضيع[2]، فكان للصحافة الدستورية الأثر البالغ في إثارة الحماس الشعبي وكان الشعب منقاد طواعية للصحف الدستورية مثال خبر تنازل الباي "محمد الناصر" على العرش سنة 1922. وكذا القوانين الفرنسية التي كان تهدف إلى القضاء على الشخصية التونسية ؛ كتغيير القضاء الإسلامي إلى قضاء فرنسي سنة 1926، وأصبحت تقود الرأي العام التونسي وتعرفه بحقيقة الحماية الفرنسية على تونس.[3]

حاولت السلطات الاستعمارية الحد من حرية الصحافة الدستورية فكانت تقوم بتعطيل أي صحيفة لا تخدم مصالحها داخل البلاد التونسية، لكن يكفي لهذه الجرائد ان تغيير من اسمها لتبرز من جديد. لكن في 04جويلية 1922م سنت سلطات الحماية قانون يلزم صاحب كل صحيفة جديدة إبلاغ السلطات كتابيا وعدم اصدارها مدام لم يتحصل على موافقة الدوائر المختصة وزيادة على هذه الاجراءات التي تحد من حرية الصحافة عمدت السلطات الفرنسية على تحريض ذوي النزعة المعتدلة للانشقاق على الحزب.[4]

ب) نشاط الوفود:

قام الحزب الحر الدستوري التونسي بنشاطه في نطاق الشرعية المطلقة، حيث أنّه ركّز في عمله على الحق والعدل دون سواهما، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية سعى إلى كسب تأييد عريض لبرنامجه الذي اتّسم بعدّة مبادرات تمثّلت في إرسال الوفود إلى كلّ من الباي والسلط الفرنسية بفرنسا وتونس والى مؤتمر

[1]- **محي الدين القليبي (1905-1955)**: درس بالزيتونة فاخذ منها علوم الدين واللغة، ثم انخرط في صفوف الحزب الحر الدستوري، وأصبح محررا لعدة صحف دستورية منها "لسان الشعب" "المنير"، توفي بدمشق في 24 افريل 1955.ينظر: بركّبة عفاف، مصباح فتحة: **علاقة الحزب الدستوري التونسي القديم بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1934-1939م**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الانسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي-، 2018/2017، ص25.

[2] – نفسه، ص25.

[3] – يوسف مناصرية: **دور النخبة الجزائرية** .....، مرجع سابق، ص110.

[4]- علي المحجوبي: **الحركة الوطنية التونسية**.....، مرجع سابق، ص71.

الصلح والمؤتمرات الدولية ، قصد التعريف بالقضية التونسية[1]؛ حيث سافر وفد من الحزب إلى باريس ليلتحق بكل من "الشيخ الثعالبي" و "أحمد السقا" في جويلية 1920، وكانت مهمته أن يبرز كممثل للشعب التونسي وأن يبحث عن المساندين للقضية التونسية بين كل الأحزاب الفرنسية وقد أكد الوفد صبغته الشعبية من خلال المئات من التوقيعات التي وضعها تونسيون من كل طبقات المجتمع، حيث تقدموا بها إلى البرلمان الفرنسي مطالبين بمنح تونس دستورا.

تكون الوفد من ثلاثة محامين، وهم" أحمد الصافي "الذي يترأس الوفد و "صالح بالعجوزة" و"البشير عكاشة "والذي كان من أبرز الممثلين في حركة الشباب التونسي و المتشبعين بالثقافة الفرنسية، واثنين من مشائخ الطرق الصوفية، هما "بشير البكري "و"مصطفى الباهي"، وسبب انضمامهما للوفد هو رفضهما لفتح أراضي الأحباس أمام المعمرين الفرنسيين، ووزع الوفد حين وصوله إلى فرنسا مذكرة ندد فيها بالممارسات الاستعمارية بالبلاد التونسية وأيضا بتضحيات التونسيين خلال الحرب العالمية الأولى وطالب أيضا بمنح تونس دستورا خاصا بها وإلغاء مشروع فتح الأحباس الخاصة امام المعمرين[2].

وفي اليوم الثاني، استقبل الوفد ومعه عبد "العزيز الثعالبي" من طرف رابطة حقوق الانسان وقدموا لها المطالب التونسية، واستقبلوا أيضا من طرف الهيئة الإسلامية التي كان يرأسها (ايدوارد هيريو Edouard Herriot) زعيم الحزب الراديكالي وتم استقبالهم أيضا من قبل لجنة الجزائر والمستعمرات وبلدان الحماية بمجلس النواب وذالك يوم 23جوان 1920، لكن أعضاء هذه اللجنة ذوي نزعة استعمارية مما أدى إلى عدم التفاهم بين الطرفين.

تم استقبال الوفد في 31 جويلية 1920 من طرف المدير المساعد للشؤون الافريقية بوزارة الخارجية، الذي ذكرهم بان الحكومة الفرنسية عازمة على مكافأة الفئات التونسية التي وفرت لفرنسا مقاتلين ابان الحرب وأنها قد تنظر بعطف في رغبات التونسيين، شريطة ان لايقع بالبلاد التونسية

[1] – احمد القصاب: مرجع سابق، ص506.

[2] – علي المحجوبي: **جذور الحركة الوطنية التونسية**، مرجع سابق، ص ص 255-256.

مظاهرات او اخلال بالنظام العام، لكن في نفس ذلك اليوم تم القبض على عبد العزيز الثعالبي بتهمة التآمر على أمن الدولة ثم نقل الى تونس للمثول امام المجلس الحربي.[1]

في أكتوبر1920 أرسل الحزب "فرحات بن عياد" الذي أصبح ممثل الحزب في باريس وهو من الشخصيات المعروفة في الوسط الفرنسي من اجل تعزيز جهود الوفد وإعطائه دفعة جديدة لكسب مؤيدين للقضية التونسية في الأوساط الفرنسية وقد نجح "بن عياد" والوفد الاول في إفشال مشروع الاستحواذ على الاوقاف التونسية الخاصة لفائدة الاستعمار، لكنهم فشلوا في تحقيق المطالب السياسية، فقد أكد المسؤولون الفرنسيون أن طلب "المجلس التشريعي" و "الحكومة المسؤولة" أمامه يتناقضان مع سلطة الباي التشريعية، ومع وجود الحماية الفرنسية وينفيان معاهدة الحماية، أما بقية المطالب فيمكن النظر فيها، وهذا ما ادى الى تعديل المطالب من طرف الدستورين واستبدلوا مطلب المجلس التشريعي بمجلس تفاوضي مكون من ممثلين تونسيين وفرنسيين بالتساوي وحكومة مسؤولة أمام المجلس باستثناء المقيم العام الفرنسي والجنرال قائد جيش الاحتلال والأميرال قائد البحرية.[2]

تركزت الحملة التي قام بها الحزب الحر الدستوري في باريس على إبطال حجة السلطات الفرنسية حول تنافي الدستور مع نظام الحماية، فاستطاع "فرحات بن عياد" مع "جوزيف برتيلمي Joseph Barthèlèmy " أستاذ القانون الدستوري بجامعة باريس "وأندري فايس Andre Weiss" أستاذ القانون الدولي العالي بنفس الجامعة والرئيس المساعد بالمحكمة الدولية "لاهاي La Hay" والمستشار القانوني بوزارة الخارجية الفرنسية على فتوى مفادها أن الدستور لا يتنافى مع نظام الحماية حيث أن هذا النظام يحد من السيادة الخارجية لكنه يعترف بسيادتها الداخلية، وهذه الفتوى من شأنها أن تدعم الوضع القانوني للقضية التونسية وتكسبها المزيد من الأنصار خاصة بالبرلمان الفرنسي حيث قبل العديد من النواب أن يكون لسكان تونس الحق في مراقبة الميزانية وكل جوانب السياسة الداخلية.[3]

[1] – نفسه، ص ص 258-259.

[2] – أحمدتوفيق المدني: مصدر سابق، ص186.

[3]– علي المحجوبي: **الحركة الوطنية التونسية** .....، مرجع سابق، ص ص69-70.

نظرا لتعديل المطالب؛ سافر الوفد الدستوري الثاني إلى باريس يوم 22 ديسمبر1920. برئاسة "الطاهر بن عامر"، وقد ضمّ هذا الوفد سبعة أطراف معتدلة من بينها "حسن القلاتي" الذي ذكر في برنامجه عدم تعارض مطالبه مع المصالح الفرنسية بتونس. وانضمّ الى هذا الوفد فرحات بن عياد، ممثّل الحزب الدستوري، الذي نجح في نشر الدعاية لإيقاظ الرأي العام الفرنسي، وتنبيهه الى ما يجري في تونس، وما يحاك ضدّ شعبها، فاستمال إليه نوّاب البرلمان الفرنسي، الذين قدّموا مشروع قرار الى مجلس النوّاب يدعوا نصه إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنح الشعب التونسي ميثاقا دستوريا، يرتكز على مبدأ التفريق بين السلط، مع قيام مجلس تفاوضي منتخب بالاقتراع العام، تكون الحكومة فيه هي المسؤولة عن تصرفها، بشرط ألاّ تتجاوز الاهتمام المحلي البحت.[1]

تمكن الوفد الثاني من مقابلة رئيس الحكومة الفرنسية "جورج لايف" في جانفي 1921م، الذي صرح له بأنه قد عين مقيما عاما جديدا من اجل دراسة الوضع بالبلاد التونسية والقيام بالإصلاحات اللازمة، وقد خص الوفد باستقبال مميز من طرف المقيم العام الجديد لتونس "لوسيان سان Lucien Sain"،[2] الذي أكد على ضرورة القيام بإصلاحات كمكافأة للتونسيين على مشاركتهم في الحرب العالمية الأولى.[3]

هذا وقد كان للحزب اسهامات كبيرة في تحريك الشارع في العديد من المناسبات سواء لمساندة الباي أو الاحتجاج على مناورة الإقامة العامة لخلق فجوة بين القصر والحزب أو في تنظيم المظاهرات

[1]- خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص87.

[2]- **لوسيان سان**: ولد عام، 1867، عين مقيم عام في تونس في ،1921، وبعد ذلك إنتقل إلى المغرب توفي سن 1934، ينظر: نور الدين الدقي وآخرون: **نظام الحكم بتونس في فترة الحماية الفرنسية 1881-1956**، جامعة منوية، تونس، 1998، ص200.

[3]- خير الدين شترة: **اسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية 1939-1900م**، الجزائر، دار البصائر لمنشر والتوزيع، ص 367.

الشعبية ضد التجنيس واقامة نصب للأسقف لافيجري"، وأثناء إقامة مؤتمر "الافخارسيتي".[1] والاحتفال بخمسينية بسط الحماية. إلا أن الحزب استعمل الجماهير الشعبية في حدود إمكانياته النضالية.[2]

[1]- **مؤتمر الافخارسيتي**: مؤتمر نظمته سلطات الاحتلال لجمع رجال الدين المسيحين في ضاحية قرطاج 1930 للتبشير بالمسيحية.

[2]- حفيظ طبابي: **الحزب الدستوري التونسي 1938-1934م**، ط1، الدار التونسية للكتاب، تونس 2011، ص 56.

المبحث الثاني: ردود الفعل اتجاه نشاطات الحزب:

أ) – موقف الشعب التونسي من الحزب:

لم يكن الشعب قبل الإعلان عن الدستور فاقد للشعور، بل كان يستمد إحساسه الروحي، بالإضافة إلى نشاط الحركة الوطنية قبل الحرب العالمية الأولى، مما كان يلقنه له جامع الزيتونة من مبادئ إسلامية، ولعل أول رد فعل قام به الشعب التونسي لصالح الحزب الدستوري هو سخطه على اعتقال الثعالبي في جويلية 1920، كما كانت الشعب الدستورية في مطلع 1922م منتشرة في المدن، تنشر الوعي بين صفوف الشعب وأصبحت المبادئ الدستورية منتشرة إنتشاراً واسعا في كامل أرجاء البلاد، حتى قيل أنه كان بإمكان الحزب الدستوري استضافة الشعب بكامله بمجرد إشارة بسيطة وجمعه حول مبادئه.[1]

كانت مدينة تونس هي مسرح معظم نشاطات الحزب الدستوري والمظاهرات الشعبية التي وقعت بين سنوات 1920- 1926، فكان الدستوريون يغتنمون مواسم الأعياد الدينية والوطنية ليجتمعوا بالشعب ويحركوا فيه الشعور الديني والوطني، ويبعثوا فيه كراهية الإستعمار ويحثوه على الانخراط في الحزب ودفع الإشتراكات، وكانت دعاية الحزب يكسوها طابع وطني ديني معاد للفرنسيين، ذلك أن "صالح فرحات"[2]. صرح في أحد اجتماعات الحزب بالشعب سنة 1924: "يجب الإنخراط في الحزب للتخلص من نيل الطغاة " فقابله الشعب بالهتاف " يحيا الدستور" " تسقط فرنسا"[3]، وكان دعاة الحزب ينشرون الدعوة الوطنية في الأوساط الشعبية بإيمان قوي، ويدل هذا التضامن بين الشعب والحزب على مدى قوة الحزب الدستوري، وقوة إنصافه للفئات الشعبية في الشمال والجنوب من جهة، وتربيته على معاداة سلطة الحماية من جهة أخرى.

[1] – بوشعير نسرين: مرجع سابق، ص54.

[2] – صالح فرحات (1879-1979): من زعماء الحركة الوطنية التونسية، ولد بمنوبة أحد الضواحي الغربية للعاصمة التونسية، وهو من عائلة ثرية درس في معهد كارنو وتحصل على البكالوريا سنة 1914، ثم درس الحقوق بجامعة سوربون الفرنسية. ناضل في حركة الشباب التونسي وأحد مؤسسي الحزب الدستوري القديم سنة 1920، ينظر: بوشعير نسرين: مرجع سابق، ص52.

[3] – يوسف مناصرية: **الحزب الحر الدستوري**.....، مرجع سابق، ص ص 83-84.

في مطلع سنة 1933 كان الحزب الدستوري يضم مختلف شرائح المجتمع التونسي من شيوخ جامع الزيتونة وطلبته وكذلك المثقفين والمحامين وأساتذة المدارس الحرة، والصناع والتجار والفلاحين، ولعل أصدق شريحة إلتزمت بالمبادئ الوطنية هي الطلبة الزيتونيون الذين كانوا متعلقين تعلقا شديدا بالحزب الدستوري، وذلك بحكم انتمائهم الاجتماعي.[1]

-2- موقف الباي:

مال الباي "محمد الناصر"، وأغلب حاشيته الى النظريات الدستورية، واشتهر بمساندته للحزب سرا وجهرا، كما شجّع الأمراء "حسن والهاشمي"، و"محمد المنصف"،[2] بوجه خاص الدستوريون، وساعدوهم على تقديم المظاهرة التي تقرر تنظيمها يوم وصول رئيس الجمهورية "ألكسندر ميلران" الى تونس. كما سلم الباي "محمد الناصر" بنفسه الى المقيم العام برنامجا يضم 18نقطة، طالب فيها بالإضافة الى المطالب الدستورية بإرجاع الأملاك التي خصصت للاستعمار الزراعي، وطالب فيه بتمكينه من حق اختيار وزرائه وعزلهم، وهدّد بتنازله عن العرش اذا لم تقع الاستجابة الى مطالبه[3]، ودعما له أقسم الأمراء على عدم قبول أيّ واحد منهم الخلافة في حالة تنازل الملك على العرش، ولما انتشر الخبر أضربت المدينة تلقائيا في 05 أفريل 1922، واتجهت افي مظاهرة كبيرة نحو المرسى لتطلب من الباي التراجع عن قراره، وتعرب عن تأييدها المعنوي للباي نظرا لمساندته للحزب الدستوري.[4]

---

[1] -نفسه، ص87.

[2]- **محمد منصف**: ولد ونشأ في تونس وآزر حركتها الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي، تولى العرش سنة 1942. وطالب باحترام السيادة التونسية ورغبات الشعب التزم الحياد أثناء المعارك التي جرت بين المحور والحلفاء، وعمل على التخفيف من وقع الحرب على شعبه الذي عانى المجاعة والتشرد. تمتعت تونس في عهده بالحرية وهذا ما أدى بالسلطات الفرنسية إلى إزاحته عن العرش ونفيه سنة 1943م بتهمة الموالاة للمحور، قام الشعب التونسي بمظاهرات كبيرة من اجل عودته. توفي في منفاه سنة 1948.ينظر: بركبية عفاف، مصباحي فتيحة: مرجع سابق، ص26. ينظر ملحق رقم (07).

[3] - احمد القصاب، المرجع السابق، ص514-515.

[4]- حسيبة طيبوني، نور الهدى زوبة: مرجع سابق، ص60.

جـ- موقف سلطات الحماية:

كان للسلطة الفرنسية الاستعمارية رد فعل عنيف، عبرت عنه من خلال إلقاء القبض على عبد العزيز الثعالبي بباريس ونقله بالأغلال في يديه إلى السجن العسكري بتونس، وأقامت عليه دعوة خطيرة بتهمة التآمر على أمن الدولة وكذلك تغيير المقيم العام الفرنسي في تونس حيث تم تعيين (لوسيان سان) وهو أخطر مقيم عام عرفته تونس.[1]

- أحداث أفريل 1923: بعد الموقف الوطني للباي محمد الناصر ورفعه لمطالب الحزب الدستوري حوصر قصره بالجيش والدبابات فهب الشعب متظاهرا ومتضامنا مع الملك في موقفه الوطني، وبسبب ذلك أجبر المقيم العام أن يفك الحصار عن الباي ووعده زورا بتنفيذ المطالب الوطنية.[2]

كان من نتائج هذه الأحداث وتداعياتها هو انفصال أحد زعماء الحزب وهو فرحات بن عياد عن الحزب الدستوري، وأسس الحزب الدستوري المستقل سنة 1922 م مع كل من الطيب بن عيسى والشاذلي المورالي.[3]

- إصلاحات جويلية 1922: على إثر تلك التطورات قررت السلطات الفرنسية أن تقدم بعض التنازلات إحساسا منها بالقلق من اتساع نطاق الحركة الوطنية التونسية ففي أفريل 1922م أصدرت مراسيم ضمت بعض الاصلاحات الشكلية.[4]

كما قامت الاقامة العامة باعتقالات واسعة في صفوف التونسيين إثر المظاهرات التي نظمها الحزب سنة 1924م ضد تنصيب تمثال الكاردينال "لافيجري"، قامت ايضا بنفي مدبري المظاهرات وهم الجزائيين " عبد الرحمن اليعلاوي"، " المكي أبو شامي "، "محمد أبو الشامي" إلى الجزائر[5].

---

[1] - علي بلهوان: مرجع سابق، ص49.

[2] - الطاهر عبد الله: مرجع سابق، ص219.

[3] - محمد سعيد عقيب: مرجع سابق، ص49.

[4]- غيلان سمير طو التريكي، **الحركة الوطنية التونسية في سنوات ما بين الحربين 1918-1939**، مجلة آداب الفراهيدي، ع13، 2012، ص190. 42.

[5] -خير الدين شترة: مرجع سابق، ص114.

كانت الصحف تدفع ضريبة الاحداث السياسية وهكذا فإن جريدة "الصواب" التي كانت لسان الحزب منذ نشأته حجبتها سلطات الحماية في أزمة أفريل 1922م، وكذلك تم تعطيل جريدة "الأمة" بقرار وزاري، وكذلك "الممثل"، "العصر الجديد"، "إفريقيا"، "مرشد الأمة"، "الوزير"، "صوت التونسي"...، كما تعرضت الصحافة الحزبية للمحاكمات وسجن الوطنيين وطردهم[1].

رفض الدستوريين تلك هذه الإصلاحات، واعتبروها إصلاحات اندماجية جاءت بهدف القضاء على الكيان التونسي، وأعلنوا تمسكهم بمبادئ حزبهم وعملوا على الدعاية لها،وساندهم على ذلك دعم الناصر باي الذي انتهج سياسة تعاون معهم، لكن بوفاته فقدت الحركة الوطنية أكبر سند ونصير لفكرتها، فكثر الاضطهاد وزاد التشريد، ونفي "الشيخ الثعالبي" ، وانقسم الحزب الدستوري على نفسه في تلك الظروف الحرجة ، فانشق المعتدلون بقيادة الحسن القلاتي[2]، وتكتلوا مع الطائفة اليهودية ليشكلوا ما يعرف بحزب الإصلاح، الذي بدأت بوادره تبرز ابتداء مارس1921وزادت حدّته بعد إصلاحات 1922التي تمثل غرضها الأساسي في استمالة القادة المنشقين من خلال منحهم بعض الامتيازات.[3]

شهد الحزب الدستوري بالإضافة الى ظهور هذا الحزب المنشق، بروز جماعة يترأسها فرحات بن عياد، انشقت هي الأخرى عن الحزب الدستوري، وأسست حزبا مستقلا في 13نوفمبر 1922سمي بالحزب المستقل.[4]

[1]- مجموعة من الباحثين: **المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي**، تر: الهادي التيمومي، بيت الحكمة، تونس، 1999، ص670.

[2]- حسن القلاتي: (1880-1966) هو مفكر ومحامي وسياسي جزائري الأصل لكنه ترعرع في تونس، أعطاه والده ثقافة عربية متينة وواسعة درس في الزيتونة ثم في معهد سان لويس، ثم التحق بمدينة تولوز وتخرج منيا سنة 1902م محرزا الاجازة في الحقوق. أنظر: الصادق الزمرلي، المصدر السابق، ص355.

[3] - خليفة الشاطر: مرجع سابق، ص89.

[4]- يوسف مناصرية: **دور النخبة الجزائرية**.....، مرجع سابق، ص233.

2- ازمة الحزب:

عرفت فترة الثلاثينات مرحلة جديدة في مسار الحركة الوطنية، فقد أفرزت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية تحولات عميقة في صلب المجتمع الأهلي، تجسدت على المستوى السياسي في بروز عناصر قيادية شابة في صفوف الحزب الحر الدستوري سرعان ما تفاعلت مع نتائج السياسية الاستعمارية، وشهدت استقطاب كافة الفئات المتضررة لتأطيرها، متخلية عن آليات العمل السياسي النخبوي الضيق ومبشرة بنجاعة العمل السياسي المباشر.[1]

حيث بدأ الطلبة التونسيون المتخرجون من المعاهد والجامعات الفرنسية في الدخول بالنضال السياسي بقوة ففي سنة 1932م أسسوا جريدة ناطقة باللغة الفرنسية أطلقوا عليها اسم " العمل التونسي" التي ساندت الحزب الحر الدستوري، وكان على رأس هذه المجموعة "محمد الماطري"[2] و" الحبيب بورقيبة"، وشقيقه محمد بورقيبة.[3]

كانت قضية التجنيس من أهم القضايا الوطنية في هذه الفترة اذ شنت جريدة "العمل التونسي" حملة شعواء على هذا القانون ، لما يمثله من خطر يهدد الهوية التونسية العربية الإسلامية، ودعت إلى منع دفن المتجنسين بالجنسية الفرنسية في المقابر الاسلامية، فكثرت المصادمات بين الجماعات الشعبية وقوات الأمن[4]، ووقعت أحداث دامية في المنستير وقصر الهلال وتونس العاصمة وسقط بعض التونسيين

[1] -خليفة الشاطر واخرون: مرجع سابق، ص103.

[2] -**محمد الماطري** (1897-1972): طبيب ومناضل ورجل سياسي، ولد بتونس، درس بالصادقية، عين سنة 1919 معلما بضاحية المرسي، تحصل على البكالوريا 1918-1919، إنضم إلى حزب عبد العزيز الثعالبي بعدما تأثر به، غير أنه إنفصل عنه، وبادر إلى عقد مؤتمر وطني في بلدة قصر الهلال02 مارس 1934، ادى إلى إنشقاق الحزب، وعين رئيسا للحزب الحر الدستوري الجديد. ينظر: صادق الزمولي، مرجع سابق، ص ص 355-359.

[3] - عز الدين معزة: **فرحات عباس والحبيب بورقيبة، دراسة تاريخية وفكرية مقارنة**، أطروحة دكتوراه، التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009، ص94.

[4] - حسن حسني عبد الوهاب: مرجع سابق، ص167.

شهداء[1]، واضطرت في آخر الأمر إلى تخصيص أماكن لدفن المتجنسين خارج مقابر المسلمين، فكان انتصار كبير أحرزته الحركة الوطنية التونسية بوجه عام، وجماعة جريدة العمل التونسي بوجه خاص[2].

ونظرا للنشاط المكثف لهؤلاء الشباب وجهودهم في سبيل قضايا الوطن تم انتخابهم في مؤتمر نهج الجبل سنة 1933م أعضاءا في اللجنة التنفيذية غير أن التباين الثقافي بين الفريقين أدى إلى انقسام الحزب، فقد كانت هذه الجماعة غريبة الثقافة ويسارية المنهج، فلم تتفق مع بقية أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب الذين لهم ثقافة عربية إسلامية ذات اتجاه محافظ.[3]

في آخر تلك السنة، انشق الزعماء الجدد: الأخوان "محمد "والحبيب بورقيبة" والدكتور "الماطري" والمحاميان "الطاهر صفر" و"البحري قيقة" عن قيادة الدستور القديمة وجعلوا يقاومونها ليمسكوا بأيديهم مقاليد الحزب[4]، فقد وجد الماطري ورفاقه أن اللجنة التنفيذية للحزب بعد غياب الثعالبي، وقيادات الحزب الأخرى لم تعد مؤهلة للقيادة وانتهزوا هذه الفرصة باتخاذ سبب يمكن أن يصبح ذريعة لعزل القيادات الأخرى، وتصدير جماعتهم لقيادة الحزب.[5]

والملاحظ على الحزب الدستوري التونسي أن قيادته الأولى كانت من علماء الدين وخريجي جامع الزيتونة العريق في تونس وكان الجيل الأول مشبعا بالثقافة الإسلامية والعربية، ويمكن القول إن النضال التونسي الذي بدأه علماء جامع الزيتونة، قد صدر بوصول النخبة الجديدة في أهم حزب في تونس. فإذا كان الثعالبي قد بنى الحزب الدستوري على أسس فكرية تمتد جذوريا إلى الفكر الإصلاحي وربط الحركة النضالية التونسية بحركات التحرر في المغرب والمشرق العربيين. فإن الذين تم انتخابهم في هذا

[1] – الطاهر عبد الله: مرجع سابق، ص50.

[2] – حسن حسني عبد الوهاب: مرجع سابق، ص167.

[3] – يوسف مناصرية، **الصراع الأيديولوجي في الحركة الوطنية التونسية 1934–1937**، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، 200، ص13.

[4] – احمد القصاب: مرجع سابق، ص122.

[5] – حسيبة طيبوني، نور الهدى زوبة: مرجع سابق، ص67.

المؤتمر لم يكونوا عى منواله فهم تربوا على الفكر التنظيمي الغربي وهو ما أدى إلى الاختلاف في منهج العمل[1].

وهكذا تم القضاء نهائيا على التعاون بين الحزب الدستوري وبين أسرة العمل التونسي وأصبح من الضروري أن تفصل القاعدة بين القدماء والشبان.

إن أكثر شيء كان يفرق بين الزعماء الجدد في الثلاثينيات وسابقيهم الأكبر سنا هو العمل وليس الإديولوجية، فقد قرروا الاتصال بالجماهير، وأشركوهم في الحركة وعرفوا كيف يؤطرون الطبقات الشعبية، وهو ما يفسر نجاحهم السريع على حساب المسيرين القدامى.[2]

[1]- يحي أبو زكرياء: **الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي**، حقوق النشر الالكتروني، 2003، ص21-22.

[2]-حسيبة طيبوني، نور الهدى زوبة: مرجع سابق، ص69.

المبحث الثالث: ظهور الحزب الدستوري الجديد:

-نبذة عن الحبيب بورقيبة:

ولد "الحبيب بورقيبة"، في 09 أوت 1903في المنستير[1]، بدار في حي 'القزايعية'، ووالده هو "علي بن الحاج محمد" بورقيبة وأمه هي" فطومة خفاشة" من سوس بالمغرب؛ فالحبيب بورقيبة لم يكن من أصول تونسية لا من جهة الأب ولا من جهة الأم فهو من أصول ليبية.[2]

لم يتنكر "الحبيب بورقيبة" لجذوره الليبية الذي ردده مرارا من أن عائلته قدمت من ليبيا وهم من "كراغلة" مصراتة. حيث هاجر جده عبر البحر إلى تونس سنة 1816، بسبب ضغوط سياسة القرمانلين. وتذهب بعض الآراء الأخرى الى أن عائلة "بورقيبة" لم تكن من أهالي مصراتة بل ان جذور هذه العائلة ألبانية، وكثيرا ما افتخر "بورقيبة "، بعيونه الزرقاء، وكثيرا ما كان يتسائل اهو من أصل عربي أو من أصل اوربي.[3]

إلتحق بورقيبة في سنة 1907 بالمدرسة الصادقية تلك المدرسة التي إندمج فيها "الحبيب بورقيبة" "دون أن ينسى أنه قادم من الضواحي، تحصل على شهادة الإبتدائية سنة 1913 وإلتحق بورقيبة بالثانوية إلى قسم الصف الاول، حيث كان يفضل الرياضيات، ويحضر دروس التاريخ والجغرافيا، ويتعمد الغياب عن دروس الفرنسية، ليتحصل "بورقيبة" على الجزء الأول من البكالوريا وكان ذلك بفضل تفوقه في مادة الحساب.[4]

تنقل بورقيبة إلى باريس لدراسة الحقوق، وهنالك تزوج بأرملة جندي فرنسي تدعى "ماتيلدا" وهي تكبره بـ 12سنة وأنجب منها إبنه الوحيد " الحبيب الإبن " وفي سبتمبر 1926وهو في عطلة في تونس توفي أبوه فحضر جنازته ثم عاد إلى باريس لإستئناف الدراسة ثم دخل المدرسة الحرة للعلوم السياسية وبذلك يكون بورقيبة قد جمع بين علم النفس والحقوق والفلسفة والعلوم السياسية ثم علوم الصحافة،

[1] -الحبيب بورقيبة: **حياتي، ارائي، جهادي**، دار الكتب الوطنية، تونس، ص12.

[2] -سعيد الصافي: **بورقيبة سيرة شبه محرم**، ط ،1رياض الريس للكتاب والنشر، بيروت، 200، ص ص 31-32.

[3] -عز الدين معزة: مرجع سابق، ص94.

[4] -سعيد الصافي: مرجع سابق، ص31.

وبعد حصوله على الإجازة في الحقوق عاد إلى تونس ليمارس مهنة المحاماة وظل يشتغل في هذه المهنة وفي نفس الوقت يمارس السياسة والنشاط الصحفي.[1]

أما في عالم الصحافة فبداية عهده تعود إلى عام 1930 حيث كان ينشر مقالات صحافية في جريدة اللواء التونسي ثم جريدة " الصوت التونسي " ونظرا لنشاطه الصحفي رفقة زملائه في جريدة الصوت التونسي أحالتهم السلطات الإستعمارية على العدالة، وفي 1نوفمبر 1932أسس رفقة أعضاء هيئة تحرير الصوت التونسي "جريدة العمل التونسي"، سارت هذه الجريدة سيرا طيبا وكان أول مقال كتبه في عددها الأول بعنوان " الميزانية التونسية".[2]

وفي يوم 12ماي 1933 حضر بورقيبة مؤتمر " نهج الجبل " وخطب فيه حيث دعا إلى ضرورة إستعمال طرق جديدة واللجوء إلى رجال جدد لمكافحة الإستعمار لأن العمل الذي تقوم به اللجنة التنفيذية في تلك الفترة لن يجدي نفعا، وعوض أن يعمد أعضاء اللجنة التنفيذية إلى طرد الحبيب بورقيبة من الحزب، فقد إقترحه الجميع كعضو جديد في اللجنة التنفيذية رفقة زملائه في هيئة تحرير جريدة العمل التونسي، وفي 9 سبتمبر 1933 قدم إستقالته من اللجنة التنفيذية مقدما النصيحة لزملائه في جريدة العمل التونسي بالاستقالة مثل "محمود الماطري" وفي 2مارس 1934إستطاع بورقيبة رفقة رفاقه عقد مؤتمر قصر الهلال التاريخي والإنفصال عن اللجنة التنفيذية نهائيا[3].

– مؤتمر قصر هلال وتأسيس الحزب التونسي الجديد 1934:

قام المنشقون عن اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري بعقد مؤتمر قصر الهلال في الساحل القريب من مدينة المنستير التي ولد فيها "الحبيب بورقيبة" وذلك يوم 02مارس 1934م، حيث ألقى الحبيب بورقيبة خطابا أوضح فيه الأسباب التي أدت إلى عقد هذا المؤتمر والأهداف المرجوة منه.[4]

[1] –قدادرة الشايب: مرجع سابق، ص139.

[2] –الحبيب بورقية: مصدر سابق، ص ص85، 86.

[3] – نجوى غراييبة، فريدة تزات: مرجع سابق، ص140.

[4] – احمد قصاب: مرجع سابق، ص ص 44-45.

حضر المؤتمر 48 عضو من الحزب الدستوري، كان من بينهم 18 عضو من المنستير والمهدية وقصر هلال الذين سيطروا على أعمال المؤتمر وكلهم ينتمون إلى منطقة "الحبيب بورقيبة"، إنتهى ذلك العمل الذي عرف بـ"مؤتمر البعث" ببعث حزب جديد سمي الحزب الحر الدستوري وقد اتفق الجميع على الإحتفاظ بالإسم نفسه للحزب مع إضافة كلمة "الجديد"، حتى لا تتعرض لهم سلطة الحماية ولا قواعد الحزب القديم وأعلنوا عن مقاطعتهم اللجنة التنفيذية،[1] وتم تعويضهم بهيئة أخرى وهي الديوان السياسي انتخب لها السادة:

- محمود الماطري رئيسا.

- الحبيب بورقيبة كاتبا عاما.

- الطاهر صفر نائب الكاتب العام.

- محمد بورقيبة أمينا للمال.

- البحري قيقة نائب أمين المال.[2]

رحب المقيم العام في بداية 1934م بسياسة الحزب الدستوري الجديدة. واستدعى "الحبيب بورقيبة" ورفاقه ورخص لهم إخراج جريدتي "العمل" العربية والجريدة الفرنسية "العمل الحر l'action " libre.[3]

[1] – عز الدين بو معزة: مرجع سابق، ص ص 175-176.

[2] – بوشعير نسرين: مرجع سابق، ص71.

[3] – سامية فاطمي: مرجع سابق، ص29.

لكن الخلاف بين قادة الحزب الدستوري القدامى والجدد طعنوا وحدة الشعب التونسي فانتقلت الحرب إلى صفوف أبنائه[1]، ومع مجيء المقيم العام الجديد "مارسيل بوريطون"[2]، قام باعتقال 08من أعضاء الحزب ونفيهم للجنوب التونسي منهم "بورقيبة والماطري".[3]

وهذه الإجراءات التعسفية لم تزد الحركة الوطنية إلا امتدادا، وتمسكت الجماهير التونسية بالهيئة السياسية التي تمثلها، وظهر الحزب بأنه لسان حال الوطنية التونسية الفعلي ودفع الحركة للسير قدما.

غير أن حوادث أفريل 1938م[4]، التي راح ضحيتها عشرات الموتى، ادت الى حل الحزب الدستوري الجديد ولم يفرج عن بورقيبة ورفاقه إلى غاية 1943م[5].

[1] – يوسف مناصرية: الحزب الحر...، مرجع سابق، ص172.

[2] – **مارسيل بيرطون:** وهو المقيم العام الفرنسي الجديد الذي وصل إلى تونس 1934م في الوقت الذي كان يرفض فيه المسلمون دفن نصراني في المقبرة المدينة وحاول إجبارهم فعجز فترك الأمر وأخذ يدرس أوضاع البلاد وأظهر أنه يريد القيام ببعض الإصلاحات وأخذ يعمل بمكر. ينظر: محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر بلاد المغرب**، ج14، ط2، المكتب الاسلامي، بيروت، 1996.ص151.

[3] –نعيمة شواشي: **العلاقات الجزائرية التونسية 1920–1962م**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الاثار، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تلمسان، تلمسان، 2013/2012، ص20.

[4] – **احداث افريل 1938**: ظهرت نتيجة اعتقال كل من عيسى الصخري رئيس الشعبة الدستورية ويوسف الملي عضو الديوان السياسي، حيث اتهمتهم السلطات الفرنسية بنشر الاحقاد وتهديد مصالح فرنسا وكرد فعل على ذلك نظم الديوان السياسي مظاهرة احتجاجية امام قصر الباي لاطلاق سراح المعتقلين.

[5] –محمد الهادي شريف: **مايجب ان نعرف عن تاريخ تونس من عصور ماقبل التاريخ الى الاستقلال**، تع: محمد الشاوش واخرون، ط3، دار سراس للنشر، تونس، 1993، ص 118.

مما سبق نستنتج ان الحزب الحر الدستوري التونسي نشأ نتيجة لظروف داخلية وخارجية ، فكانت هذه النشأة نتيجة لما عاشه الشعب التونسي من ويلات الاستعمار، وأيضا لنتائج الحرب العالمية الأولى وكذا مستجدات المشرق العربي الذي عرف نهضة فكرية وثقافية كبيرة، حيث تأثر التونسيون بهذه الأحداث التي انتقلت له أو التي عاش مجرياتها فحاول استغلالها وتجسيدها عن طريق تنظيمات سياسية، والتي كان لها هدفان هدف بعيد المدى وتمثل في الاستقلال، وهدف قريب المدى تمثل في المطالبة بدستور تونسي يشمل مجموعة من الاصلاحات الاجتماعية ترتكز على القيم والمبادئ الإسلامية، وكان طابع دعايتهم يكتسي طابع وطني وديني يعادي الفرنسين، فاتخدو النشاط الصحفي وسيلة لتمرير رسالتهم الى الشعب، نظرا لأهمية الصحافة في تبليغ وتوجيه الرأي العام ، والذي قابلته السلطات الاستعمارية بقوانين جديدة من خلال سجن ونفي القادة الوطنيين وحل الأحزاب السياسية، ورغم ذلك فقد استمر النشاط السياسي أكثر من الاول بظهور قادة وطنيين بالحزب، مثقفين ثقافة غربية، متاثرين بالحضارة الاوربية، والذين سرعان ما انشقو عن الحزب بسبب اختلاف الرؤى والافكار واسسو حزبا اخر كان من ابرز مؤسسيه الحبيب بورقيبة .... اسموه الحزب الدستوري التونسي الجديد.

الفصل الثالث: النضال السياسي للحزب الدستوري الجديد ودوره في استقلال تونس 1939-1956.

المبحث الأول: نشاط الحزب الدستوري الجديد 1939-1945م.

أولاً: موقف الحزب من اندلا ع الحرب العالمية الثانية

ثانياً: نشاط الحزب اثناء وبعد الحرب العالمية الثانية.

ثالثا: ردود الفعل حول اغتيال فرحات حشاد.

المبحث الثاني: مفاوضات الاستقلال.

أولاً: مفاوضات 03 جوان 1945حول الاستقلال الداخلي.

ثانيا: انقسام الحزب الدستوري.

المبحث الثالث: الاستقلال التام.

يتناول هذا الفصل أبرز نشاطات الحزب الدستوري الجديد قبيل الحرب العالمية الثانية وبعدها وصولا الى الاستقلال حيث عنوناه بالنضال السياسي للحزب الدستوري الجديد 1939-1956، ودوره في استقلال تونس، واشرنا فيه الى السياسية التي انتهجتها فرنسا للقضاء على الحركة الوطنية عامة، وعلى الحزب الدستوري الجديد بشكل خاص، والذي كان يشهد نشاطا مكثفا على الصعيد السياسي والإعلامي، فكان له صدى مغاربي وعربي بل وعالمي ايضا وسوف نرى كيف كانت لهذا الحزب القدرة على الامساك بزمام الامور في تونس، وتكوين قاعدة شعبية عظيمة، وكيف كان له الفضل في نيل تونس للاستقلال، رغم الاتهامات والمضايقات التي كان يتعرض لها .

المبحث الأول: نشاط الحزب الدستوري الجديد 1939–1945:

– موقف الحزب من اندلا ع الحرب العالمية الثانية:

كانت حوادث افريل 1938م ضربة موجعة للحزب الدستوري الجديد حيث حل الحزب، وأعلنت حالة الحصار واعتقل "الطاهر صفر" و"الحبيب بورقيبة"، كما بلغ عدد القتلى حوالي الألفين شخص، وقد وجدت السلطات الفرنسية الفرصة لسلوك سياسة زجرية، تمثلت في إصدار أوامر في جويلية من نفس السنة أسفرت عن خنق الصحافة التونسية وتشديد التشريع الخاص بالجمعيات والتنظيمات السياسية.

رغم ما قامت به سلطات الاستعمار ضد قادة الحزب الدستوري الجديد، إلا ان بقية الدستوريين الجدد قد تمكنوا من إعادة تنظيم سري لحزب .، فقد قاد حركتهم " الباهي الادغم"[1] صحبة " صلاح بوشوشة " و" جمولي فارس " و" عمر بن حميدة " و" محمد بن عمارة " فقد أسسوا خلايا سرية للحزب الدستوري الجديد إنحصرت مهمتها في تدمير الجسور وقطع اسلاك الهاتف، واغتيال الاستعماريين وبث الرعب فيهم، فكانت نتيجة ذلك اعتقال "الباهي الادغم " ورفاقه ونقلوا الى سجن " لامبيز " بالجزائر.

بعد ما حل بالحزب الدستوري الجديد من اضطهاد وسجون وتصفيات عاد " الحبيب ثامر "[2] من فرنسا لتولي الحركة الوطنية التونسية، وقام بتأسيس "جريدة تونس الفتاة"[3]، لقد حاول هذا الاخير

---

[1] – الباهي الادغم: ولد في 10جانفي، 1913، وبدأ نشاطه السياسي مبكرا في صفوف الحركة الوطنية التونسية، فهو أديبا وثوري بارع وهو أحد مؤسسي "الشبيبة المدرسية" انتخب في مؤتمر صفاقس امينا عاما للحزب، تراجع دوره السياسي بعد ما اقاله بورقيبة من الحزب سنة 1970، توفي في 1998. ينظر: محمد محفوظ: تراجم المؤلفين التونسيين، ج،4 ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1985، ص223.

[2]– الحبيب ثامر: من مواليد 1909، بتونس العاصمة من كبار زعماء الحركة الوطنية التونسية في الأربعينات، ترأس سنة 1935المؤتمر الخامس لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بتلمسان، وعاد إلى تونس عام 1938، بعدما حصل على شهادة الدكتوراه في الطب وخلال هذه الفترة قاد بنفسه مظاهرة شعبية أمام قصر الباي للمطالبة بإطلاق سراح المساجين وتلبية مطالب الشعب فالقي عليه القبض ثم أطلق سراحه، ترأس الحزب الجديد بعد الماطري، توفي في13ديسمبر1949، بباكستان في حادث طائرة، ينظر: صادق الزمولي، مرجع سابق، ص18.

[3] – الطاهر عبد الله، مرجع سابق، ص67.

الى جانب "الطيب سليم" المحافظة على انسجام الحزب وعلى حماسه، وقد كان المطلب الأساسي للدستوريين آنذاك يتمثل في إطلاق سبيل المعبدين[1]، وبالفعل فقد تمكن الدستوريون سنة 1939م من تضييق الخناق على الحكومة، وذلك بعد رفع الحصار وإطلاق سراح نحو المائة وخمسين معتقلا من طرف المقيم العام الجديد "إيريلا لابون".

توالت الاجتماعات في بيوت المناضلين وتواصلت العرائض والمناشير والمظاهرات وحتى عمليات التخريب التي إن دلت على شيء إنما تدل على حيوية الحزب الذي استمر يضطلع برسلته رغم محاولة القضاء على قيادته، كل هذه الظروف الصعبة التي مر بها الحزب الدستوري الجديد جعلته لم يتخذ موقفا علنيا واضحا من اندلاع الحرب العالمية الثانية باعتباره من جهة حزبا منحلا ومن جهة ثانية أن أغلب قيادته كانوا في السجون والمعتقلات[2]، ورغم ذلك تمكن الحبيب بورقيبة _وهو انذاك مسجون في سان نيكولا بمرسيليا– من إبلاغ التونسيين وتحذيرهم من التعاون مع قوات المحور، عكس تيار الحزب القديم الذي أيد قوات المحور.[3]

وقد وجه الدستوريون الجدد أنظارهم إلى "أحمد باي * " بالرغم من عدم اكتراثه ونبهوه إلى أن مهمة فرنسا قد انتهت، وأعدوا المظاهرات للمطالبة بإطلاق جميع السجناء المعتقلين، لكن السلطات الاستعمارية قامت باعتقال " الحبيب ثامر" و" الطيب سليم " حينما أوشكا على اجتياز الحدود الطرابلسية، وحكمت عليهما المحكمة العرفية بعد 13 شهرا بالأشغال الشاقة لمدة عشرين سنة[4].

أمام هذه الصدمة لم يقف الحزب الجديد مكتوف الأيدي بل شكل دواوين سياسية أخرى تولت زمام الحركة، حيث كلما اعتقلت السلطة الفرنسية جماعة قامت مكانها جماعة أخرى على قيادة الحركة وهكذا لم تنقطع حركة المقاومة.

[1] – قدادرة الشايب: مرجع سابق، ص171.

[2] – نفسه، ص 171.

[3] –عز لدين معزة: مرجع سابق، ص189.

[4] – امال واعر: مرجع سابق، ص86.

- نشاط الحزب أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية:

لم يكن سهلا على اعضاء الحركة الوطنية النشاط في هذه الفترة خاصة وان تونسّ مقيدة، وضحية مزدوجة بموجة من القمع الاستعماري انطلقت منذ 1938م، وأيضا بتجاوزات الحرب العالمية الثانية، ونهاية المواجهات على أرضها لمّ تحررها من القمع على العكس من ذلك فانتصار الحلفاء سيدفعّ بالمتطرفين الكولونياليين لأن ينقلبوا على نظام " فيشي "، حيث ستمنحهم القوات الأمريكية والبريطانية الفرصة في تحقيق ما عجزوا عنه طيلة خمس سنوات من القمع؛ أي تصفية الحركة الوطنية لعدم وجود أي سلطة تردعهم.

ففي 13ديسمبر 1942 ودون انتظار موافقة الإقامة العامة شكل المنصف باي وزارة قومية تونسية يرأسها محمد شفيق بمساعدة "الماطري" و"الصالح فرحات" وشيخ المدينة "محمد العزيز الجلولي "و باختياره لشخصيات معتدلة كانت هذه الحكومة في مأمن من انفعالات الإقامة العامة، ثم أبدى الباي و حكومته استعدادهما للتعامل مع الإقامة العامة [1]، بعد إطلاق سراح بورقيبة في 16نوفمبر 1942م مع كل من " بن سليمان " و" بن يوسف، وبإطلاق سراح بقية أعضاء الحزب تحت ضغط الدعاية الألمانية على المقيم العام، ليتم اللّقاء بين " منصف باي " و" الحبيب بورقيبة " وبقية الزعماء الوطنيين في 8 أفريل 1943.[2]

هذا التقارب والتنسيق بين "الباي" و"الحزب الدستوري الجديد " زاد من قمع سلطات الاحتلال والمتطرفين خصوصا مع تمكن الحلفاء من إعادة السيطرة على تونس منتصف 1943.

وهو مادفع كل من الجنرال" جيروGiraud ومساعده الجنرال" جوان Juin "بعزل " منصف باي"في 8 ماي 1943م، وذلك عقابا له بسبب لجوئه لتحكيم الحلفاء، ومحاولة تحديث نظام الحكم والتخلص من الحماية الفرنسية بتعاونه مع الحركة الوطنية،[3] فكان سبب تنحية المنصف باي ونفيه في نظر

[1] –شارل اندري جوليان: المعمرون الفرنسيون....، مرجع سابق، ص 120.

[2] –لطفي الشابي: **الحركة الوطنية 1934–1954، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال**، ج3، تونس،2006، ص 116.

[3]– نجيب دكاني: **القضية التونسية في الصحافة الجزائرية والكلونيالية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر –2– ابو القاسم سعد الله، 2017/2016، ص24.

الحلفاء هو اتهامه بالتعاون مع قوات المحور لكن في حقيقة الأمر كان هذا الاتهام باطل لأن المنصف باي كان قد عمل على الحياد طيلة فترة حكمه رغم صعوبة المهمة في ظروف الحرب العالمية الثانية.

ساهم عزل "منصف باي" في تلاحم الشعب التونسي والحركة الوطنية حول شخصيته كما أصبح رمزا للتضحية بعد نفيه إلى الجزائر ومنها إلى فرنسا حيث توفي هناك سنة 1948م.

هذه السياسة القمعية هي من دفعت بمجموعة من الدستوريين إلى مغادرة تونس والتوجه إلى ألمانيا أين أسسوا مكتب المغرب العربي في برلين في 21جويلية 1943م وقدّ مكنهم ذلك النشاط من ربط علاقات مع شخصيات عربية منهم "أمين الحسيني" و "شكيب أرسلان.[1]

بعد تأسيس الجامعة العربية في 22 مارس 1945م، سعى الحزب الدستوري الجديد إلى تدويل القضية التونسية وإخراجها من النطاق الفرنسي، فقدّ تقرر إرسال "الحبيب بورقيبة" إلى مصر حيث توجه إليها في 26مارس 1946م؛ لإطلاع الشعوب العربية والإسلامية على آخرّ التطورات في تونس، وحثها على المزيد من الدعم والمساندة، وأثناء غيابه خلفه على رأس الحزب الدستوري الجديد و لمدة قاربت أربع سنوات الأمين العام للحزب؛ " صالح بن يوسف"[2] مع بقية أعضاء الديوان السياسي وهم الأساتذة : "المنجي سليم" ، و "الهادي نويرة" و"علي البهلوان" ،و "الدكتور سليمان بن سليمان"، فواصل الديوان السياسي عمله في أحكام تنظيم الحزب و تقوية دعايته بين طبقات الشعب، فرغم كل العراقيل التي كانت تضعها السلطة الفرنسية في طريقه، ازداد الحزب قوة و انتشارا"[3]، بل إن هذه السلطات اختلقت عددا من الأحداث بصدد الإيقاع بين الشعب والحزب الدستوري الجديد.

في ليلة 23 أوت 1946م، انعقد مؤتمرا عرف بمؤتمر ليلة القدر، برئاسة "صالح بن يوسف" الأمين العام للحزب الدستوري الجديد، وهو مؤتمر قومي تونسي، ضم كل التيارات الوطنية بالبلاد، [4] حيث ضم كل من الحزب الدستوري الجديد والقديم بزعامة محي "الدين القنيبي" –بعد وفاة "الثعالبي" عام 1944– ومندوب الاتحاد العام التونسي للشغل الذي تأسس في 20 جانفي 1946برئاسة فرحات

[1]– لطفي شابي: مرجع سابق، ص 116.

[2] – صالح بن يوسف: .....

[3]– الحبيب ثامر: مرجع سابق، ص168.

[4]– نفسه، 48.

حشاد،[1] وممثلين عن المنظمات التجارية والصناعية والزراعية والثقافية ونقابات ومندوبين عن جامع الزيتونة وغيرهم... [2]

حينما تناول الكلمة الكاتب العام للحزب الدستوري الجديد" صالح بن يوسف" اقتحم أعوان الأمن قاعة المؤتمر فتوجه إلى الحاضرين بقوله: لقد ألقيت على مسامعكم بنود اللائحة، فهل تصادقون على طلب الاستقلال فنادى الجميع "الاستقلال الاستقلال".[3]

ولأول مرة تتفق جميع الأطراف على رفع مطلب الاستقلال التام، ورغم مداهمة القوات الاستعمارية لمكان اللقاء، وإلقاء القبض على اغلب المجتمعين فيه بقي هذا المؤتمر يعرف بمؤتمر الاستقلال. وفي 4 جانفي 1952، عاد بورقيبة إلى تونس، مقترحا عقد مؤتمر للحزب الدستوري الجديد، لوضع إستراتيجية جديدة في التعامل مع فرنسا بعد فشل تجربة التوافق والتفاهم.

موازاة مع تدويل القضية في الأمم المتحدة، كثف بورقيبة من تنقلاته داخل تونس، داعيا الشعب التونسي للإنتفاضة، ففي 05جانفي خاطب الجماهير في مدينة المنستير قائلا: "لابد على الشعب التونسي أن ينقل شكواه إلى الأمم المتحدة، وان لم يستطع فعل ذلك بصفة طبيعية فعليه استعمال الطرق البدائية"، ومن مدينة بنزرت صرح في 13 جانفي قائلا: "لابد من القيام بعمليات بطولية على نطاق واسع، الثورة ستنتظم وتسيلّ الدماء... وربما ستخسر فرنسا مصالحها في تونس.

تزامن هذا مع تعين المقيم العام الجديد "جون ديهوتكلوك" " Jean De Hauteclocque"[1]؛ لكسر الحركة الوطنية التونسية وعلى رأسها الحزب الدستوريّ الحر الجديد، والاتحاد العام التونسي للشغل وزعيمه "فرحات حشاد".

---

[1] – فرحات حشاد: ولد فرحات حشاد في 02 فيفري 1914، اشتغل بالشركة التونسية للشغل بالساحل في سنة 1936، وفي عام 1940عمل بالأشغال العامة ككاتب محتسب فبدا يفكر في استقلال الحركة النقابية، فأنشأ نقابة مستقلة في صفاقس عرفت بعدها بالاتحاد العام التونسي للشغل سنة 1946، وأنتخب كذلك أمينا عاما، ينظر: عثمانية هودى، رحاب صباح، مرجع سابق، ص33.

[2] – الهادي بكوش: **شهادات على الاستعمار والمقاومة في تونس والجزائر والمغرب**، موفم للنشر، الجزائر، 2013، ص 109.

[3]– لمياء بوقريوة: **العلاقات الجزائرية التونسية (1954–1962)**، اطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الاثار، جامعة وهران، 2006/2005، ص50.

وفي أول إجراء قمعي له أمر المقيم العام الجديد بمنع انعقاد مؤتمر الحزب الدستوري الجديد في 16جانفي، لينفجر الوضع وتحدث مواجهات في كل من "بنزرت" و"باجة" أين دعا " بورقيبة " الشعب التونسي إلى التضحية، وفي 18جانفي 1952م، تم إلقاء القبض عليه وعلى 150من قادة ومناضلي الحزب الدستوري وتم نقله إلى الإقامة الجبرية في " طبرقة " على الحدود مع الجزائر[2].

رغم هذا القمع والحصارّ تمكن مناضلوا الحزب الدستوري الجديد اللذين لم يلقى عليهم القبض وعلى رأسهم أمين الخزينة " هادي شاكر "، من عقد مؤتمرّ سري في نفس اليوم؛ أي 18جانفي 1952، واختتم بلائحة تضمنت المطالب التالية:

- إنهاء الحماية.

- انتقال تونس إلى مصافّ الدول المستقلة ذات السيادة.

– الإمضاء على معاهدة بين تونس وفرنسا على قدم المساواة[3].

على إثرها تم إلقاء القبض على " هادي شاكر "، ليتولى " فرحات حشاد " تنظيم وقيادة المقاومة، وانفجرت العمليات المسلّحة، ففي 22 جانفي تتم تصفية العقيد Durand'' في سوسة، وفي 28 جانفي، تم اغتيال الملازم الأول " فاشيرVacher " " قائد وحدة الدرك في الوطن القبلي " كاب بون"، Cap bon لينفجر القمع الاستعماري بأوامر من "ديهوتكلوك" وتعين الجنرال "بيار قارباي، Pierre Garbay "للقيام بعمليات انتقام وتمشيط في منطقة "كاب بون " والساحل.

---

[1]- **جان دي هوتكلوك** 1893-1957(: J.de Hautecloque) المقيم العالم الفرنسي بتونس بين جانفي 1952. و سبتمبر 1953، بدأت فترة حكمه بإلقاء القبض عمى قيادات الحركة الوطنية وبشدة القمع الاستعماري. ينظر: حياة شيباني، رفيقة حنكة: **الاتحاد العام التونسي لمشغل وعلاقته بحزبي الدستور القديم والجديد (1948–1956)**، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر، تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي–، 2018/2017، ص51.

[2] – دكاني نجيب، المرجع السابق، ص60.

[3] – هادي شاكر: 1908-1953 زعيم وطني أحد مؤسسي وقياد الحزب الدستوري الجديد نفي سنة 1935، ثم سجن غداة أحداث افريل 1938، وفيها تم اغتياله في 13سبتمبر 1953 ينظر: حياة الشيباني، رفيقة حنكة، مرجع سابق، ص51.

تسببت هذه الاخيرة بتنديد واسع داخل تونس وخارجها خصوصا في فرنسا ويعود الفضل في كشف تفاصيلها لـ" فرحات حشاد "، الذي قام بالاتصال بممثل الاتحاد العام التونسي للشغل في سويسرا وهو " أحمد بن صالح "، واصفا له الجريمة، ومطالبا منه التدخل لدى " النقابة العالمية للشغل "، والذي يعتبر عضوا فيها، وهو ماشكل ضغطا كبيرة للحكومة الفرنسية[1].

لم يقتصر دور" فرحات حشاد" في تنظيم وتنسيق وإنجاح التفاف جميع التيارات السياسية والنقابية والشعبية حول مطلب الاستقلال –خلال اجتماع الأربعين شخصية وطنية–، بل أصبح الزعيم الوحيد لقيادتها في مواجهة الاستعمار في هذا الظرف بالذات فبالإضافة إلى تزعمه الاتحاد العام التونسي للشغل كان يتولى قيادة الحزب الدستوري الجديد، مع تحمله مسؤولية تنظيم وتوجيه المقاومة ضد الاستعمار، في الوقت الذي كان بورقيبة " تحت الإقامة الجبرية و " صالح بن يوسف " في القاهرة، وبقية المناضلين إما في السجون أو مبعدين ومنفيين.كما قام بتوجيه نداء لكل العمال المغاربة في تونس الجزائر والمغرب من أجل إنشاء إتحاد عمالي في المغرب العربي، كما انخرط في المنظمة العالمية للشغل واستطاع كسب دعم ومساندة نقابات عمالية أمريكية وأوروبية والتي دعمته لتولي منصب نائب أمين عام الجامعة العالمية للنقابات الحرة، وهذا المنصب منحه نوع من الحصانة والحماية ولو مؤقتا[2].

شتاء عام 1952م، توجه " فرحات حشاد " إلى الولايات المتحدة الأمريكية رغم العراقيل التي وضعتها السلطات الاستعمارية لمنعه من السفر، وكان الهدف من هذه الزيارة محاولة كسب تأييد الشخصيات الديمقراطية التي لها نفوذ قوي داخل الكونغرس الأمريكي، وهذا بدعم من النقابة العمالية الأمريكية L' A.A.L.

هذا النشاط المكثف جعل من " فرحات حشاد " الخطر الأكبر على الاستعمار الفرنسي، لتنطلق حملة دعائية شرسةّ ضده والتي قادتها الصحافة الاستعمارية سواء في فرنسا أو تونس فأثناء تواجده بالولايات المتحدة الأمريكية كتبت جريدة " لوفيغارو le Figaro "تقول: ...." أن فرحات

[1] – دكاني نجيب: مرجع سابق، ص61.

[2] – عبد السلام حميدة: **الحركة النقابية 1942–1956**، ج2، دار محمد علي حامي، تونس، ص ص 48-49.

حشاد يقوم بشراء الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية وحتى صحافة اليمينّ المتطرف في المغرب الأقصى شاركت في هذه الحملة الإعلامية فقد كتبت الجريدة الأسبوعية "باريسParis" " "التي تصدر في مدينة الدار البيضاء المغربية، ورئيس تحريرها من غلاة الاستعمار وهو " كاميل آيمار Camille " " Aymord مايلي: "إن " فرحات حشاد " هو المسئول الرئيسي للاضطرابات الحاصلة في تونس، والمكمل لنشاط بورقيبة، وعليه أدعوا وألح على ضرورة القيام بالفعل الرجولي المحرر الذي يفرض نفسه.[1]

إنها دعوة لتصفية واغتيال النقابي " فرحات حشاد " لتتم عملية تصفيته واغتياله يوم الجمعة 5ديسمبر 1952على يد منظمة " اليد الحمراء الإرهابية[2]. هذا الاغتيال سيكون السبب الرئيسي لانفجار المقاومة المسلّحة وأخذها بعدا وطنيا، بعدما كانت في بدايتها تقتصر على عمليات مسلحة وتصفيات محدودة الزمان والمكان.

– ردود الفعل حول اغتيال فرحات حشاد:

كانت تهدف السلطات الفرنسية من عملية إغتيال الزعيم النقابي لقطع ذلك التلاحم بين الفصيل النقابي والفصيل السياسي للحركة الوطنية وكذلك محاولة عرقلة مساعي حشاد من تدويل القضية التونسية في المحافل الدولية، لكن السياسة الاستعمارية وجدت نفسها في طريق مسدود تماما حيث انهالم تنجح _ لا في سياسة العنف البشعة ولا في سياسة الإصلاحات واللين _ في إنقاذ وضعها كما انها بدأت تعرف ضغوطات من داخل وخارج فرنسا.

أحدث مقتل الزعيم النقابي ضجة كبيرة على الصعيد التونسي والعربي وكذلك الصعيد الدولي، فقد دعى الاتحاد العام التونسي للشغل الى الاضراب العام استنكارا لهذه الجريمة وقابل الشعب التونسي

[1]– دكاني نجيب: مرجع سابق، ص ص 68، 69، 70.

[2] – منظمة اليد الحمراء: أنشأت في بداية 1947م ،حيث تكونت من الشباب المتطرفين الاستعماريين و كذا قدماء المحاربين و أفراد من البوليس، و قد إعتمدت على الأسلوب الارهابي للرد على المقاومة التونسية حيث كانت تقوم بمختلف أنواع الشغب من إغتيال المناضلين و بث الرعب في نفوس المواطنينّ ، وترهيب الوطنيين ، وقامت هذه المنظمة بأكثر من سبعين عملية ارهابية (بالإضافة إلى اختطاف الزعماء الوطنيين و إعتقالهم حيث قامت هذه المنظمة في 5ديسمبر 1952بارتكاب جريمة إغتيال الزعيم النقابي فرحات حشاد.ينظر: عبد العزيز وابل، **القضايا الوطنية و المغاربية من خلال جريدة المنار**، رسالة المجستار ، 2011-2012، ص111.

وقواه الوطنية ، جريمة اغتيال فرحات حشاد، بالاستنكار الشديد وتجمعت الجماهير الشعبية يوم الاحد المصادف لـ 07 ديسمبر 1952م، في جامع الزيتونة في العاصمة تونس وخرج الالاف من المواطنين بمظاهرات كبيرة توجهت الى دار الاقامة العامة الفرنسية للاحتجاج، لكن السلطات الفرنسية ردت على المتظاهرين با طلاق الرصاص، فسقط الكثيرون بين قتلى وجرحى .فيما تصاعدت اكثر عمليات المقاومة المسلحة وخاصة المناطق الجنوبية .

أظهرت النقابات والمنظمات العالمية للشغل هي ايضا تضامنها مع العمال التونسيين، وأبدت احتجاجها على الجريمة الشنعاء التي ارتكبتها السلطة الفرنسية باغتيالها النقابي "فرحات حشاد، وأظهرت تفهمها أكثر لهذه القضية. في الوقت الذي كانت تعرض فيه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة".

كما ظهر دور وسائل الإعلام العالمية، حيث نددت بعملية الاغتيال ومنها الجرائد العربية كجريدة الاهرام المصرية، أما في دول المغرب العربي فقد أصدر مجلس حزب الشعب الجزائري بيانا ندد فيه بأعمال العنف في الجزائر والمغرب وخاصة منظمة " اليد الحمراء " في تونس وما تقوم به من مختلف الأعمال الارهابية مثل اختطاف واغتيال الزعماء الوطنيين تحت أنظار السلطة الفرنسية.[1]

[1] –لمياء خيثر، وسام خيثر: **فرحات حشاد ودوروه في الكفاح ضد الحماية على تونس**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص الضاهرة الاستعمارية في الوطن العربي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، شعبة: تاريخ، 2017/2016، ص ص 69-71.

المبحث الثاني: مفاوضات الاستقلال:

- مفاوضات 03 جوان 1945 حول الاستقلال الداخلي:

أمام تصاعد المقاومة في تونس وعجز الجيش الفرنسي في القضاء على الكفاح المسلح، وكذلك هزيمة فرنسا في الهند الصينية في معركة " ديان بيان فو" 1954، لجأت فرنسا إلى المفاوضات مع تونس، ففي 18 جوان 1954، دعى اليساري الفرنسي " بيار منداس فرانس" - وهو مثقف يهودي ينتمي إلى الطبقة البورجوازية الفرنسية- رئاسة الحكومة الفرنسية لإنقاذ فرنسا من إفلاسها الاستعماري في آسيا وإفريقيا، فسارعت حكومته بعد انتهائها من مفاوضات جنيف مع الفيتناميين إلى الاتصال بزعماء الحركة الوطنية التونسية، وتم الاتصال بين "الحبيب بورقيبة" و" منداس فرانس" سرا لإطلاعه على المبادرة الفرنسية وهو في قصر " لافيرتي" بفرنسا ".

علق "بورقيبة" فيما بعد على هذا اللقاء بقوله: إن الاستقلال يبقى الطموح الاكبر للشعب التونسي، وتشكل مقترحات "فرانس" مرحلة حاسمة."[1]ويدخل موقفه هذا في إطار إستراتيجية تمكن من قبول الحلول المرحلية للتوصل إلى الاستقلال التام. وفي 31 جويلية 1954، قدم "منداس فرانس" إلى تونس في زيارة مفاجئة أعدت في السر مرفوقا بالمريشال جوان" و"كريستيان فوشي" والمقيم العام الجديد "بوبي دولار تور" وتوجهو إلى قصر قرطاج حيث أعلن رئيس الحكومة الفرنسية "منداس فرانس" وبحضور الباي عن الاستقلال الداخلي لتونس[2].

بدأت أولى اللقاءات حول الحكم الذاتي في باريس يوم 18 أوت 1954م، لتتوقف في اليوم الموالي من طرف الوفد الفرنسي، وحجته في ذلك رفض التفاوض في الوقت الذي تتلقى فيه القوات الفرنسية ضربات المقاومة المسلّحة التونسية في مختلف المناطق، ولتجاوز تلك العقبة، تم لقاءّ سري بين رئيس الحكومة الفرنسية "بيار منديس فرانس" و"بورقيبة " في منزل الصحفي "شارل قامبو" Charles

[1]- عز الدين معزة: مرجع سابق، ص334.

[2]- خليفة الشاطر وآخرون: تونس عبرالتاريخ، مرجع سابق، ص 169

Gombauet إنتهى بوصول الطرفان إلى إتفاق تضمن فيه فرنسا توجيه بورقيبة نداءا للمقاومين بوضع السلاح، وتسليمه للجان مشتركة تونسية فرنسية مقابل صك آمان ممضي من المقيم العام،

وفي هذا اللقاء كشف "بيار منديس فرانس" عن مشروعه " لبورقيبة " انهم مستعدون على جعل تونس ميدانا لتجربة رائدة للخروج من الاستعمار بطرق سلمية، سواء في مجال المؤسسات، أو المساعدة المالية، وانهم سيكونون إلى جانب التونسيون في إمكانية تحقيق التحرر في إطار التعاون، وطلب منه البقاء في المقدمة لتحقيق خطتهم التى تسعى إلى إدماج المغرب والبلدان الإفريقية في مشروع فيدرالي واسع، وبالعودة إلى قضية تسليم السلاحّ صرح بورقيبة لجريدة Le Petit Matin يوم 21 نوفمبر 1954 قائلا:[1] "من واجب كل تونسي أن يلقي سلاحه اليوم، وأنني متأكد أن الجميع سوف يقبل بذلك، هذا الموضوع أنا أضمنهً تماما، وأرجو أن يترك لي فألتزم به إلى النهاية".

في الحقيقة هذه النقطة من أهم نقاط الخلاف مع "صالح بن يوسف"، الذي كان من المعارضين بشدة لقضية تسليم سلاح المقاومة، فبالنسبة له التفاوض من موقع قوة يكون بالسلاح في اليد، وهو الطريق الوحيد للحصول على كامل الحقوق، وقد تبنى هذا الموقف حتى قبل بدأ المفاوضات، وهو ما دفع بالعديد من المقاومين إلى رفض تسليم سلاحهم وتشكيل خلايا ومجموعات مقاومة موالية لصالح بن يوسف[2].

بعد سقوط حكومة "منداس فرانس"، واصل" إدغارفور" ــرئيس الحكومة الجديد ــ مهمة التفاوض، والتي استؤنفت يوم15 مارس 1955 وتقابل هذا الاخير "بالحبيب بورقيبة" في باريس يوم 22 ابريل 1955، وفي 01 جوان رجع "الحبيب بورقيبة" إلى تونس قادما من مرسيليا قبل توقيع

[1] – منصف الشابي: **صالح بن يوسف، حياة كفاح**، دار نقوش عربية، تونس، م2007، ص 156.

[2] – دكاني نجيب: مرجع سابق، ص 102.

إتفاقيات الحكم الذاتي يومين فقط، ليتم توقيع الاتفاقية الفرنسية التونسية يوم 3 جوان 1955 والتي تحصلت تونس بمقتضاها على استقلالها الداخلي.[1]

راهنت فرنسا منذ البداية على التفاوض مع " حبيب بورقيبة " دون غيره من زعماء الحركة الوطنية حيث أنه يمثل رأس الطبقة السياسية الجديدة التي اعتلت الواجهة والتي كانتأفكاره ومبادئه تمثل جيل تلقى تعليما عصريا فرنسيا في إطار إيديولوجية الجمهورية الفرنسيةّ وترسخت في الجامعات الفرنسية وهي مستعدة للإبقاء على هذا النظام الاستعماري الذي مكنها من الرقي الإجتماعي وبطبيعة الحال خططّت السلطات الاستعمارية لموضوع المفاوضات وأنها سوف تكون مع بورقيبة بالذات وليس غيره، مع إبعاد وحتى تصفية من تصفهمّ بالمتشددين المطالبين بالاستقلال التام عن طريق الكفاح المسلّح وفي مقدمتهم " صالح بن يوسف.[2]

من المعلوم أن بورقيبة لم يكن من أنصار الحلول العنيفة، فهو لا يلجأ إلى القوة إلا في أقصى الحدود، فقد سعى دوما إلى حل المشاكل عن طريق الحوار، وكان يطمع دوما في الحصول على مساندة الرأي العام سواء التونسي أو الفرنسي والعالمي.

منحت اتفاقيات الحكم الذاتي للتونسيين السيادة في مجالات مضبوطة بشروط تحددها هذه الاتفاقيات، والتي بدورهاّ تحدد ضمانات لفرنسا تمكنها من السيطرة على مجالاتّ هامة وحيوية كفيلة ببسط نفوذها وتحقيق مصالح رعاياها، وضمان أمنهم.

– تشير المادة الأولى أن بنود هذه الاتفاقية كل لا يتجزأ أي لا يجوز أن يتم تطبيق جانب من الاتفاقيات، ورفض بعضها الآخر.

– المادة الثانية تبقي العمل بما ورد في معاهدة "باردو" إلا أنها ألغت الفصل الأول من إتفاقية المرسي والذي يشل سلطة الباي، ويربط قراراته بمراقبة المقيم العام وموافقته. ولئن ألغت هذه الاتفاقيات مهمة المقيم العام، فأنها عوضته بصورة غير مباشرة بخطة المندوب السامي الذي أوكلت له مهمة التنسيق بين

[1] –امال واعر: مرجع سابق، ص97.

[2] – دكاني نجيب: مرجع سابق، ص96.

الحكومة الفرنسية والسلطة التونسية، كما كلفته بمسؤولية الأمن؛ والدفاع وتسيير مصالح الملاحة الجوية والمدنية بتونس والتي تبقى تحت إشراف فرنسا مدة 25سنة.

من جهة أخرى برزت معارضة "صالح بن يوسف" جهرا لتلك الاتفاقيات، مع مواصلة مجموعات من المقاومين لنشاطهم المسلّح، يقابله الأعمال الإرهابية لمنظمات المستوطنين مثل منظمة اليد الحمراء، أوصلت الوضع العام للبلد أنه من جهة هناك مؤيدي اتفاقيات الحكم الذاتي، وفي الجهة المقابلة هناك المعارضين لها سواء من التونسيين أو الفرنسيين، فكل طرف مقتنع بما يقوله زعماؤه مع أو ضد الحكم الذاتي، دون محاولة فهم أسلوب تطبيقه.[1]

– انقسام الحزب الدستوري:

أثار توقيع اتفاقيات الحكم الذاتي انقساما داخل صفوف الحزب الحر الدستوري الجديد، بسبب تباين الآراء بين الموافقة والرفض لها، والمتمثل في الخلاف بين لحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف الذي عارضها، مؤكدا إن الاتفاقية تعطي لفرنسا وحدها حرية التصرف في المجالين الخارجي والدفاعي، وهذا يعني بقاء تونس تحت حماية فرنسا، مشددا على أن تلك خطوة للواراء وعملا لا مبرر له ولا يمكن قبوله بأي حال من الأحوال، وان جامعة الدول العربية رفضت صيغة الاستقلال الداخلي، وطالب بتحقيق هدف تونس الاول والأخير وهو الاستقلال الكامل، في حين عدها بورقيبة مرحلة من مراحل الاستقلال الفعلي ولم توضع الا على أساس ضرورة تغييره.,

شن الأمين العام للحزب حملة ضد هذه الاتفاقيات، بحجة أنها اعترفت للاستعمار بما لم تعترفه معاهدة باردو، ورأى أنها حركة استعمارية، ودعى الشعب إلى رفضها ومواصلة الكفاح المسلح من اجل الاستقلال، وسرعان ما ظهرت بوادر تصدع الجبهة الوطنية برجوع لحبيب بورقيبة إلى تونس جوان 1955، وعاشت بذلك تونس فترة انقسام خطيرة مهددة للوحدة الوطنية. [2]

[1] – دكاني نجيب: مرجع سابق، ص110.

[2] – عثمانية هدى، رحاب صباح، مرجع سابق، ص 68.

كان لهذا الانقسام السياسي والأيديولوجي تاثيرات كبيرة في الحياة السياسية في تونس. فقد عمل بورقيبة على مواجهة صالح بن يوسف من خلال التحالف مع المنظمات والمؤسسات الوطنية، وعلى رأسها قسم من الحزب الدستوري وقسم من الاتحاد العام التونسي للشغل، في حين عمل صالح بن يوسف على تقوية الصلة بالتيار الزيتوني والقوى الاجتماعية والتقليدية، وبعض عناصر الحزب الدستوري القديم،[1] وفي هذا الشأن ذكر محمد فاضل الجمالي ذلك بقوله:[2] "بعد العودة من مؤتمر باندونغ سمعنا أن الحبيب بورقيبة عاد إلى تونس من فرنسا حاملا وثيقة الحكم الذاتي، الذي توصل اليوم بعد جهد جهيد من المفاوضات، وكان الحكم الذاتي في نظر بورقيبة مرحلة يعقبها الاستقلال، وهي خطة المراحل ومبدأ "خذ وطالب"، الذي درج عليه، ثم علمنا أن العديد من التونسيين من أمثال "صالح بن يوسف" و"يوسف الرويسي" و"حسين التريكي" لم يرضو بما حققه بورقيبة، عادَين ذلك استسلاما لمستعمر وخرقا للحق الوطني".

وبهذا فإن الحزب الحر الدستوري الجديد برئاسة لحبيب بورقيبة، كان له دورا كبيرا في طرح قضية الاستقلال بصراحة والمطالبة بها وذلك بفضل سياسة المرونة التي إتبعها واستمالة الوسائل الديبلوماسية كافة للتفاوض مع فرنسا.

فالبرغم من جو التوتر والعنف السائد في تلك الفترة، عقد الحزب الدستوري الجديد مؤتمره العام في صفاقس بين يومي الخامس عشر والثامن عشر من نوفمبر عام 1955، برعاية الاتحاد العام التونسي للشغل وحضره عدد من الوفود الرسمية عن الدول العربية كالعراق وليبيا ومصر، وكان الهدف منه إضفاء شرعية فصل الديوان السياسي لصالح بن يوسف والمصادقة على الاتفاقيات التونسية الفرنسية.[3]

[1] – نفسه، ص70.

[2] – نفسه، ص70.

[3] – حياة الشيبان، رفيقة حنكة: مرجع سابق، ص61.

المبحث الثالث: الاستقلال التام.

في الوقت الذي كان تشهد فيه تونس ما يشبه الحرب الأهلية، واصل الوطنيون التونسيون بزعامة الحبيب بورقيبة نشاطهم تجاه فرنسا لتعديل اتفاقية جوان 1955 نحو الاستقلال التام.

اعتبر مؤتمر صفقاس أن اتفاقية 03 جوان مرحلة هامة في طريق الاستقلال[1]. واجتمع المجلس الكلي للحزب الحر الدستوري الجديد في 21 جانفي 1956م، واعلن في لائحته الختامية: ان الاوضاع السياسية لا تنفك تتطور بالبلاد التونسية وبالعالم عموما تطورا يسير بتونس نحو الاستقلال الحتمي " وطالب كذلك اختصار مراحل تحويل المسؤوليات وتوفير الوسائل الضرورية لإنشاء قوة نظامية مسلحة، وإدخال تعديلات على الحكم الذاتي تجعلها متناسقة والواقع التونسي، وخلال هذه المرحلة سقطت حكومة "ادغار فور" وجاءت حكومة الاشتراكي " غي مولي" (Guy Mollet) الذي عرض في خطابه الافتتاحي اثناء توليه السلطة في اواخر جانفي 1956 بانه لايرى مانعا في تطور العلاقات التونسية–الفرنسية[2].

في هذه الاثناء كان الحبيب بورقيبة في باريس وقد صرح يوم 02 فيفري 1956م، بانهم قد واجهوا عند الاستقلال الداخلي اوضاعا مضطربة للغاية، وانهم كانو في حالة حرب اهلية وقد تمكنوا من السيطرة عليها وتمكنوا من اقناع الشعب التونسي بعدم الاستماع الى المهرجين الغوغائيين الذين يؤيدون الفتنة ونشر الرعب، مؤكدا على ان تونس الحديثة العهد بالاستقلال في حاجة الى مساعدة فرنسا اقتصاديا وسياسيا ونفسانيا للتغلب نهائيا على الصعوبات القائمة.

انتهز الحبيب بورقيبة فرصة وجوده بباريس ليتقابل يوم 07 فيفري 1956م، مع بعض اعضاء الحكومة الفرنسية ومنهم كاتب الدولة الخاريجية "الان سفاري" ووزرير الخاريجية "كريستيان بينو" وطالب الحبيب بورقيبة من الحكومة الفرنسية بضرورة مواصلة المفاوضات معاها في أقرب وقت، وقرب ونادى

[1] – خليفة الشاطر واخرون: مرجع سابق، ص174.

[2] – عز الدين معزة: مرجع سابق، ص343.

لأول مرة بفكرة الاستقلال في إطار التكافل بين تونس وفرنسا فهو يرى ان اقامة علاقات متينة مع فرنسا أحسن بكثير لتونس[1].

طلب رئيس الحكومة التونسية " طاهر بن عمار" يوم10 فيفري 1956 من المندوب السامي الفرنسي " روجي سايدو " رغبة حكومته في فتح المفاوضات مع فرنسا حول استقلال تونس فرد هذا الاخير في تصريح رسمي قائلا: " أن فرنسا لا تقبل إلغاء إتفاقية 03 جوان 1955 ". وعلى إثر هذا التصريح حاول الحبيب بورقيبة ان يتصل برئيس الحكومة الفرنسي. لكن هذا الأخير أعلن بواسطة أعضاء حكومته بأن الحكومة الفرنسية تتفاوض مع" الطاهر بن عمار" وليس مع "الحبيب بورقيبة" ولذلك انعقد يوم 24 فيفري 1956 اجتماع وزاري تونسي مصغر برئاسة "الطاهر بن عمار" الذي ارسل رسالة إلى الحكومة الفرنسية، تضمنت طلبا رسميا لإلغاء معاهدة "باردو" ومراجعة إتفاقية 3 جوان، 1955 وكانت تونس في هذه الفترة تعاني من أزمات عديدة اقتصاديا واجتماعيا بسبب تعرضها للجفاف مدة أربع سنوات متتاليةأ نتج عنه إنتشار الجراد وحدوث مجاعة في البلاد خاصة في الوسط والجنوب، اضافة الى المشكل الامني المتمثل في الصراع المسلح بين اليوسفيين والبورقيبين، واشتداد الثورة الجزائرية، فخضع الجانب الفرنسي[2].

تم إمضاء برتوكول الاستقلال يوم 09 مارس 1956، ينظر الملحق رقم (06)، مع احتفاظ فرنسا بقاعدة "بنزرت البحرية" ، وأصبحت تونس دولة مستقلة ذات سيادة، ليعلن بعد ذلك قبول تونس عضوا في الأمم المتحدة، وأخذت تونس تمارس سيادتها فعلا، وتألفت حكومة وطنية برئاسة "الحبيب بورقيبة"، رئيس الحزب الدستوري الجديد، و جرت انتخابات نيابية وأنشأ جيش وطني .وبهذا تكون تونس قد دخلت مرحلة جديدة بعد كفاح مرير وطويل، والتي ساهم الحزب الدستوري الجديد

[1] – عز الدين معزة، مرجع سابق، ص 344.

[2] – الطاهر عبد الله: مرجع سابق، ص 133.

بزعامة "الحبيب بورقيبة" في وصوله إلى الاستقلال التام ، مواصلا عملية بناء والتشييد من اجل بناء دولة وطنية تونسية عصرية[1].

[1] – عز الدين معزة: مرجع سابق، ص 347.

خلاصة الفصل:

نستنتج من خلال ماسبق، أنه وبالرغم من الاجراءات التعسفية الفرنسية اتجاه النشطات السياسية في تونس قبيل الحرب العالمية الثانية، كان الحزب الدستوري يزداد قوة ونشاطات في السر والعلن فقد استطاع هذا الى جانب دعم "المنصف باي" ان يوصل تونس الى بر الامان وهذا بحنكة اعضائه وخاصة "بورقيبة " والذي نبه زملائه الى عدم التصريح بمواقفهم اتجاه الحرب الكونية وألزمهم بالحياد. كما اتبع سياسة المراحل وانتهج اسلوب السلم لتحقيق المطالب وأحيانا دعى الشعب الى القوة او على الاقل تهديد السلطات الفرنسية بها، فتلك المقاومات المسلحة التى شهدتها تونس خاصة بعد اغتيال فرحات حشاد وبالإضافة الى ظروف فرنسا انذاك جعلها تخضع الى المفاوضات والجلوس مع السياسين التونسين على طاولة واحدة انتهت باستقلال تونس الداخلي.

هذا الاستقلال الذي كان في نظر بورقيبة مرحلة من مراحل الاستقلال التام اقلق بعض اعضاء الحزب الدستوري نفسه خاصة "صالح بن يوسف" الذي نجم عن معارضتة للأفكار "الحبيب "انقساما داخل الحزب وتشكلت على اثر ذلك حركات مسلحة بين انصار بورقيبة وأنصار "بن يوسف" كادت تهدم كل ما اصلحته الحركة الوطنية التونسية من 1920م، لكن مسارعة بورقيبة والحكومة التابعة للحزب الى الضغط على السلطات الفرنسية لتعديل الاتفاقيات واستئناف المفاوضات من اجل الاستقلال التام جعلت تلك العواصف تهدا في تونس لتنطلق المفاوضات الفرنسية التونسية خاصة بعد ان طرح بورقيبة فكرة الاستقلال في اطار التعاون الفرنسي وبهذا اعلن استقلال تونس في 09 من مارس 1956 .

خاتمة

من خلال الدراسة التي قمنا بها نستنتج أن:

ـ تونس تعد اول دولة تخضع لنظام الحماية والذي سبقته مؤامرات دولية تجسدت في مؤتمر برلين، 1878، الذي سمح لفرنسا بالإنفراد بتونس ضمن ما يصطلح عليه بالمسابق الدبلوماسية وقد وجهت الحكومة الفرنسية احتلالها لتونس بإقدامها على إبرام معاهدة باردو 1881، والمرسى 1883؛ لتثبت للرأي العام مشروعيتها في تسيير شؤون تونس واحتلالها فيما بعد، لكن الشعب التونسي وقف في وجه ذالك عن طريق الكفاح المسلح الذي مثلته المقاومة الشعبية التي مست ربوع البلاد.

ـ ظهر النشاط السياسي في تونس مبكرا وهذا بفضل نخبة وطنية بدا نشاطها في شكل حركات وجمعيات لتتطور بعد الحرب العالمية الأولى إلى أحزاب سياسية كالحزب الحر الدستوري بزعامة "عبد العزيز الثعالبي" والذي أصبحت مطالبه أكثر وضوحا، حيث كان الحزب يهدف الى التعريف بقضية بلاده ونشر الوعي الوطني، بالإضافة إلى تكوين برلمان تونسي وفصل السلطات الثلاث، غير أن هذا الحزب عرف نشاطا كبيرا و توسعا من إصدار الجرائد إلى تكوين الشعب ليصبح محط أنظار السلطات الفرنسية التي رأت أنه لابد من تضيق الخناق عليه، ونفي زعيمه عبد العزيز الثعالبي.

ـ في الثلاثينيات عاد الحزب الحر الدستوري من جديد والذي اشتمل على مختلف التيارات من الزيتونين المتشبعين بالثقافة الإسلامية العربية بالإضافة إلى المتشبعين بالثقافة الغربية، إلا أ هذا الالتحام لم يدم طويلا حيث انشق الحزب إلى تيارين مختلفين سنة (1934) الاول مثله الحزب الحر الدستوري بزعامة "الثعالبي" والتيار الثاني مثله الحزب الدستوري التونسي الجديد بزعامة "الحبيب بورقيبة" هذا الأخير الذي ساهمت المدرسة الفرنسية في تكوينه والتي تركت أثرا كبيرا في نضاله في الحركة الوطنية التونسية كان اتجاه هذا الحزب اتجها استقلاليا، إلا أن هذا الزعيم تعرض هو ايضا للنفي والسجن من طرف السلطات الاستعمارية.

ـــ رغم قيام السلطات الاستعمارية بتضييق الخناق على أعضاء الحزب الحر الدستوري الجديد ونفيهم إلى خارج تونس إلا أن ذلك لم يمنعهم من مواصلة نشاطهم والمطالبة بالاستقلال، بالاعتماد على الحوار الوطني لمعالجة القضايا وحل الخلافات والنزاعات الداخلية في صفوف الحركة الوطنية فعاد الحزب بعد عودة بورقيبة بالنشاط من جديد فعمل زعيمه بالتعريف بالقضية التونسية في المشرق العربي وغيير سياسته اتجاه فرنسا حيث اعتمد على ما يعرف بسياسية المراحل او سياسة "خذ وطالب ".

_ تعرض الحزب الدستوري الجديد الى الانقسام بين "صالح بن يوسف" الذي كان ذو اتجاه ثوري عكس الحبيب بورقيبة الذي تميز نشاطه باللين مع فرنسا وكان رافض لأفكار " بن يوسف"، الذي دعا إلى الكفاح المسلح والرافض للاستقلال الذاتي، هذه النقاط أدت إلى وقوع نزاع كبير بينهما كادت أن تؤدي إلى حرب أهلية، إلا أن الغلبة والسيطرة كانت للحبيب بورقيبة الذي كانت تدعمه فرنسا فإستطاع أن يزيح خصمه صالح بن يوسف لتبقى الساحة للحبيب بورقيبة.

استطاع الحزب الدستوري الجديد وبفضل سياسة زعيمه الحيب بورقيبة سحب فرنسا إلى طاولة المفاوضات، حتى انتهت المفاوضات التونسية الفرنسية بالتوقيع على برتكول الاستقلال التام في 20 مارس 1956.

كان الاستقلال ثمرة كفاح أجيال متعددة ودخلت تونس بعد حصولها على الاستقلال مرحلة بناء الدولة واستكمال السيادة.

ملاحق

ملحق رقم 01: الصفحة الأولى والأخيرة من معاهدة باردو 12 ماي 1881[1].

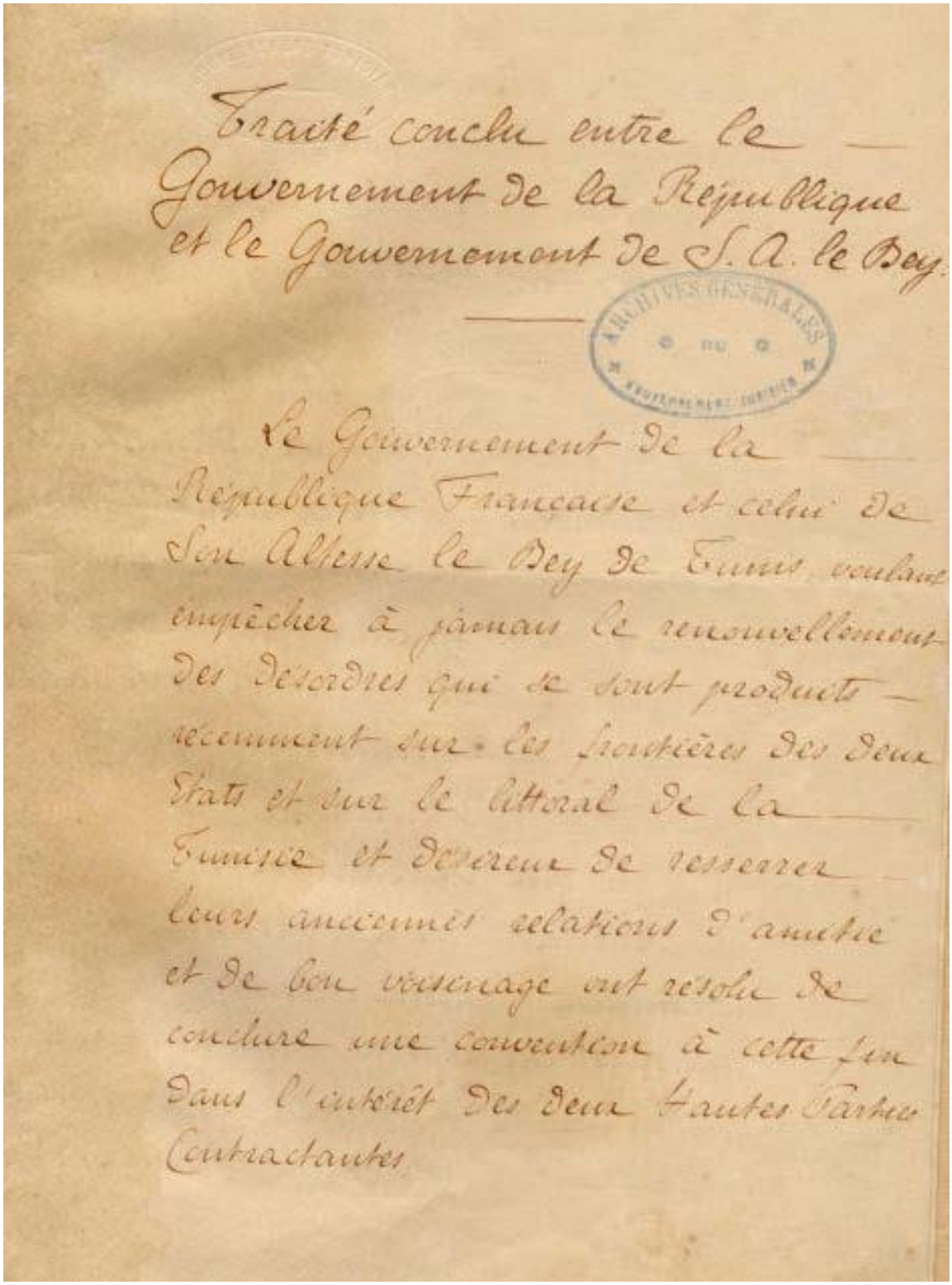

Traité conclu entre le
Gouvernement de la République
et le Gouvernement de S. A. le Bey.

Le Gouvernement de la
République Française et celui de
Son Altesse le Bey de Tunis, voulant
empêcher à jamais le renouvellement
des désordres qui se sont produits
récemment sur les frontières des deux
États et sur le littoral de la
Tunisie et désirant se resserrer
leurs anciennes relations d'amitié
et de bon voisinage ont résolu de
conclure une convention à cette fin
dans l'intérêt des deux Hautes Parties
Contractantes

[1] httpp//www,Ler Archives Natinales De Tunısie.nat.tn: 04-06-2021, 17:22

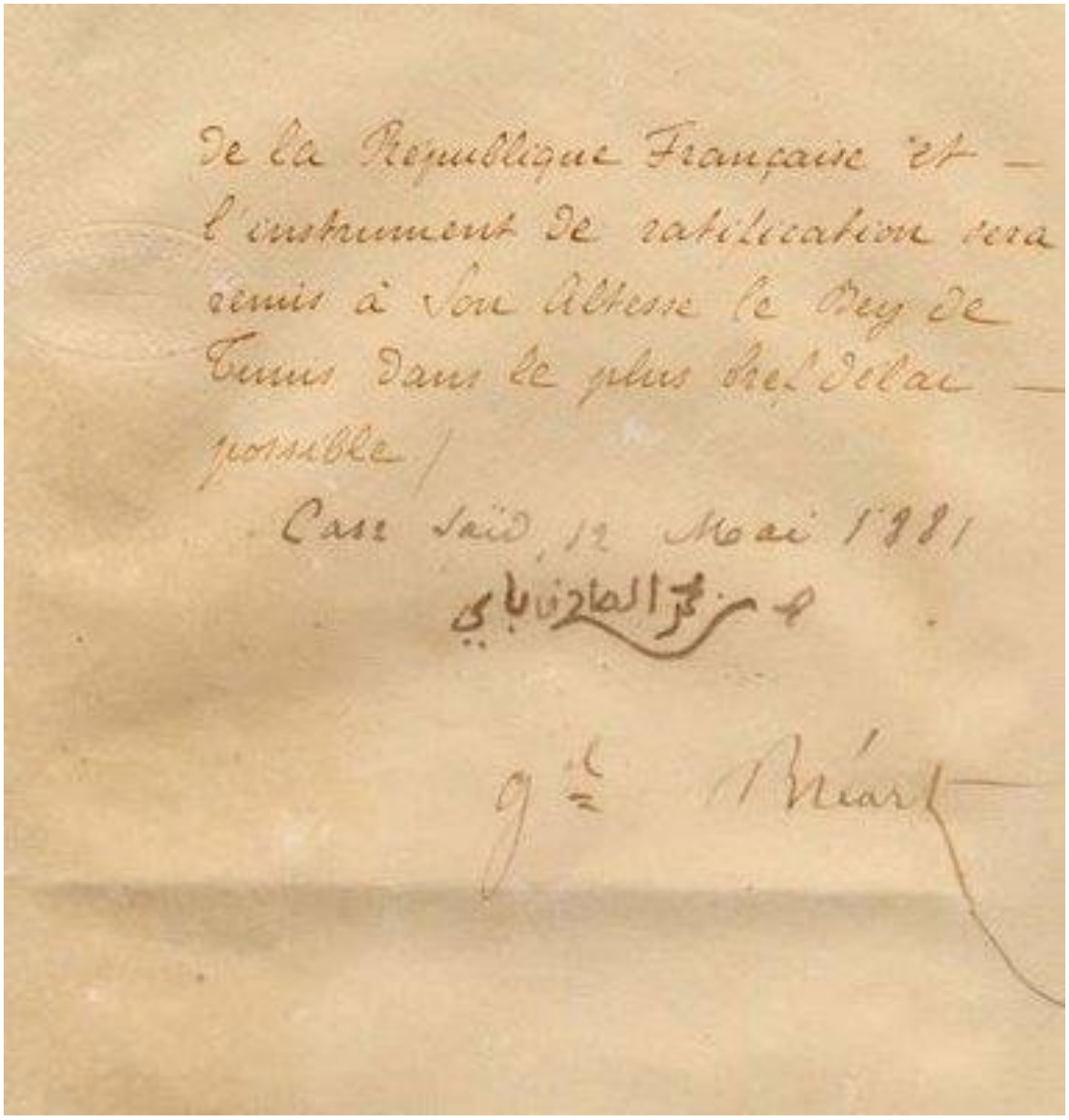

De la République Française et —
l'instrument de ratification sera
remis à Son Altesse le Bey de
Tunis dans le plus bref délai —
possible.

Case Saïd, 12 Mai 1881

محمد الصادق باي

Bréart

ملحق رقم 01: اتفاقية المرسى 08 جوان 1883[1].

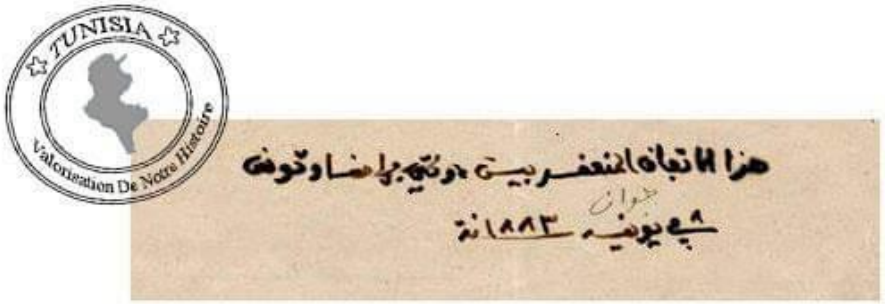

هذا الاتفاق المتعقد بين دولتي جوان وتونس
في يونيه ١٨٨٣ سنة

[1] httpp//www,Ler Archives Natinales De Tunısie.nat.tn: 04-06-2021, 15:00

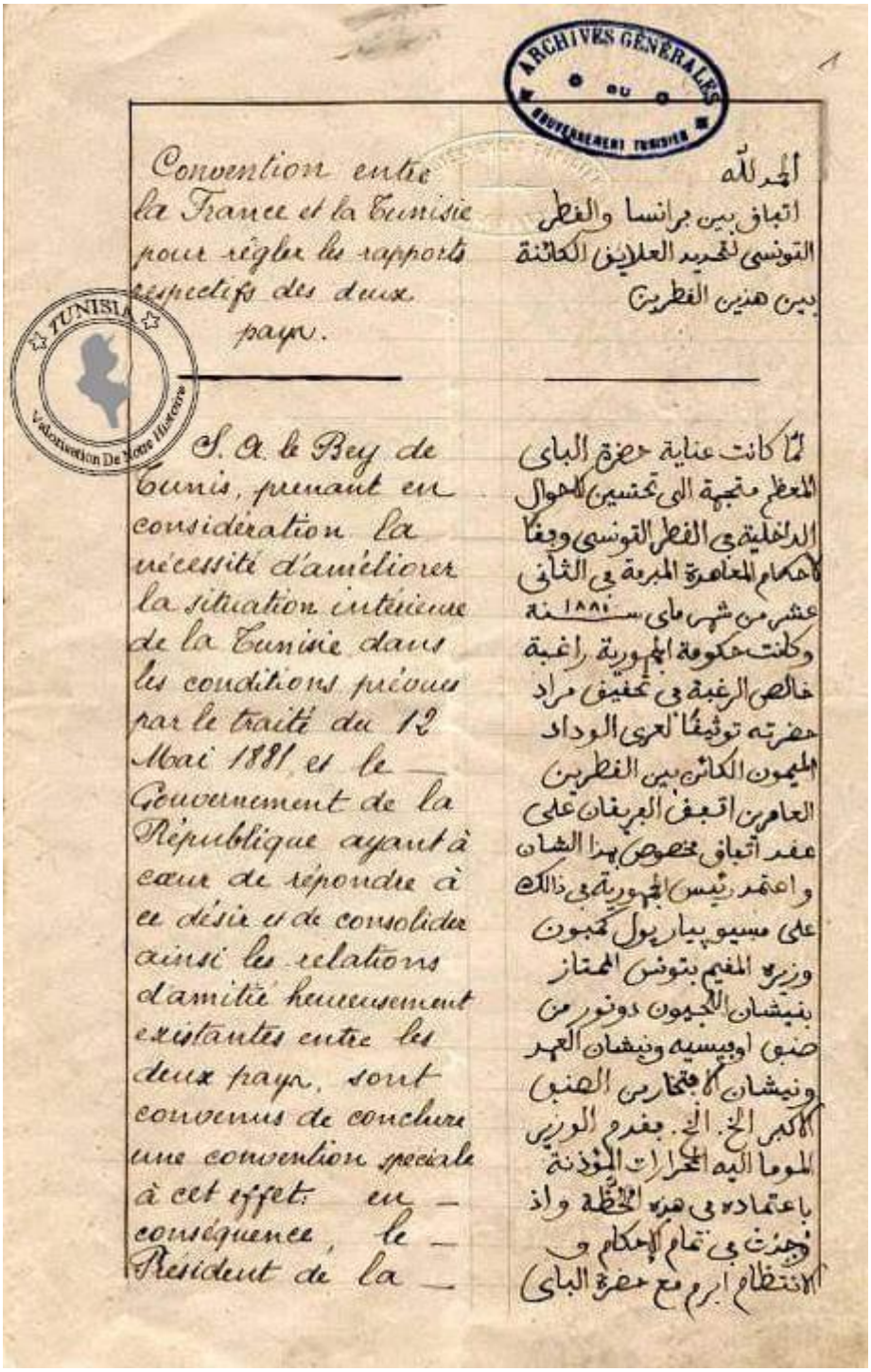

Convention entre la France et la Tunisie pour régler les rapports respectifs des deux pays.

S. A. le Bey de Tunis, prenant en considération la nécessité d'améliorer la situation intérieure de la Tunisie dans les conditions prévues par le traité du 12 Mai 1881 et le Gouvernement de la République ayant à cœur de répondre à ce désir et de consolider ainsi les relations d'amitié heureusement existantes entre les deux pays, sont convenus de conclure une convention spéciale à cet effet: en conséquence, le Président de la

الحمد لله

اتفاق بين فرانسا والقطر التونسي لتحديد العلايق الكائنة بين هذين القطرين

لما كانت عناية حضرة الباي المعظم متجهة الى تحسين الاحوال الداخلية في القطر التونسي ووفقا لاحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من شهر ماي سنة ١٨٨١ وكانت حكومة الجمهورية راغبة خالص الرغبة في تحقيق مراد حضرته توثيقا لعرى الوداد المليمون الكائن بين القطرين العامرين اتفق البرفان على عقد اتفاق مخصوص بهذا الشان واعتمد رئيس الجمهورية في ذلك على مسيو پيار پول كمبون وزيره المفيم بتونس الممتاز بنيشان اللجيون دونور من صنف اوفيسيه ونيشان العهد ونيشان الافتخار من الصنف الاكبر الخ. الخ. بعقد الوزير الموما اليه المحررات المؤذنة باعتماده في هذه الخطة واذ وجدت في تمام الاحكام و الانتظام ابرم مع حضرة الباي

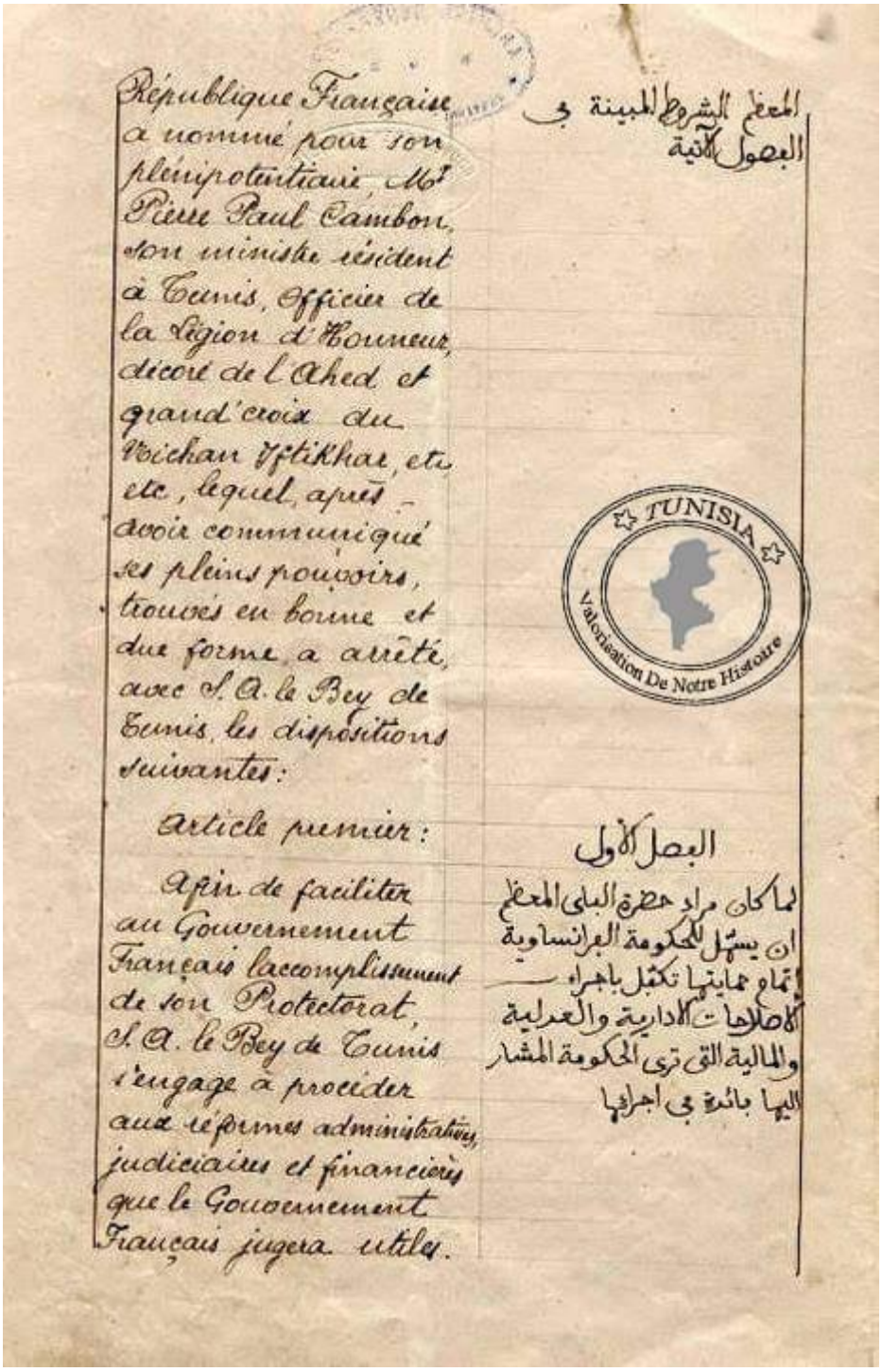

المعظم الشروط المبينة في الفصول الآتية

République Française a nommé pour son plénipotentiaire, Mr Pierre Paul Cambon, son ministre résident à Tunis, Officier de la légion d'honneur, décoré de l'Ahed et grand'croix du Nichan Iftikhar, etc. etc., lequel, après avoir communiqué ses pleins pouvoirs, trouvés en bonne et due forme, a arrêté, avec S.A. le Bey de Tunis, les dispositions suivantes:

TUNISIA
Valorisation De Notre Histoire

Article premier:

Afin de faciliter au Gouvernement Français l'accomplissement de son Protectorat, S.A. le Bey de Tunis s'engage à procéder aux réformes administratives, judiciaires et financières que le Gouvernement Français jugera utiles.

الفصل الأول

لما كان مراد حضرة الباي المعظم ان يسهل للحكومة الفرانساوية اتمام حمايتها تتكفل باجراء الاصلاحات الادارية والعدلية والمالية التي ترى الحكومة المشار اليها فائدة في اجرائها

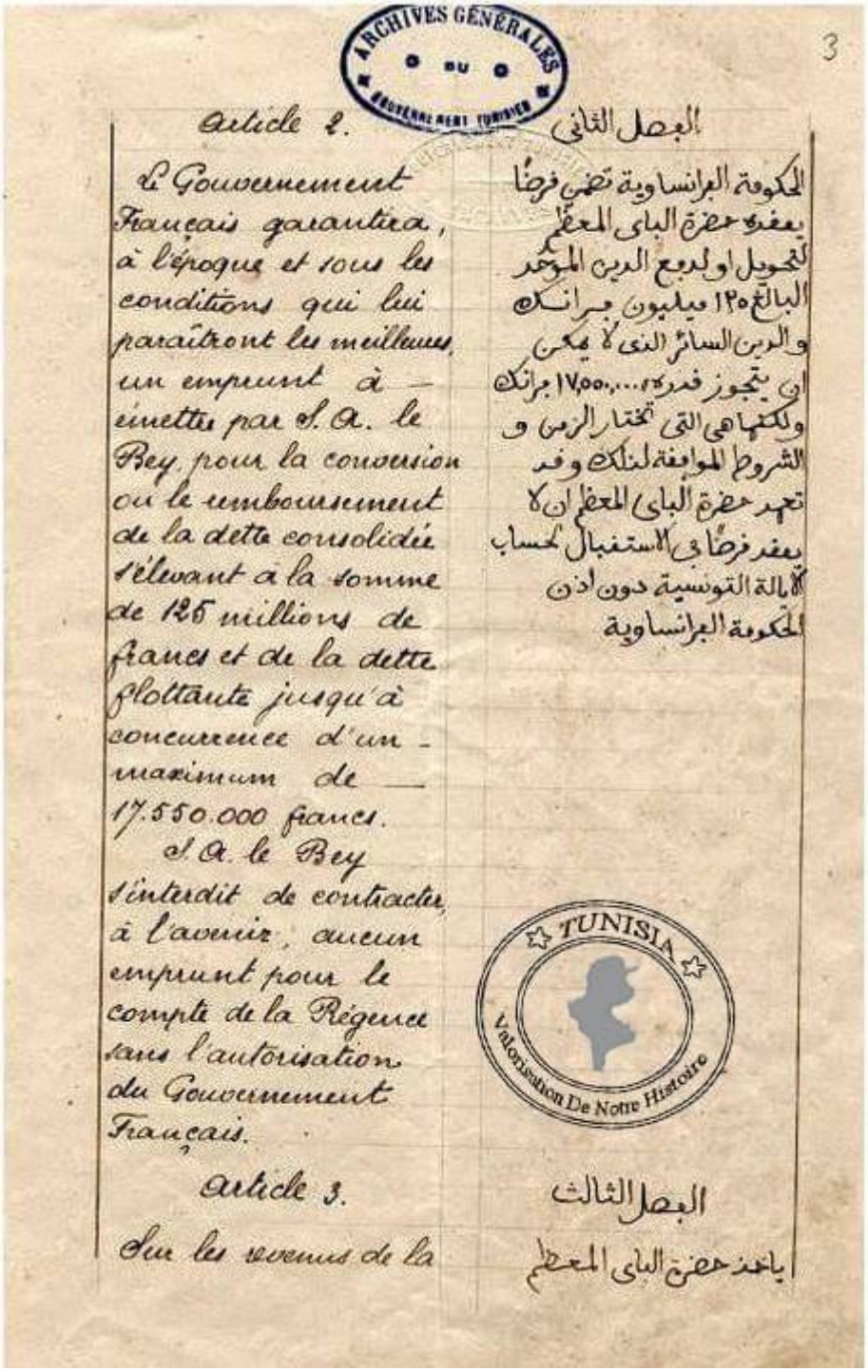
ARCHIVES GÉNÉRALES
OU
GOUVERNEMENT TUNISIEN
3
Article 2.
Le Gouvernement Français garantira, à l'époque et sous les conditions qui lui paraîtront les meilleures, un emprunt à — émettre par S. A. le Bey, pour la conversion ou le remboursement de la dette consolidée s'élevant à la somme de 125 millions de francs et de la dette flottante jusqu'à concurrence d'un — maximum de — 17.550.000 francs.
S. A. le Bey s'interdit de contracter, à l'avenir, aucun emprunt pour le compte de la Régence sans l'autorisation du Gouvernement Français.
Article 3.
Sur les revenus de la
الفصل الثاني
الحكومة البرانساوية تضمن قرضًا يعقده حضرة الباي المعظم لتحويل او لدفع الدين الموحد البالغ ١٢٥ مليون برانك والدين السائر الذي لا يمكن ان يتجوز قدره ١٧,٥٠,٠٠٠ برانك ولكنها هي التي تختار الزمن و الشروط الموافقة لذلك وقد تعهد حضرة الباي المعظم ان لا يعقد قرضًا في الاستقبال لحساب الايالة التونسية دون اذن الحكومة البرانساوية
TUNISIA
Valorisation De Notre Histoire
الفصل الثالث
ياخذ حضرة الباي المعظم

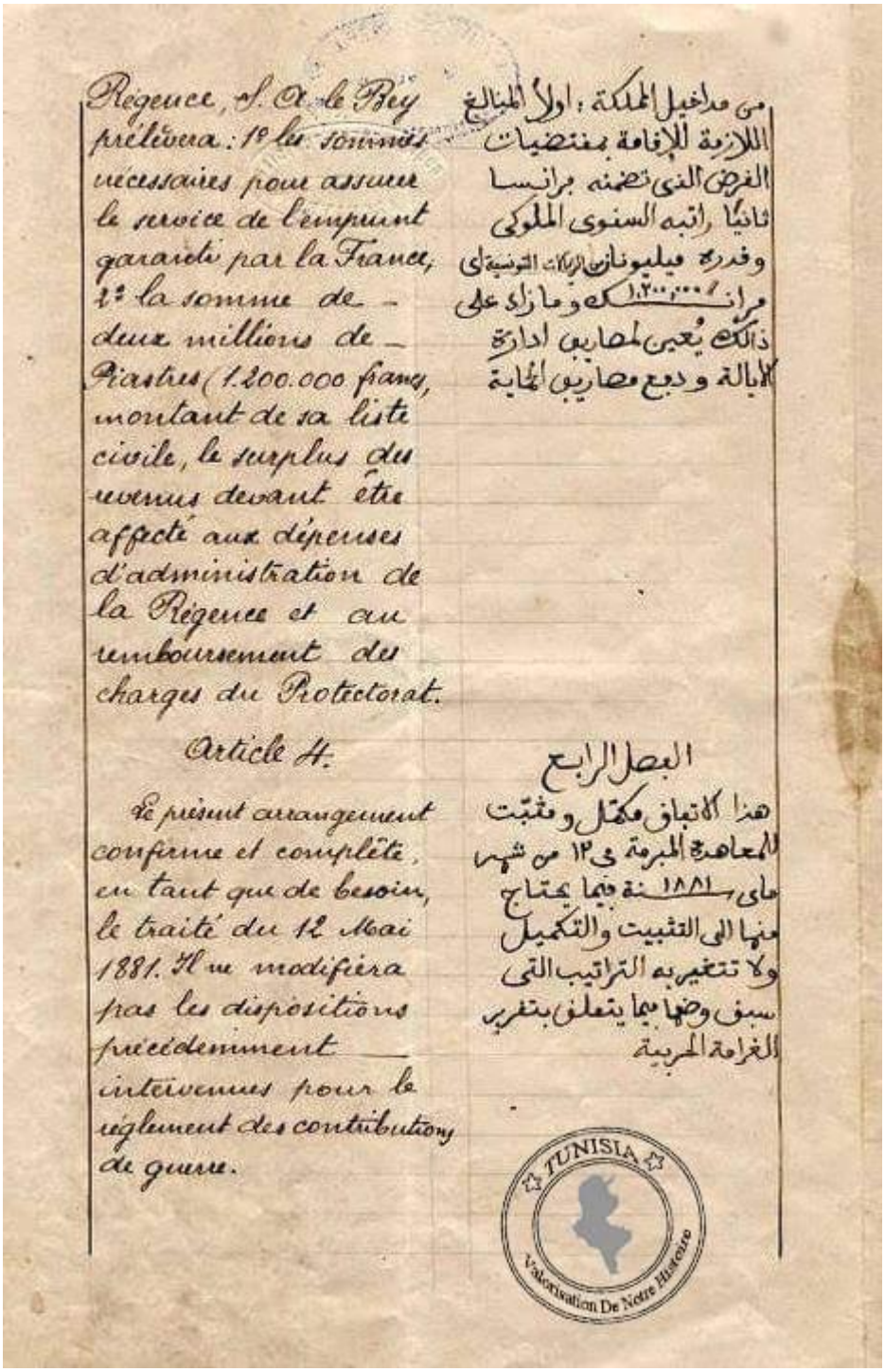

من مداخيل المملكة : اولاً المبالغ اللازمة للإقامة بمقتضيات القرض الذي تضمنه فرانسا ثانيًا راتبه السنوي الملوكي وقدره فيليونان من الريالات التونسية اي فرانك ١٢٠٠٠٠٠ فرانك وما زاد على ذلك يُعين لمصاريف ادارة الايالة ودفع مصاريف الحماية

Régence, S. A. le Bey prélèvera : 1° les sommes nécessaires pour assurer le service de l'emprunt garanti par la France, 2° la somme de — deux millions de — Piastres (1.200.000 francs, montant de sa liste civile, le surplus des revenus devant être affecté aux dépenses d'administration de la Régence et au remboursement des charges du Protectorat.

الفصل الرابع

Article 4.

هذا الاتفاق مكمل ومثبت للمعاهدة المبرمة في ١٢ من شهر ماي سنة ١٨٨١ فيما يحتاج منها الى التثبيت والتكميل ولا تتغير به التراتيب التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربية

Le présent arrangement confirme et complète, en tant que de besoin, le traité du 12 Mai 1881. Il ne modifiera pas les dispositions précédemment intervenues pour le règlement des contributions de guerre.

TUNISIA
Valorisation De Notre Histoire

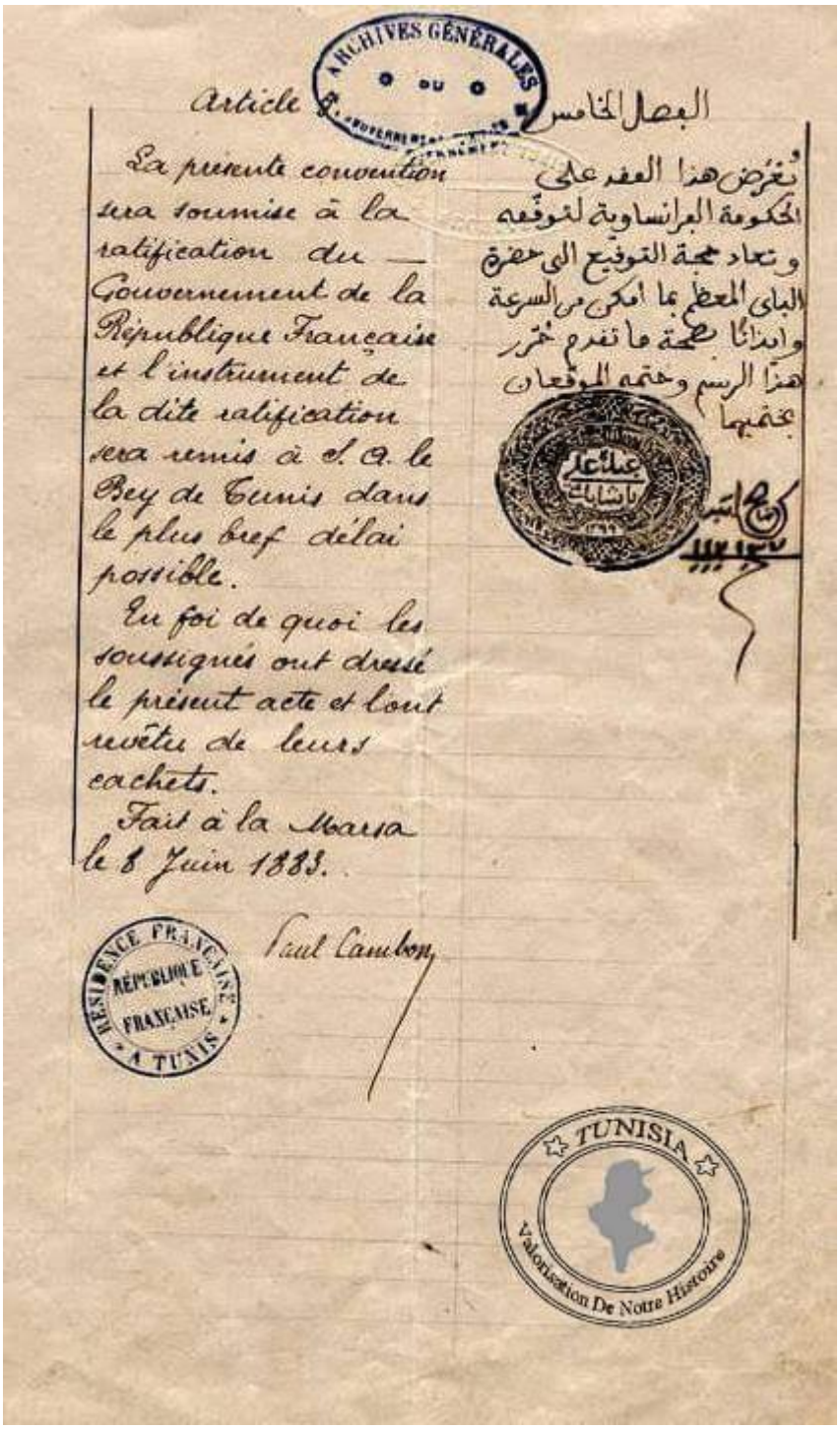
ARCHIVES GÉNÉRALES
Article 8.
La présente convention sera soumise à la ratification du — Gouvernement de la République Française et l'instrument de la dite ratification sera remis à S. A. le Bey de Tunis dans le plus bref délai possible.
En foi de quoi les soussignés ont dressé le présent acte et l'ont revêtu de leurs cachets.
Fait à la Marsa le 8 Juin 1883.
Paul Cambon
RÉSIDENCE FRANÇAISE
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
A TUNIS
البصل الخامس
تعرض هذا العقد على الحكومة الفرانساوية لتوقيعه وتعاد مجة التوقيع الى حضرة الباي المعظم بما امكن من السرعة وابدانا بصحة ما تقدم حرر هذا الرسم وختمه الموقعان بخطيهما
TUNISIA
Valorisation De Notre Histoire

ملحق رقم 03: التوسع الفرنسي في تونس 1881 - 1882[1].

[1] httpp//www,Ersguidetn.blogspot.com: 04-06-2021, 15:12

ملحق رقم 04: تحركات قوات الاحتلال الفرنسي اتجاه تونس 1881- 1882[1].

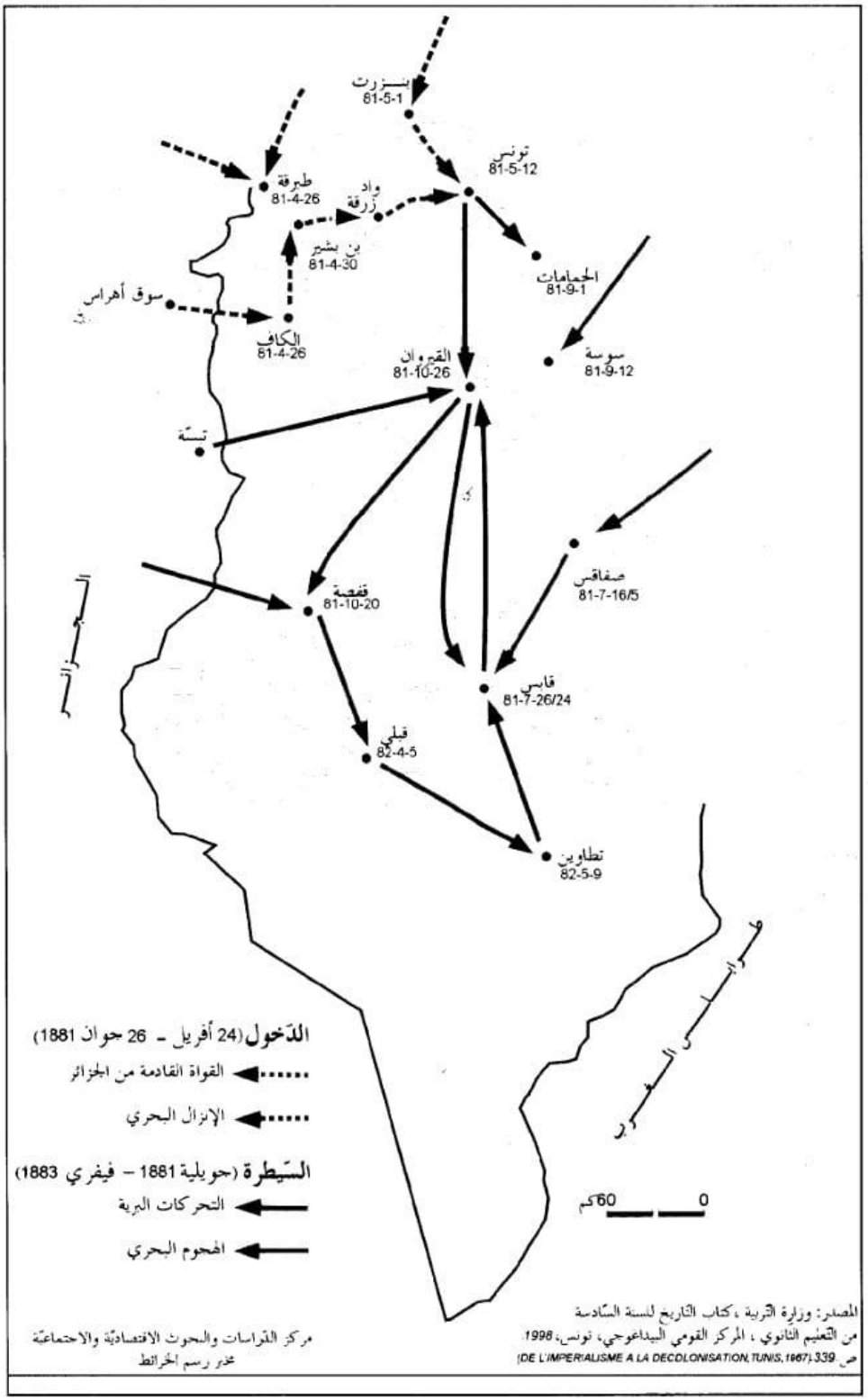

[1] خليفة الشاطر واخرون: مرجع سابق، ص 19.

ملحق رقم 05: أهم معارك المقاومة 1881- 1882[1].

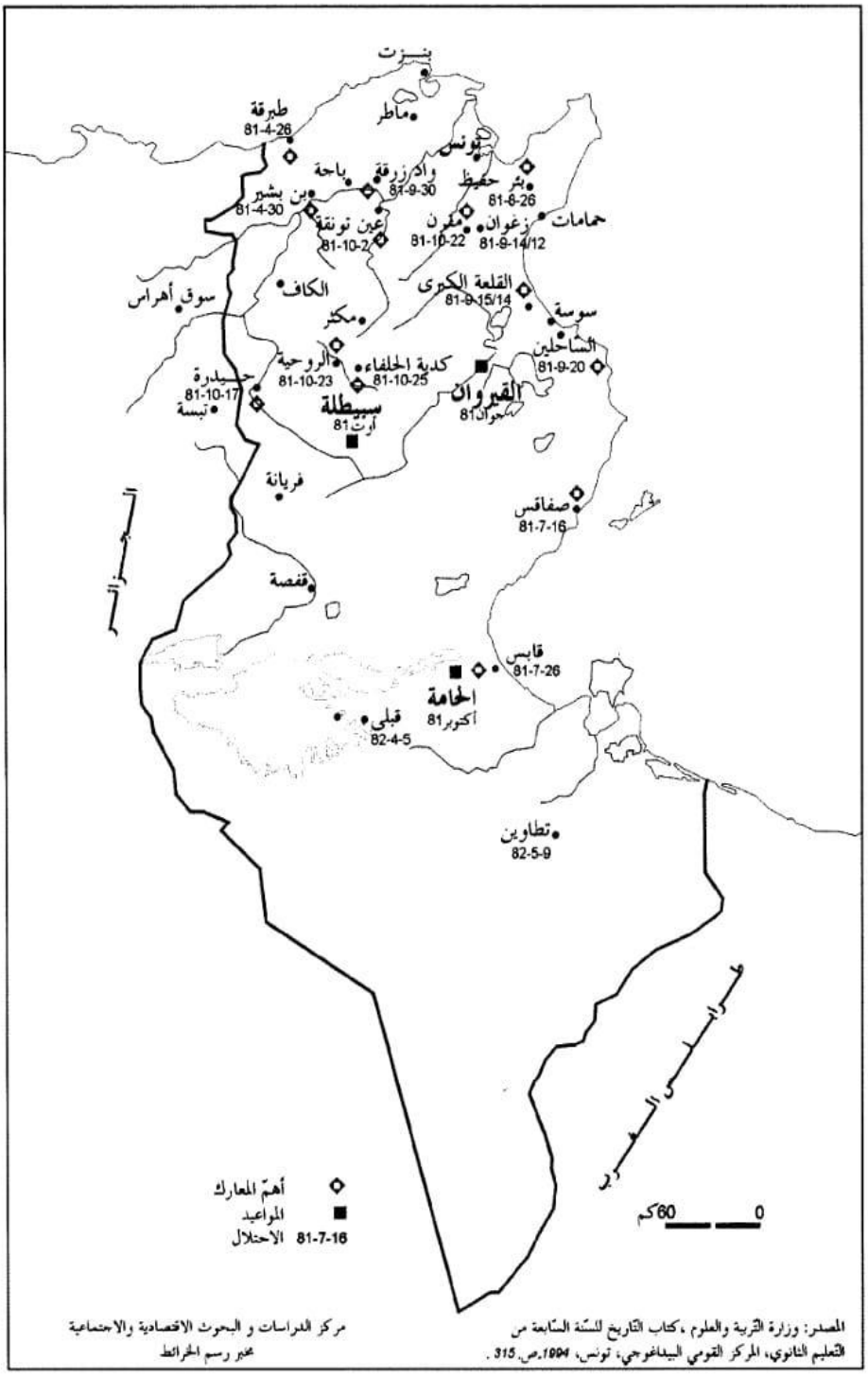

[1] خليفة الشاطر واخرون: مرجع سابق، ص 25.

ملحق رقم06: برتوكول الاستقلال 20 مارس 1956[1].

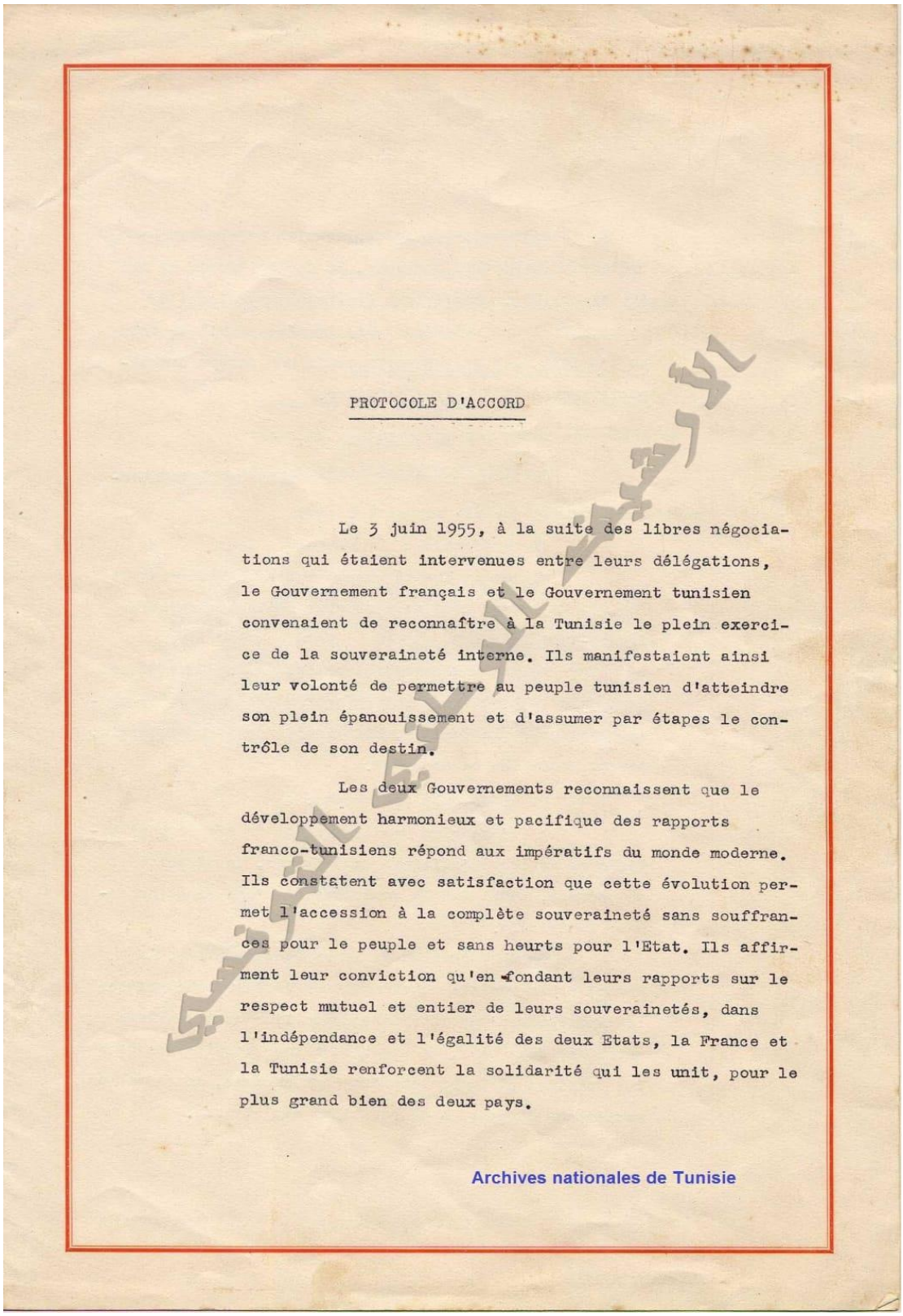

PROTOCOLE D'ACCORD

Le 3 juin 1955, à la suite des libres négociations qui étaient intervenues entre leurs délégations, le Gouvernement français et le Gouvernement tunisien convenaient de reconnaître à la Tunisie le plein exercice de la souveraineté interne. Ils manifestaient ainsi leur volonté de permettre au peuple tunisien d'atteindre son plein épanouissement et d'assumer par étapes le contrôle de son destin.

Les deux Gouvernements reconnaissent que le développement harmonieux et pacifique des rapports franco-tunisiens répond aux impératifs du monde moderne. Ils constatent avec satisfaction que cette évolution permet l'accession à la complète souveraineté sans souffrances pour le peuple et sans heurts pour l'Etat. Ils affirment leur conviction qu'en fondant leurs rapports sur le respect mutuel et entier de leurs souverainetés, dans l'indépendance et l'égalité des deux Etats, la France et la Tunisie renforcent la solidarité qui les unit, pour le plus grand bien des deux pays.

Archives nationales de Tunisie

[1] httpp//www,Ler Archives Natinales De Tunısie.nat.tn: 04-06-2021, 10 :30

A la suite de la déclaration d'investiture du Président du Conseil français, et de la réponse de Son Altesse le Bey, réaffirmant leur commune volonté de promouvoir leurs relations dans le même esprit de paix et d'amitié, les deux Gouvernements ont ouvert des négociations à Paris, le 27 février.

En conséquence :

La France reconnaît solennellement l'indépendance de la Tunisie.

Il en découle :

a) que le Traité conclu entre la France et la Tunisie le 12 mai 1881 ne peut plus régir les rapports franco-tunisiens.

b) que celles des dispositions des Conventions du 3 juin 1955 qui seraient en contradiction avec le nouveau statut de la Tunisie, Etat indépendant et souverain, seront modifiées ou abrogées.

Il en découle également :

c) l'exercice par la Tunisie de ses responsabilités en matière d'affaires extérieures, de sécurité et de défense, ainsi que la constitution d'une armée nationale tunisienne.

Dans le respect de leurs souverainetés, la France et la Tunisie conviennent de définir ou compléter les modalités d'une interdépendance librement réalisée entre les deux pays, en organisant leur coopération dans les domaines où leurs intérêts sont communs, notamment en matière de défense et de relations extérieures.

Archives nationales de Tunisie

Les accords entre la France et la Tunisie établiront les modalités du concours que la France apportera à la Tunisie dans l'édification de l'armée nationale tunisienne.

Les négociations reprendront le 16 avril 1956 en vue de conclure, dans des délais aussi brefs que possible et conformément aux principes posés dans le présent Protocole, les actes nécessaires à leur mise en oeuvre.

Fait à Paris en double original, le 20 mars 1956

Pour la Tunisie :

Pour la France :

Archives nationales de Tunsie

بروتوكول الاستقلال(1956)

في 3 جوان 1955 على إثر مفاوضات حرة حصلت بين وفديهما اتفقت الحكومة الفرنسية على الإعتراف لتونس بممارستها الكاملة للسيادة الداخلية فأبديتا على هذا النحو عزمها على تمكين الشعب التونسي من بلوغ ازدهاره الكامل وتولى الإشراف على مصيره على مراحل.

وتعترف الحكومتان بان التطور المنسجم والسلمي للعلاقات التونسية الفرنسية يتماشى مع مقتضيات العالم العصري ويلاحظان بابتهاج أن ذلك التطور يتيح البلوغ للسيادة الكاملة بدون آلام بالنسبة للشعب وبدون صدمات بالنسبة للدولة.

وتؤكد اقتناعهما بأنه بإقامة علاقتهما على أساس الإحترام المتبادل والكامل لسيادتيهما في نطاق استقلال الدولتين وتساويهما تدعم فرنسا وتونس التضامن الذي يربط بينهما لأجل خير البلدين.

وعلى إثر خطاب التولية الذي ألقاه رئيس الحكومة الفرنسية وجواب جلالة الملك المؤكدين لعزمهما المشترك على التقدم بعلاقاتهما في نفس روح السلم والصداقة افتتحت الحكومتان مفاوضات بباريس يوم 27 فيفري وبناء عليه تعترف فرنسا علانية باستقلال تونس .وينجم عن ذلك:

أ/ أن المعاهدة المبرمة بين فرنسا وتونس يوم 12 ماي 1881 لا يمكن أن تبقى تتحكم في العلاقات الفرنسية التونسية.

ب/ أن أحكام اتفاقيات 3 جوان 1955 التي قد تكون متعارضة مع وضع تونس الجديد وهي دولة مستقلة ذات سيادة سيقع تعديلها أو إلغاؤها. وينجم عن ذلك أيضا:

جـ/ مباشرة تونس المسؤولياتها في مادة الشؤون الخارجية والأمن والدفاع وكذلك تكوين جيش وطني تونسي في نطاق احترام سيادتيهما، تتفق فرنسا وتونس على تحديد أو إكمال صيغ تكافل يكون محققا في حرية بين البلدين بتنظيم تعاونهما في الميادين التي تكون مصالحها فيها مشتركة خاصة في مادة الدفاع والعلاقات الخارجية .وستضع الإتفاقيات بين فرنسا وتونس صيغ المساعدة التي ستقدمها فرنسا لتونس في إنشاء الجيش الوطني التونسي

وستستأنف المفاوضات يوم 16 أفريل 1956 قصد الوصول في أقصر الآجال الممكنة وطبقا للمبادئ المقررة في هذا البروتوكول الإبرام الوثائق الضرورية لوضعها موضع التنفيذ.

حرر بباريس في نسختين أصليتين يوم 20 مارس 1956

عن فرنسا: (أمضى) كريسيان بيتو　　عن تونس: (أمضى) الطاهر بن عمار

قائمة المصادر

والمراجع

أولاً: المصـادر:

1- بورقيبة الحبيب: **حياتي، آرائي جهادي**، نشريات كتابة الدولة للإعلام، تونس، 1978.

2- جوليان شارل اندري: إفريقيا **الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، تر: المنجي سليم وآخرون، ط3، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976.

3- جوليان شارل أندري: **المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي**، تعريب محمد مزالي، والبشير بن سلامة، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1985.

4- الحبيب ثامر: **هذه تونس**، تقديم الرشيد إدريس، مراجعة وتحقيق حمادي الساحلي، ط 1دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1988.

5- عبد العزيز الثعالبي: **تونس الشهيدة**، تق سامي الجندي، ط1، دار القدس، لبنان، 1975.

6 - علي بلهوان، **تونس الثائرة**، مؤسسة هنداوي، 2018.

7- المدني أحمد توفيق: **حياة كفاح**، 1905-1925، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1976.

ثانيا: المراجع:

1- ابو زكرياء يحي: **الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي**، حقوق النشر الالكتروني، 2003.

2- برقوق سالم: **الاستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي**، طاكسيج طوم للنشر، الجزائر، 2009.

3- بكوش الهادي: **شهادات على الاستعمار والمقاومة في تونس والجزائر والمغرب**، موفم للنشر، الجزائر، 2013.

4- بن قفصية عمر: **أضواء على تاريخ الصحافة 1860-1960**، دار بو سلامة للنشر والطباعة، تونس.

5- بن ميلاد احمد، مسعود محمد: **الشيخ عبد العزيز الثعالبي والحركة الوطنية (1892-1940) مقدمة النشاط الفكري والسياسي للشيخ عبد العزيز الثعالبي في تونس من خلال وثائقه**، ج1، بيت الحكمة، قرطاج، 1991.

6- بيضون جميل، الناطور شحادة وآخرون، **تاريخ العرب الحديث**، ط ،1دار الامل للنشر والتوزيع، 1992م.

7_ مجموعة من الاساتذة الباحثين بالمعهد الأعلى، **موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (1881–1964)**، جامعة منوية، المعهد الاعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2008.

8- حسن حسني عبد الوهاب: **خلاصة تاريخ تونس**، تقديم وتحقيق حمادي الساحلي، دار الجنوب للنشر، تونس، 2004.

9- حميدة عبد السلام: **الحركة النقابية 1942–1956**، ج2، دار محمد علي حامي، تونس.

10- داهش محمد علي: **دراسات في الحركات الوطنية والإتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**، منشورات الإتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2004.

11- الدقي نور الدين وآخرون: **تنظيم الحكم بتونس في فترة الحماية الفرنسية 1881–1956**، جامعة منوية، تونس، 1998.

12- الزمرلي الصادق: أعلام تونسيون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986.

13- الشابي منصف: **صالح بن يوسف، حياة كفاح**، دار نقوش عربية، تونس، م2007.

14- الشاطر خليفة وآخرون، **تونس عبر التاريخ**، ج3، مركز الدراسات والبحوث الإقتصادية والإجتماعية، تونس، 2005.

15- شاكر محمود: **التاريخ الإسلامي: التاريخ المعاصر بلاد المغرب**، ج14، ط2، المكتب الاسلامي، بيروت، 1996.

16- شترة خير الدين: **اسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية 1939–1900م**، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2009.

17- شوقي ابو خليل: **الاسلام وحركات التحرر العربية**، دار الرشيد، مصر، 1997.

18- الشيباني بلغيث: **الجيش التونسي في عيد محمد 1859–1882**، تق: التميمي عبد الجليل، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، صفاقس، 1995.

19- الصافي سعيد: **بورقيبة سيرة شبه محرمة**، ط1، رياض الريس للكتاب والنشر، بيروت، 2000.

20- صالح نجيب: **تاريخ العرب السياسي 1856–1956**، ط1، دار إقرا، 1985.

21- طبابي حفيظ: **الحزب الدستوري التونسي 1934–1938م**، ط1، الدار التونسية للكتاب، تونس، 2011.

22- الطويلي أحمد: **الزعيم عبد العزيز الثعالبي، مسيرة نضاله الفكري والسياسي**، تونس، 2012.

23- عبد الله الطاهر: **الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830-1956**، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، 1990.

24- العقاد صلاح: **المغرب العربي، دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة، الجزائر-تونس-المغرب الأقصى**، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة، 1980.

25- عيد عاطف: **موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية: تونس، الجزائر**، بيروت، 1999.

26- القصاب أحمد: **تاريخ تونس المعاصر 1881 – 1956**، تعريب حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع ، تونس ، 1986.

27- لطفي الشابي: **الحركة الوطنية 1934-1954، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال**، ج3، تونس، 2006.

28- مجموعة من الباحثين: **المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي**، تر: الهادي التيمومي، بيت الحكمة، تونس، 1999.

29- المحجوبي علي: **انتصاب الحماية الفرنسية على تونس**، تعريب عمر بن ضو، حليمة قرقوري، علي المحجوبي، ط ،2دار سراس للنشر، تونس، 1986.

30- المحجوبي علي: **جذور الحركة الوطنية التونسية 1904-1934**، تعريب عبد الحميد الشابي، ط1، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة) تونس، 1999.

31- المحجوبي علي: **العالم العربي الحديث والمعاصر تخلف فاستعمار فمقاومة**، دار محمد علي، تونس، 2009.

32- المحجوبي علي: **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، تونس، منشورات الجامعة التونسية، 1986.

34- محفوظ محمود: **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج،4 ط ،1دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1985.

35- محمود علي عامر، **تاريخ المغرب العربي المعاصر**، منشورات جامعة، دمشق، سوريا، 2006.

36- مناصرية يوسف: **الحزب الحر الدستوري التونسي 1919-1934**، ط 1، دار الغرب الإسلامي لبنان،1999.

37- مناصرية يوسف: **الصراع الأيديولوجي في الحركة الوطنية التونسية 1934-1937**، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، 2002.

38- مناصرية يوسف، **دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين**، دار هومة للنشر والطباعة، الجزائر، 2014

39- موسى فيصل محمد: **موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، منشورات الجامعة المقترحة، ليبيا، 1997.

40 - ناهد إبراهيم دسوقي، **دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، ط1، دار المعارف الجامعية، جامعة الإسكندرية، 2008.

41- الهادي شريف محمد: **مايجب ان نعرف عن تاريخ تونس من عصور ماقبل التاريخ الى الاستقلال**، تع: محمد الشاوش واخرون، ط3، دار سراس للنشر، تونس، 1993.

14- ياغي إسماعيل احمد، شاكر محمود: **تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر**، ج 2، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.

42- يونس درمونة، **تونس بين الاتجاهات**، ط ،1دار الكتاب العربي، مصر، القاهرة، 1953.

- الدراسات السابقة:

- رسائل الدكتوراه:

1- بوقريوة لمياء: **العلاقات الجزائرية التونسية (1954-1962)**، اطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف قسم التاريخ وعلم الاثار، جامعة وهران، 2006/2005.

2- دكاني نجيب: **القضية التونسية في الصحافة الجزائرية والكلونيالية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، إشراف شتوان نظيرة، كلية العلوم الانسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر - ابوالقاسم سعد الله، 2017/2016.

3- عقيب محمد السعيد: **الحزب الدستوري التونسي القديم 1934-1956**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، إشراف كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2010/2009.

4- قدادرة شايب، **الحزب الدستوري التونسي وحزب الشعب الجزائري 1934-1954، دراسة مقارنة**، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف سكفالي عبد الرحيم، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ وعلم الاثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.

5- معزة عز الدين: **فرحات عباس والحبيب بورقيبة، دراسة تاريخية وفكرية مقارنة**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف بوصفصاف عبد الكريم، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009.

رسائل الماجستير:

1- قدور محمد: **السياسة الفرنسية التعليمية في تونس، 1883-1939**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف حباسي شاوش، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2004/2003.

2- وابل عبد العزيز: **القضايا الوطنية والمغاربية من خلال جريدة المنار**، رسالة الماجيستر، 2012-2011.

- رسائل الماستر:

1- اسماء قسطالي، فاطمة الزهراء بوزيان: **النضال السياسي والنقابي في تونس (1946-1956)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص الظاهرة الاستعمارية في الوطن العربي، إشراف بليلة عبد اللطيف، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2017/2016.

2- أمال واعر: **بورقيبة ودوره في الحزب الدستوري التونسي الجديد 1934-1956**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، إشراف طيبي ميلود، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، *97 شعبة: التاريخ، جامعة محمد خيضر _قطب شتمة_ بسكرة، 2015/2014.

3- بركبة عفاف، مصباح فتحة: **علاقة الحزب الدستوري التونسي القديم بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1934-1939م**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، إشراف عقيب محمد السعيد، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الانسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي-، 2018/2017.

4- بوشعير نسرين: **الحزب الدستوري التونسي القديم 1920-1934**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، إشراف شرقي محمد، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2019/2018.

5- خيثر لمياء، وسام خيثر: **فرحات حشاد ودوروه في الكفاح ضد الحماية على تونس**، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص الضاهرة الاستعمارية في الوطن العربي، إشراف وابل عبد العزيز، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، شعبة: تاريخ، 2017/2016.

6- شواشي نعيمة: **العلاقات الجزائرية التونسية 1920-1962م**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الاثار، جامعة تلمسان، تلمسان، 2013/2012.

7- شيباني حياة، حنكة رفيقة: **الاتحاد العام التونسي للشغل وعلاقته بحزبي الدستور القديم والجديد (1948-1956)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، إشراف عقيب محمد السعيد، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-، 2018/2017.

8- عثامنية هدى، رحاب صباح: **النضال السياسي لصالح بن يوسف (1930-1961)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، إشراف بو شارب سلوى، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة 08 ماي 1945—قالمة – 20019/20018.

9- فاطمي سامية: **الحزب الحر التونسي الجديد(1934-1956)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ العالم المعاصر، إشراف لميش صالح، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/2015.

10- نجوى غرايبية، فريدة تزات: **الحركة الوطنية التونسية مابين الحربيين (1919-1939)**، دارسة تاريخية تحليلية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف قدادرة شايب، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2019/ 2020.

– الدوريات:

– التكريتي غيلان سمير طه: **الحركة الوطنية التونسية في سنوات ما بين الحربين 1918-1939**، مجلة آداب الفراهيدي، ع13، كانون الاول، 2012.

فهرس الموضوعات

_ شكر وعرفان.

_ الإهداء .

_ مقدمة.....02

_ الفصل الأول: فرض الحماية الفرنسية على تونس 1881.

المبحث الأول: التنافس الاوربي على تونس اواخر القرن 19 م وفرض الحماية الفرنسية عليها 1881 09

1- فرض الحماية الفرنسية 1881..... 09

2- ملامح السياسة الفرنسية في تونس..... 15

المبحث الثاني: بعض مظاهر المقاومة الوطنية في تونس..... 19

1- المقاومة المسلحة..... 19

2- المقاومة الوطنية..... 21

المبحث الثالث: الحركة الوطنية التونسية بعد الحرب العالمية الأولى..... 26

3- نشاط حركة الشباب التونسي 1919..... 26

4- اتجاهات الحركة الوطنية التونسية..... 27

_ الفصل الثاني: تأسيس الحزب الدستوري التونسي.

المبحث الأول: الحزب الدستوري القديم 1920..... 31

1- تأسيس الحزب..... 31

2- نشاطات الحزب الدستوري 35

المبحث الثاني: ازمة الحزب وردود الفعل المختلفة منه..... 42

1- ردود الفعل اتجاه الحزب..... 42

2- ازمة الحزب..... 46

المبحث الثالث: ظهور الحزب الدستوري الجديد 1934م..... 49

1- نبذة عن حياة الحبيب بورقيبة..... 49

2- مؤتمر قصر الهلال وتأسيس الحزب 1934..... 50

– الفصل الثالث: النضال السياسي للحزب الدستوري الجديد ودوره في استقلال تونس 1939–1956م.

المبحث الأول: نشاط الحزب الدستوري الجديد 1939–1945م..... 56

1- موقف الحزب من اندلاع الحرب العالمية الثانية..... 56

2- نشاط الحزب اثناء وبعد الحرب العالمية الثانية..... 58

3- ردود الفعل حول اغتيال فرحات حشاد..... 63

المبحث الثاني: مفاوضات الاستقلال..... 65

1- مفاوضات 03 جوان 1945حول الاستقلال الداخلي..... 65

2- انقسام الحزب الدستوري..... 68

المبحث الثالث: الاستقلال التام..... 70

خاتمة..... 75

الملاحق.....78

قائمة المصادر والمراجع.....94

فهرس الموضوعات.....101

إنتهى بحمد الله

ملخص الدراسة:

شهدت تونس في عشرينيات القرن العشرين، تبلور الوعي الوطني وظهور يقظة سياسية، بسبب سياسة الاستغلال والقمع التى مارستها السلطات الفرنسية على الشعب التونسي، اضافة إلى تأثر الشباب التونسي بالإصلاحات المشرقية والأفكار الغربية. أدت هذه العوامل إلى ميلاد الحزب الحر الدستوري 1920م والذي انشق عنه في 1934م الحزب الدستوري الجديد بسبب اختلاف الرؤى والافكار، لينفرد هذا الاخير بقيادة النضال السياسي في البلاد التونسية بزعامة الحبيب بورقيبة، حيث عمل على مخاطبة الجماهير وتوعيتها على المستوى الداخلي والتعريف بالقضية التونسية في المحافل الدولية، ناهيك عن قيادته لمفاوضات الاستقلال منذ 1955. فكان للحزب الدستوري الجديد الفضل في الضغط على الحكومة الفرنسية وامضاء برتكول استقلال تونس التام في 20 مارس 19656م.

الكلمات المفتاحية: تونس – الحزب الدستوري الحر – الحزب الدستوري الجديد – الحماية الغرنسية – الحبيب بورقيبة.

Abstract

In the 1920s, Tunisia witnessed the emergence of national awareness and political vigilance due to exploitation and ongoing repression policy practiced by the French authorities on the Tunisian people. In addition, Tunisian youth had influenced by Oriental reforms and Western ideas. These factors led to the birth of the Free Destour Party in 1920, from which The Neo Destour Party defected in 1934 due to different visions and ideas. The latter led the political struggle in Tunisia under the leadership of Habib Bourguiba, where he worked to address the masses and educate them internally and to introduce the Tunisian issue in international forums, not to mention his leadership of independence negotiations since 1955. The Neo-Destour Party had the credit of pressuring the French government and sign the full independence protocol of Tunisia On March 20, 1956.

Keywords: Free Destour Party, French protection, Habib Bourguiba, Neo-Destour Party, Tunisia.